

بنك الإتحداد

التقرير السنوي

لعام ٢٠١٧

الإدارة العامة

هاتف: + ٩٦٢ ٦ ٥٦٠٧٠١١

فاكس: + ٩٦٢ ٦ ٥٦٦٦١٤٩

عمان ١١١٨٢٠ الأردن

info@bankaletihad.com

www.bankaletihad.com

المحتويات

٣	مجلس الإدارة
٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٨	تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام ٢٠١٧
٢٠	إنجازات عام ٢٠١٧ والخطط الاستراتيجية المستقبلية
٢٧	المسؤولية الاجتماعية لدى بنك الاتحاد
	الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية
٣٤	المؤسسية
٧٠	تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة
٨١	دليل التحكم المؤسسي
١٢١	دليل حاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)
١٣٣	القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧
	شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة
٢٠٧	في المملكة الأردنية الهاشمية
٢١٤	شبكة الصرافات الآلية الخارجية في المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الإدارة

السيد/ عصام حليم سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ "محمد نبيل" عبدالهادي حموده

نائب رئيس مجلس الإدارة

السادة/ الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو)

ويمثلها: الدكتور ادريس محمد الورفلي

السادة/ المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي

ويمثلها: السيد مؤنس عمر عبدالعال

السادة/ شركة اثمار للتزويد

ويمثلها: السيد عماد محمد عبد الخالق

السيد/ باسم عصام سلفيتي

السيد/ مغيث غياث سختيان

السيدة/ رنا جميل عبادي

السيد/ رياض عبد المحسن الدجاني

السيد/ سامي محمد المبروك

السيد/ جبرا "رجا يعقوب" غندور

مدققو الحسابات

السادة/ إرنست ويونغ

السادة/ ديلويت آند توش (الشرق الاوسط) - الاردن

المستشار القانوني

السادة/ رباح وشرايحة محامون ومستشارون قانونيون

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي "بنك الاتحاد" الكرام،

أحييكم أجمل تحية، ويسرني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ الذي صادف الذكرى التاسعة والثلاثين لتأسيس "بنك الاتحاد"، والذي سنستعرض خلاله أبرز الإنجازات التي حققتها البنك خلال العام الماضي، والتي أثمرت عن نتائج أعمال مالية مميزة، بالإضافة إلى التطلّعات المستقبلية التي نسعى إلى تحقيقها في العام المقبل بجهود فريق عملنا المتميز، وبدعم من مساهمينا وعملائنا الأفاضل.

لقد أدى استمرار تداعيات الظروف غير المستقرة التي تمر بها دول الجوار إلى محدودية قدرة الاقتصاد الأردني على النمو المراد تحقيقه، حيث ساهم تأثير تلك التحديات في ارتفاع عجز الموازنة، وتراجع معظم المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع الدين العام، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة. وفي ظل تلك البيئة المحيطة، واصل الأردن تطبيق برنامج الإصلاح المالي والهيكلي المرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي، زيادة المنح والمساعدات، وتقليل نفقات الحكومة وزيادة الإيرادات من خلال تحسين كفاءة التحصيل المتحقق من الضرائب والرسوم، وإدخال إجراءات إصلاحية على موارد الدولة، بهدف إعادة التوازن للمالية العامة وتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية.

وعليه، فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً نسبته (٢.٠%) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧، محافظاً بذلك على معدل النمو نفسه المسجل خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، كما سجّل معدل التضخم ما نسبته (٣.٣%) خلال عام ٢٠١٧. وتشير آخر التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو إلى ما يقارب (٢.٢%) في عام ٢٠١٨.

واصل البنك المركزي الأردني، باعتباره أحد أهم المحاور الرئيسية في دعم ركائز الاقتصاد الوطني، مواجهة تلك التحديات؛ فقد تم الحفاظ على رصيد الاحتياطيات بالعملة الأجنبية نفسه مقارنة بعام ٢٠١٦، وتثبيت أسعار الصرف، الأمر الذي عزّز الاستقرار والأمان المادي، كما قام برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية. وقد حقق القطاع المصرفي

الأردني بدوره، نمواً في إجمالي الودائع بنسبة (٠.٦%)، ونمواً في إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (٨.٤%) وذلك لغاية شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٧.

وحيثما ننظر إلى أداء "بنك الاتحاد" في العام الماضي، فإن ذلك الصرح العريق لا يزال مستمراً، رغم جميع الظروف المحيطة، في تحقيق أهدافه الاستراتيجية التي تبناها في إطار التوسع بأنشطته، والتي تعكس النهج الحثيث المعتمد من قبلها، بالإضافة إلى زيادة قدرته التنافسية وزيادة حصته السوقية. ففي بداية عام ٢٠١٧، أتممنا عملية الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي من خلال شركة "الاتحاد الإسلامي للاستثمار" التابعة لنا، لنمتلك ما نسبته (٦١.٨%) من أسهم بنك صفوة الإسلامي مع بقائه بنكاً مستقلاً يعمل حسب أحكام الشريعة الإسلامية. ونتيجة لذلك، فقد تم توحيد حساباته ضمن القوائم المالية الموحدة الخاصة بنا.

أطلقنا كذلك عدداً من الخدمات والمنتجات المصرفية المنافسة لخدمة قطاع التجزئة والأفراد، بما يتلاءم مع متطلبات عملائنا الحاليين، ويساهم في استقطاب عملاء جدد من مختلف الشرائح المستهدفة. وواصلنا أيضاً تطوير برامج حسابات التوفير من خلال تقديم الجوائز النقدية والعينية المتميزة التي توّفر فرصاً جديدة واعدة تلامس حياة جميع عملائنا وتحقق أحلامهم، حيث بلغت نسبة نمو هذه الحسابات (٥٥.٦%) مقارنة بالعام ٢٠١٦.

على مدار العام الماضي، وجهنا جهودنا نحو التميز والابتكار وتطوير تجربة العملاء لتحقيق أفضل مستويات الخدمة، كما استمرينا بالعمل على تعزيز أدائنا المالي من خلال التركيز على الكفاءة لتحسين الربحية والقابلية للنمو بمرونة. واعتمدت هذه الاستراتيجية على محاور أساسية ستساهم في تحقيق رؤية البنك ليكون دوماً الخيار المشرق لعملائه.

ومن خلال هذه المحاور، حققنا العديد من الإنجازات المتميزة التي كان من أبرزها، الانتهاء من وضع الاستراتيجية الخاصة بالتكنولوجيا وخطة التحول الرقمي والمنبثقة عن الاستراتيجية العامة للبنك، وتوسيع شبكة فروعنا في مختلف مناطق المملكة ليصبح عددها ٤٤ فرعاً، كما حافظنا على شراكاتنا المميزة مع قطاع الشركات الكبرى وتعزيز ميزتنا التنافسية في هذا الإطار، إلى جانب دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير الحلول المصرفية وغير المصرفية لمساعدتهم في تطوير أعمالهم وتنميتها.

وللعام الرابع على التوالي، واصلنا تكريم رواد وسيدات الأعمال والاحتفاء بإنجازاتهم، عبر جائزتنا السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة، منطلقين من التزامنا الراسخ بدعم الحركة الريادية والشباب المبدع وبناء أردن مشرق للأجيال الحالية والمقبلة. وإلى جانب ذلك، أولينا المرأة اهتماماً خاصاً، حيث أطلقنا العديد من المبادرات ضمن منصة "شروق" كان أبرزها، برنامج "تسهيل العودة لسوق العمل للسيدات"، وإطلاق حساب توفير "شروق" الخاص بالسيدات، بالإضافة إلى استمرار تقديم مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية والخدمات المالية وغير المالية التي تستهدف المرأة لتمكينها ومساعدتها في تحقيق طموحاتها.

وأثمرت نتائج تلك الأعمال عن تحقيق صافي أرباح بعد الضريبة والمخصصات بلغ في نهاية عام ٢٠١٧ (٣٤.٨) مليون دينار أردني بارتفاع نسبته (١٩.٠%) مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٦، في حين ارتفعت أرباح البنك قبل الضريبة لتصل إلى (٥٢.١) مليون دينار أردني مقارنة مع (٤١.٧) مليون دينار أردني بنهاية عام ٢٠١٦، مع الاستمرار بممارسة أقصى درجات الحصافة والتحوط لتعزيز متانة مركزنا المالي.

وبالنظر إلى حجم المركز المالي، فقد ارتفع إجمالي موجودات البنك بمقدار (١.٠١٣) مليار دينار أردني عن مستواه في عام ٢٠١٦، ليصل إلى (٣.٥٧٢) مليار دينار أردني وبنسبة نمو بلغت (٣٦.٩%). وجاء هذا الارتفاع بشكل أساسي، نتيجةً لارتفاع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (٥٠.٤%). وكذلك ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء ليسجل نسبة نمو بلغت (٤٤.٩%). وفي ظل البيئة التنافسية التي يشهدها القطاع المصرفي الأردني، تمكّننا من زيادة حصتنا السوقية، عبر تحقيق نسب نمو في الودائع والتسهيلات فاقت نسب النمو في هذا القطاع.

وفيما يتعلق بمؤشرات الملاءة المالية للبنك في نهاية عام ٢٠١٧، فتشير معدلاتها الإيجابية إلى متانة مركزنا المالي، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال (١٤.٣٣%)، كما بلغ العائد على معدل إجمالي موجودات البنك (١.١%)، وبلغ العائد على معدل حقوق الملكية لمساهمي البنك (١٠.٢%)، بالإضافة إلى تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة بنسبة (٧٩.١%)، دون احتساب الضمانات القائمة مقابل هذه التسهيلات.

ولأن المسؤولية الاجتماعية تعدّ جزءاً لا يتجزأ من قيمنا الجوهرية النابعة من إيماننا بأهمية دعم المجتمع المحلي الذي ننتمي إليه، فقد حرصنا خلال عام ٢٠١٧ على عقد العديد من الشراكات المختلفة لتنفيذ المبادرات والبرامج والفعاليات التعليمية والشبابية والثقافية ضمن المحاور الرئيسية لاستراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية، بما يعكس التزامنا نحو المجتمع بمختلف فئاته، ويؤكد على تعهدنا بالمساهمة في بناء مستقبل مشرق لكل فرد من أفرادنا.

وختاماً، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، لا يسعني سوى أن أتقدم ببالغ الشكر والامتنان لمساهمي البنك الكرام على استمرار دعمهم ومؤازرتهم لنا، وكل التقدير والعرفان لعملائنا الأفاضل على ثقتهم الغالية بنا. وخالص شكرنا واعتزازنا لجميع أفراد فريق العمل على جهودهم الدؤوبة وإخلاصهم ودورهم الفعال في إنجاح مسيرتنا نحو التميز. وأتوجه بالشكر الجزيل للبنك المركزي الأردني على جهوده المخلصة ومهنيته العالية ودعمه الدائم لجميع البنوك في المملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عصام حليم سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام ٢٠١٧

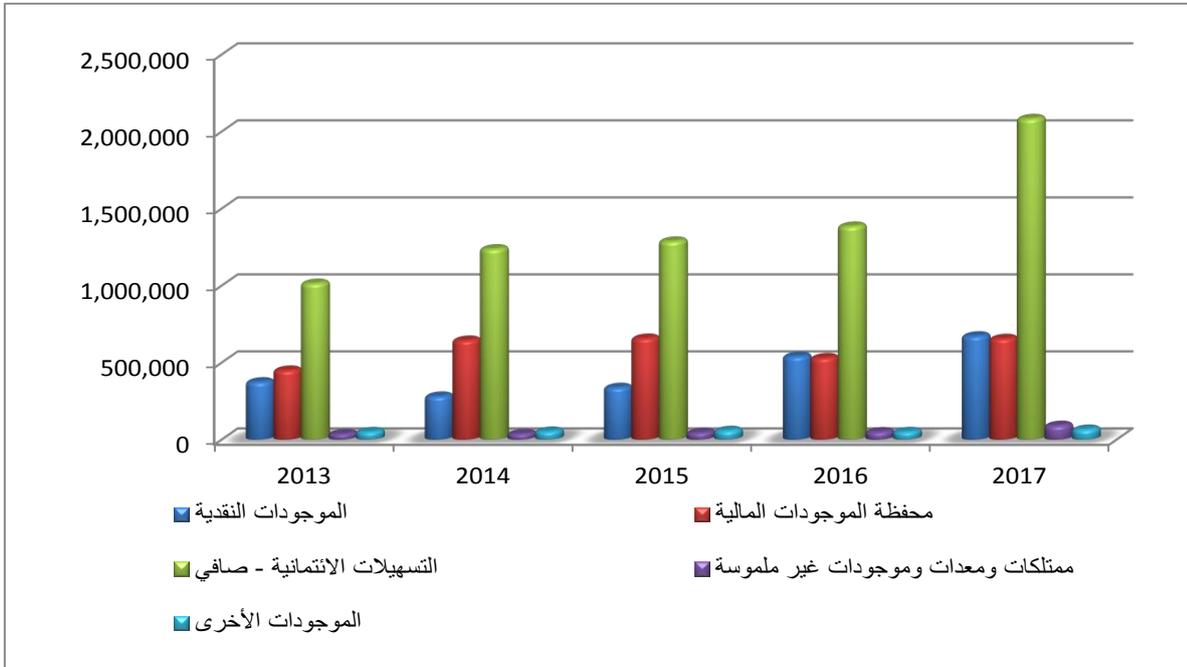
قام بنك الاتحاد في بداية عام ٢٠١٧ من خلال شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار المملوكة من قبله بنسبة (٥٨%)، بتملك حصة مهيمنة بلغت (٦١.٨%) من اسهم بنك صفوة الاسلامي، وعليه فقد تم توحيد حساباتهما ضمن القوائم المالية الموحدة للبنك. ويبين تحليل المركز المالي ونتائج أعمال البنك لعام ٢٠١٧ أدناه، أثر الاستحواذ مقارنة بالاعوام السابقة.

أولاً: المركز المالي لعام ٢٠١٧

← **إجمالي الموجودات:** إرتفع إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٧ ليصل إلى (٣.٥٧٢) مليار دينار وبزيادة (١٠.١٣) مليار دينار أي ما نسبته (٣٩.٦%) عن العام ٢٠١٦. هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (١٣.١%)، كما سجل معدل العائد عليها (١.١%) مقارنة مع (١.٢%) في نهاية عام ٢٠١٦. ويعود سبب الزيادة في الموجودات بشكل أساسي، إلى نمو التسهيلات الإئتمانية المباشرة بالصافي بنسبة (٥٠.٤%) مقارنة مع نهاية العام السابق. بالإضافة الى نمو محفظة الموجودات المالية بنسبة (٢٣.٥%) ونمو الموجودات النقدية بنسبة (٢٤.٤%). ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (٢٠١٣ - ٢٠١٧):

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير ٢٠١٦-٢٠١٧
الموجودات النقدية	٣٧٤,٤٠٣	٢٨١,٦٨٠	٣٣٨,٥٠٦	٥٤٠,٧٣٤	٦٧٢,٧١٣	%٢٤.٤
محفظة الموجودات المالية	٤٥٠,٢٤٦	٦٤٤,٩٦٦	٦٥٧,٨٠٠	٥٣١,٤٣٨	٦٥٦,٠٨٣	%٢٣.٥
صافي التسهيلات الائتمانية	١,٠١٤,٨٢٤	١,٢٣٨,٤٧٨	١,٢٨٨,٥٤٩	١,٣٨٥,٦٦٦	٢,٠٨٤,٣٣٨	%٥٠.٤
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	٣٦,٩٥٧	٣٧,١٩٤	٤٥,٠٠٩	٥٠,١٦٢	٩١,٩١٣	%٨٣.٢
الموجودات الأخرى	٥١,٤٧٦	٥٤,١٠٢	٥٩,٢٦٦	٥١,٧٤٠	٦٧,٢٣٨	%٣٠.٠
مجموع الموجودات	١,٩٢٧,٩٠٦	٢,٢٥٦,٤٢٠	٢,٣٨٩,١٣٠	٢,٥٥٩,٧٤٠	٣,٥٧٢,٢٧٥	%٣٩.٦

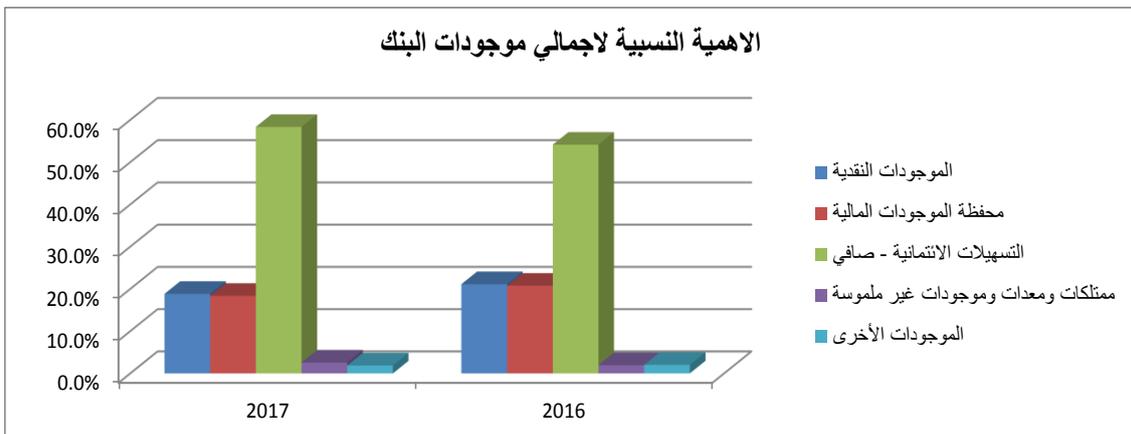
(للقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)

وبتحليل دور الموجودات في توليد العوائد التي يجنيها البنك جراء توظيف أمواله، فإن ما نسبته (٨٧.٣%) من إجمالي الموجودات تعتبر موجودات منتجة للدخل (مستثنى منها النقد في الخزينة ومتطلبات الإحتياطي النقدي، والأرصدة التي لا تتقاضى فوائد لدى البنوك والمؤسسات المصرفية). وهذا يدل على الإستغلال الأمثل الذي يقوم به البنك في إدارة مصادر أمواله.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لبنود موجودات البنك لعام ٢٠١٧، فلا زال بند صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة يحتل مركز الصدارة بنسبة تعادل (٥٨.٣%) من إجمالي الموجودات مقارنة مع (٥٤.١%) في عام ٢٠١٦، يليه محفظة الموجودات النقدية والتي شكلت ما نسبته (١٨.٨%) مقارنة مع (٢١.١%)، كما شكلت الموجودات المالية ما نسبته (١٨.٤%) مقارنة مع (٢٠.٨%) في نهاية العام المنصرم.

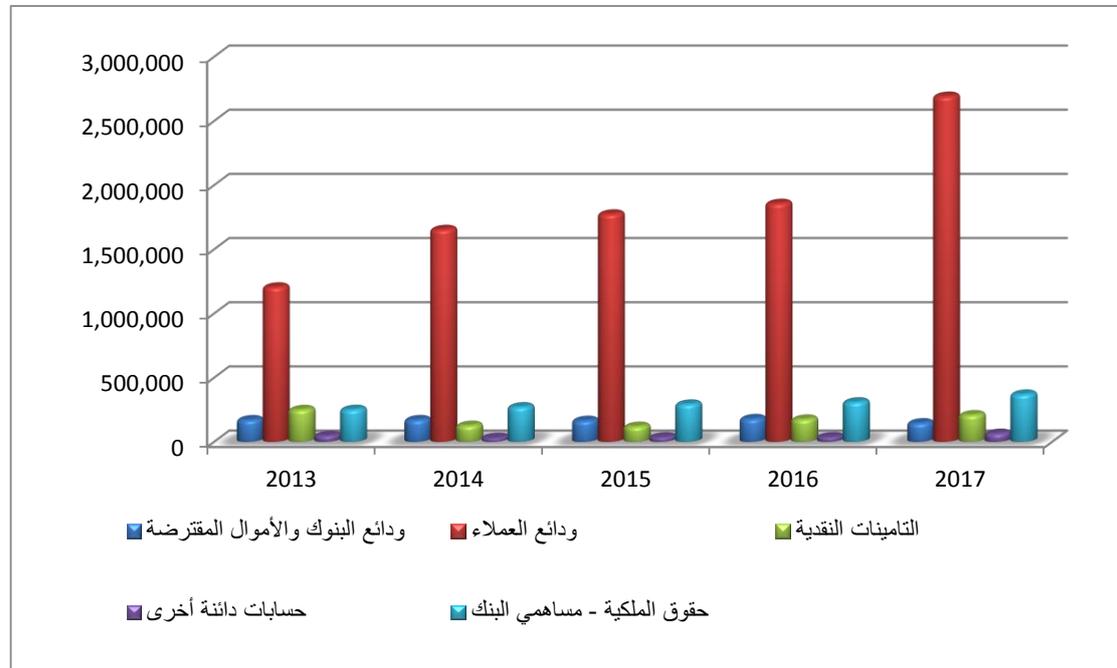


◀ **المطلوبات وحقوق الملكية:** يوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية

للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (٢٠١٣ - ٢٠١٧):

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير ٢٠١٦-٢٠١٧
ودائع البنوك والأموال المقترضة	١٧١,٢٥١	١٧١,٧٦٢	١٦٦,١٥٢	١٧٩,٩٧٧	١٤٧,٠٨٦	(%١٨.٣)
ودائع العملاء	١,٢٠٥,٥٨٨	١,٦٥٣,٨١٨	١,٧٧٤,٠٤٩	١,٨٥٦,٧٧٤	٢,٦٩١,٣٣٦	%٤٤.٩
التأمينات النقدية	٢٥٠,٩١٦	١٢٧,٨٣٦	١١٩,٩٦٨	١٧٦,١٦٣	٢١٠,٠٨٩	%١٩.٣
حسابات دائنة أخرى	٤٨,٠١٣	٣٠,٨٤٦	٣٥,٦٥٠	٣٦,٦٢٢	٦٥,٢٥٣	%٧٨.٢
حقوق الملكية - مساهمي البنك	٢٥٢,١٣٨	٢٧٢,١٥٨	٢٩٣,٣١١	٣١٠,٠٧٨	٣٧٠,٦٣٣	%١٩.٥

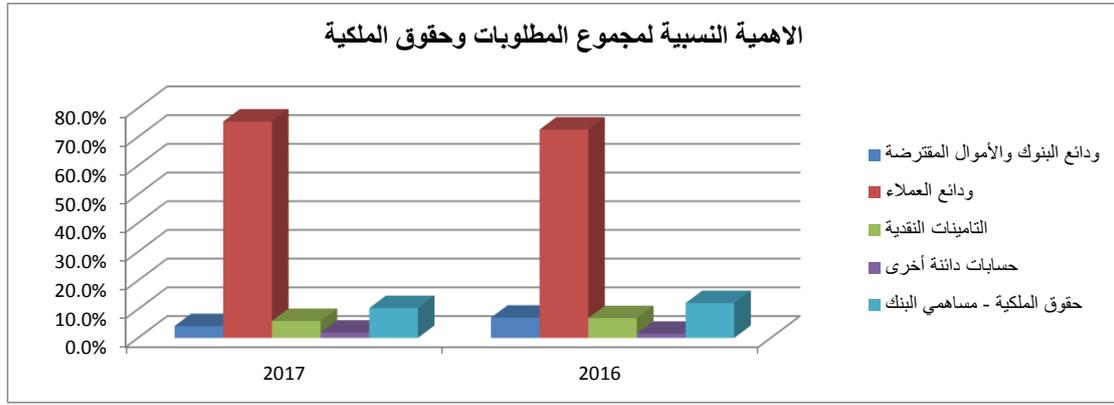
(الأقرب ألف دينار)



(الأقرب ألف دينار)

وبالنظر إلى الأهمية النسبية لمكونات المطلوبات وحقوق الملكية للبنك وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته (٧٥.٣%) منها مقارنة مع ما نسبته (٧٢.٥%) كما في نهاية عام ٢٠١٦، كما شكل بند حقوق الملكية نسبةً تعادل (١٠.٤%) مقارنة بنسبة بلغت (١٢.١%)، يليه بند التأمينات النقدية والذي شكل نسبة تعادل (٥.٩%) مقارنة مع (٦.٩%) في نهاية العام الماضي.

الاهمية النسبية لمجموع المطلوبات وحقوق الملكية



◀ محفظة الموجودات المالية:

- **السندات:** إرتفع رصيد السندات في نهاية عام ٢٠١٧ بمقدار (١٢٠.٣) مليون دينار، أي ما نسبته (٢٤.٢%) مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٦، ليصل إلى (٦١٧.٧) مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإرتفاع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بشكل أساس، حيث بلغت نسبة النمو بعملة الدينار (١٦.٣%) وبلغت بالعملة الأجنبية ما نسبته (٨٣.٦%) مقارنة بنهاية العام الماضي. ومن الجدير بالذكر، بأنه قد شكلت محفظة السندات ما نسبته (٩٤.١%) من إجمالي محفظة الموجودات المالية. الامر الذي يعكس السياسة المتحفظة التي يتبعها البنك في إستثمارات منخفضة المخاطر وبعوائد ثابتة ومجزية.

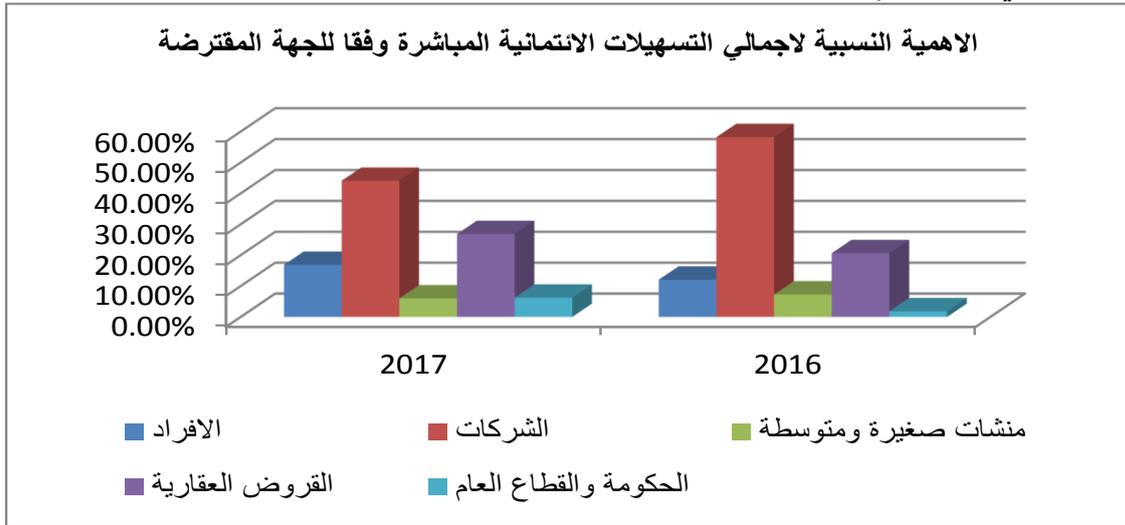
- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** قام البنك خلال عام ٢٠١٧ بالاستثمار في أسهم شركات محلية وأجنبية تمتاز بمركز مالي متين ومخاطر إستثمارية مقبولة. ونتيجةً لذلك، إرتفع إجمالي محفظة الاسهم بمقدار (٤.٣) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (١٢.٧%)، ليبلغ رصيده في نهاية العام (٣٨.٤) مليون دينار مقارنة مع (٣٤.١) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦.

◀ **إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة:** سجل رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام ٢٠١٧ (٢.١٧٣) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (٤٨.٩%) مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٦، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في معدل العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الإرتفاع محصلةً لإرتفاع رصيده بعملة الدينار بمقدار (٧٤٧.٣) مليون دينار، وإنخفاضه بالعملة الأجنبية بمقدار (٣٣.٩) مليون دينار. وقد بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (٢٠١٣ - ٢٠١٧) ما نسبته (١٤.٩%).

ولدى تحليل هيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة، فإن البنك ماضٍ في تحقيق أهدافه الإستراتيجية في إستقطاب شرائح الأفراد وشرائح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إرتفعت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد إلى (١٦.٩%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (١٢.١%) في نهاية العام الماضي، وبلغت لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته (٦.٠%) مقارنة مع (٧.٣%). مما يحقق ذلك في توسيع قاعدة العملاء والإستمرار في المحافظة على نسب تركيزات إئتمانية مقبولة. بالإضافة

الى إرتفاع نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى (٢٦.٨%) من إجمالي التسهيلات مقارنة (٢٠.٦%).

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقطاع الشركات، فقد انخفضت لتبلغ مع نهاية عام ٢٠١٧ (٤٤.٠%) من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة مقارنة مع (٥٨.٢%) في نهاية العام المنصرم. كما شكلت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام ما نسبته (٦.٢%) مقارنة (١.٨%) في نهاية عام ٢٠١٦.

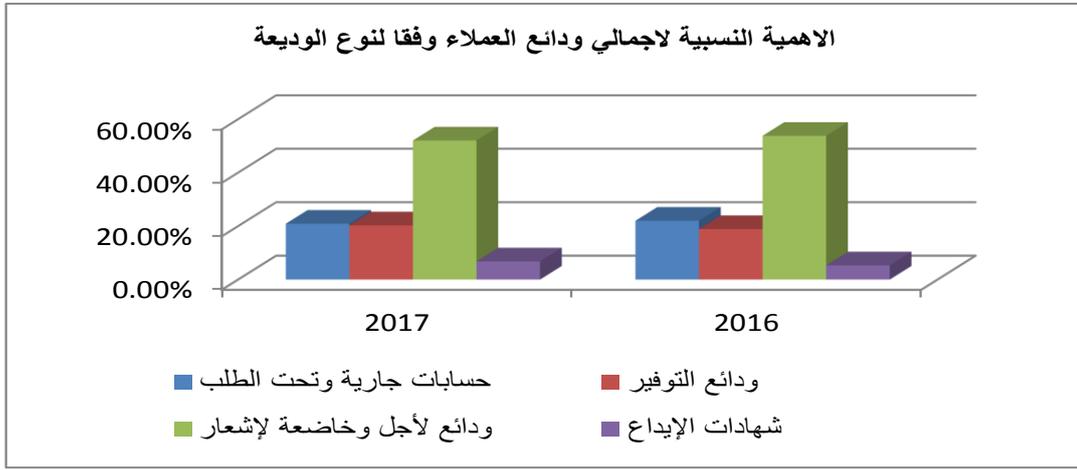


◀ **مخصص تدني التسهيلات:** تعزيزاً للمركز المالي للبنك وتماشياً مع متطلبات البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية، واصل البنك في إتباع سياسة التحوط والاحتفاظ بالضمانات الجيدة لتغطية التسهيلات الممنوحة لعملاءه، كما قام البنك بأخذ مخصص تدني لمواجهة أية خسارة متوقعة مقابل أي تسهيلات غير عاملة. وعليه، فقد بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة (٧٢.٣) مليون دينار مقابل (٥٨.٥) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦. ومن الجدير بالذكر بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة إلى إجمالي التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة قد بلغت (٧٩.١%) في نهاية عام ٢٠١٧.

◀ **ودائع العملاء:** بلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية لإجمالي ودائع العملاء (١٧.٤%) بالرغم من الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة على مدار تلك الأعوام، حيث حقق البنك من خلال برامجه المتميزة والمنافسة من استقطاب العملاء وبمختلف الشرائح المستهدفة نمواً إيجابياً بلغت نسبته (٤٤.٩%) مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٦ وبمقدار (٨٣٤.٦) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (٢.٦٩١) مليار دينار. وعليه، فقد بلغت حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي داخل المملكة ما نسبته (٨%) مقابل (٥.٧%) في نهاية عام ٢٠١٦.

وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (٧٣.٠%)، وللشركات الكبرى بنسبة (٣.٨%). كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (١٢٣.٧%)، في حين سجلت ودائع الحكومة والقطاع العام نسبة إنخفاض بلغت (٣.٧%).

وبتحليل هيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد شكلت "الودائع للأجل وخاضعة لإشعار" النسبة الأكبر بطبيعتها من إجمالي الودائع والتي بلغت ما نسبته (٥٢.٠%) مقابل (٥٣.٨%) في نهاية عام ٢٠١٦، واحتلت "الحسابات الجارية وتحت الطلب" المركز الثاني بنسبة بلغت (٢٠.٩%) مقارنة مع (٢٢.٠%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت نسبة ودائع التوفير (٢٠.٣%) مقارنة ما نسبته (١٨.٩%) في عام ٢٠١٦. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (٦.٨%) مقابل (٥.٣%) في عام ٢٠١٦ وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه:



◀ **حقوق الملكية - مساهمي البنك:** حقق البنك نسبة نمو في بند حقوق الملكية لمساهميته في نهاية عام ٢٠١٧ بلغت (١٩.٥%) مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦ وبمقدار (٦٠.٥) مليون دينار، ليصل رصيده في نهاية العام إلى (٣٧٠.٦) مليون دينار. كما بلغ معدل العائد على حقوق الملكية ما نسبته (١٠.٢%) في نهاية العام. ويعود سبب الارتفاع بشكل اساس؛ الى زيادة راسمال البنك بمقدار (٣٥) مليون دينار ليصبح (١٦٠) مليون دينار. حيث قام البنك خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادي في بداية عام ٢٠١٧ بالموافقة على زيادة راسمال، وذلك باصدار (٣٥) مليون سهم بقيمة اسمية دينار واحد لكل سهم مضافاً اليها علاوة اصدار بقيمة (٢٥٠) فلس لكل سهم، وتم اتمام عملية الاكتتاب بتاريخ ١٢ ايار عام ٢٠١٧.

◀ **مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال:** ما زال البنك يؤكد على قدرته في مواجهة المخاطر المحتملة والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال، حيث حافظ البنك على تلك النسبة لتبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III ومتطلبات البنك المركزي. وعليه، فقد سجلت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام ٢٠١٧ ما نسبته (١٤.٣٣%) مقابل (١٣.٥٩%) في نهاية العام الماضي، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (١٣.٣٦%) مقابل (١٢.٨٧%) في نهاية عام ٢٠١٦.

◀ المركز التنافسي للبنك

لقد تمكّن البنك في عام ٢٠١٧ من تحقيق نسب نمو في اجمالي التسهيلات الائتمانية واجمالي ودائع العملاء فاقت نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي، الأمر الذي يدل بوضوح على قدرة البنك على المنافسة في ظل الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة،

والحفاظ على حصته السوقية والتي شكلت ما نسبته (٩%) للتسهيلات الائتمانية فضلاً عن نسبة اجمالي ودائع العملاء والتي بلغت نسبتها (٨%).

وبحسب النشرة الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي الاردني لشهر تشرين ثاني من عام ٢٠١٧، والتي تبين نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الاردني ومقارنتها مع نسب النمو التي تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد، يتبين لنا بان نسبة نمو اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي قد حقق ما نسبته (٨.٤%) مقارنة مع (٨.٥%) في عام ٢٠١٦، في حين بلغت نسبة النمو لاجمالي ودائع العملاء (٠.٦%) مقارنة مع (٠.٩%) في نهاية العام الماضي.

وفيما يتعلق ببنك الاتحاد، فقد حقق نسبة نمو بلغت (٥٢.٨%) لاجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ما نسبته (٧.٦%) في عام ٢٠١٦، وحقق اجمالي ودائع العملاء نسبة نمو تعادل (٤١.٦%) مقارنة مع (٤.٦٣%) في نهاية العام المنصرم. ويوضح جدول المقارنة أدناه نسب النمو التي حققها كلاً من القطاع المصرفي الاردني وبنك الاتحاد:

نسبة النمو				
بنك الإتحاد		القطاع المصرفي		
٢٠١٦	٢٠١٧/١١	٢٠١٦	٢٠١٧/١١	
%٧.٥٩	%٥٢.٨٣	%٨.٥٤	%٨.٣٦	التسهيلات الإئتمانية المباشرة
%٤.٦٣	%٤١.٥٦	%٠.٩٢	%٠.٦٣	ودائع العملاء:
%١١.١٨	%٢٤.٥١	%٣.٦٦	(%٤.٦٣)	الجارية وتحت الطلب
%٥٤.١٦	%٢٥.٣٣	%١٣.٧٦	%٧.٣٦	توفير
(%٩.٤٤)	%٤٤.٩٢	(%٤.٣٤)	%٠.٦٠	لأجل
%٤٦.٨٤	%٤.٢٢	%٢.٧٨	%١.٢٦	التأمينات النقدية

← مؤشرات المتانة المالية:

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	البيان
%١.١	%١.٢	%١.٢	%١.٣	%١.٢	العائد على معدل اجمالي الموجودات
%١٠.٢	%٩.٧	%١٠.٢	%١٠.١	%٩.٢	العائد على معدل حقوق الملكية
%١٤.٣٣	%١٣.٥٩	%١٤.٨٠	%١٤.٧٠	%١٥.٨٦	كفاية راس المال
%٤.٩٥	%٦.٨١	%٧.١٧	%٦.٧٤	%٧.٩١	التسهيلات غير العاملة/ اجمالي التسهيلات
%٧٩.١	%٦٩.٥	%٦٤.٩	%٧٨.١	%٧٥.٨	تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة (Coverage Ratio)
%١٢٨.٥٦	%١١٠.٣٦	%١١٢.١٤	%١٠٦.٨٥	%١١١.٥٨	اجمالي السيولة القانونية

ثانياً: نتائج أعمال البنك

١- الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة:

أظهرت إيرادات البنك من الفوائد والعوائد والعمولات ارتفاعاً خلال الخمسة أعوام الماضية، فقد ارتفعت من (١١٣.٩) مليون دينار في عام ٢٠١٣ لتصل إلى (٢٠٩) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧ وبمعدل نمو سنوي نسبته (١٢.٩%). ونشير أيضاً إلى ارتفاعها مقارنة بعام ٢٠١٦ بنسبة بلغت (٤٨.٦%).

وبالنظر إلى بنود الفوائد والعوائد المقبوضة، فقد شكلت الفوائد التي نتجت عن التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (٨٤.٣%) من إجمالي الفوائد في نهاية عام ٢٠١٧، حيث حققت الفوائد والعوائد المقبوضة لتسهيلات الأفراد نسبة نمو بلغت (١٠٧.٥%) عن نهاية عام ٢٠١٦، كما بلغت نسبة النمو لتسهيلات الشركات الكبرى ما يعادل (٢٤.٧%)، بالإضافة إلى نمو نسبته (٢٧.٠%) قد تم تحقيقها لتسهيلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونسبة نمو بلغت (١٣٨.٧%) للقروض العقارية. وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة للتسهيلات الائتمانية المباشرة، فقد ارتفعت بنسبة (٤٢.٨%) مقارنة بعام ٢٠١٦، لتصل إلى (٢٢.١) مليون دينار.

٢- الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة:

سجل ذلك البند ارتفاعاً نسبته (٥٩.٣%) مقارنة بالعام الماضي، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية ما نسبته (٨.٧%)، حيث ارتفعت الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة من (٤٨.١) مليون دينار في عام ٢٠١٣ لتصل إلى (٧٢.٩) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧.

وقد شكلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (٨٥.٥%) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تأتت من ودائع البنوك، التأمينات النقدية، الأموال المقترضة ورسوم ضمان الودائع.

٣- المصاريف التشغيلية:

ارتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (٢٠%) بين (٢٠١٣ - ٢٠١٧) من (٣١.١) مليون دينار لتصل إلى (٧٧.٣) مليون دينار، وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين ارتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (١٦.٣) مليون دينار إلى (٤٠)

مليون دينار، كما إرتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (٢٧) مليون دينار مقابل (١٠.٣) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. بالإضافة إلى إرتفاع مصاريف الإستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (٤.٥) مليون دينار إلى (١٠.٣) مليون دينار. ومن الجدير بالذكر، بان ارتفاع المصاريف التشغيلية لعام ٢٠١٧ ناتج عن توحيد البيانات المالية مع شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار المسيطرة على بنك صفوة الاسلامي. بالإضافة الى لقيام البنك بتوسعة شبكة فروع المنتشرة في معظم انحاء المملكة حيث وصلت عدد الفروع في عام ٢٠١٧ الى (٤٤) من (٣٥) فرع عام ٢٠١٣. كما قام البنك بتعزيز كادره بخبرات كفؤة، وتدريب وتطوير مهارات موظفيه والاستثمار في تعزيز الهوية المؤسسية للبنك وفي اطلاق حملات اعلانية متعددة بالخدمات والمنتجات الجديدة التي يقوم البنك باطلاقها.

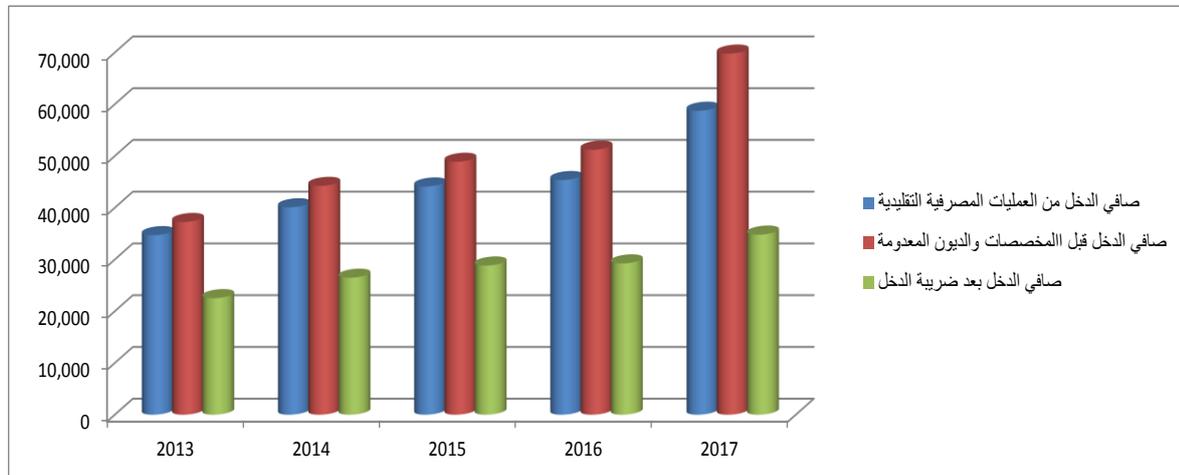
٤- صافي الدخل:

إرتفع صافي الدخل الناتج من العمليات المصرفية التقليدية مع نهاية عام ٢٠١٧ إلى (٥٨.٧) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (٢٩.٥%) مقارنة مع عام ٢٠١٦. كما إرتفع صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل إلى (٦٩.٨) مليون دينار. هذا وقد إرتفع صافي الدخل بعد الضريبة والمخصصات ليسجل كما في نهاية عام ٢٠١٧ (٣٤.٨) مليون دينار. وبلغت نسبة النمو في صافي الدخل مقارنة مع نهاية العام الماضي ما يعادل (١٩.٠%).

ويبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال
الخمس أعوام الماضية (٢٠١٣-٢٠١٧).

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	البيان
٢٠٨,٩٩٩	١٤٠,٦٧٩	١٣٧,٩٣٦	١٣٦,١٩٧	١١٣,٨٥٧	الفوائد والعمولات المقبوضة
٧٢,٩١٠	٤٥,٧٦٥	٥٢,٣٨٥	٥٩,٨٦٣	٤٨,٠٧٦	الفوائد والعمولات المدفوعة
١٣٦,٠٨٩	٩٤,٩١٤	٨٥,٥٥١	٧٦,٣٣٤	٦٥,٧٨١	صافي الفوائد والعمولات
٧٧,٣٤٨	٤٩,٥٧١	٤١,٤٤٢	٣٦,٢٥٢	٣١,٠٨٠	المصاريف والإستهلاكات والإطفاءات
٥٨,٧٤١	٤٥,٣٤٣	٤٤,١٠٩	٤٠,٠٨٢	٣٤,٧٠١	صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية
٥,٥٢٥	٣,٢٤٣	٣,٣٢٩	٢,٨٨٩	١,٦٧٧	الدخل من التعامل بالعملة الأجنبية والذهب
٤,٢٩٧	١,٦٣٢	٤٢٧	(٤)	١٠٤	الدخل من الإستثمارات
١,٢١٩	٩٧٨	١,٠١٣	١,٢٥٤	٧٥٩	إيرادات أخرى
٦٩,٧٨٢	٥١,١٩٦	٤٨,٨٧٨	٤٤,٢٢١	٣٧,٢٤٠	صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل
١٧,٦٣٨	٩,٤٦٨	٤,٦٢٧	٩,١١٩	٥,١٠٠	مخصصات الديون
١٧,٣٤٥	١٢,٤٩٢	١٥,٤١٧	٨,٦٢٨	٩,٦١٨	ضريبة الدخل
٣٤,٧٩٩	٢٩,٢٣٦	٢٨,٨٣٣	٢٦,٤٧٣	٢٢,٥٢٢	صافي الدخل بعد الضريبة

(لأقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)

إنجازات عام ٢٠١٧ والخطط الاستراتيجية المستقبلية

وجه بنك الاتحاد جهوده في عام ٢٠١٧ نحو التميز والابتكار والتركيز على تطوير تجربة العملاء لتحقيق أفضل مستويات الخدمة سواء من حيث نوعية وسهولة التجربة أو سرعتها، كما استمر البنك بالعمل على تعزيز أدائه المالي من خلال التركيز على الكفاءة لتحسين الربحية والقابلية للنمو بمرونة. واعتمدت استراتيجية البنك على محاور أساسية لتحقيق رؤية البنك ليكون دوماً الخيار المشرق لعملائه.

فيما يلي أبرز الإنجازات التي حققها البنك ضمن هذه المحاور ولمحة عن الخطط المستقبلية ضمن كل محور:

التكنولوجيا والتحول الرقمي

اتخذ بنك الاتحاد قراراً استراتيجياً للاستثمار في التكنولوجيا نظراً لدورها الكبير في تحقيق الكفاءة التشغيلية، والقابلية للتوسع بمرونة، إضافة إلى تقديم تجربة عملاء سلسة ومتعددة القنوات، وفي ما يلي أبرز الإنجازات لعام ٢٠١٧:

- تماشياً مع استراتيجية البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT)، تم الانتهاء من وضع الاستراتيجية الخاصة بالتكنولوجيا وخطة التحول الرقمي وتطبيق ما يلزم ضمن التواريخ المحددة لذلك.
- استمر العمل بتطوير أمن المعلومات حسب المعايير العالمية وتوفير الأدوات والأنظمة اللازمة للقيام بفحوصات أمن الأنظمة والشبكات، وإجراء التحديثات الأمنية اللازمة بشكل دوري ومستمر لضمان الأمن السيبراني.
- تم العمل على مراجعة وتطوير البنية التحتية الحالية لزيادة كفاءة الأنظمة، وضمان قابليتها للتوسع، لفتح المجال لتنفيذ مشاريع مستقبلية تتطلب بنية تحتية متطورة.
- تم العمل على مراجعة التجربة الرقمية للعملاء بشكل عام، ومنها القنوات والتطبيقات الرقمية المتاحة.
- إعادة تنظيم العمل في الدائرة وتحديث آليات تطبيق مشاريع التكنولوجيا بحسب أحدث الممارسات، واستقطاب خبرات متخصصة بحسب حاجات العمل المستقبلية.

هذا وسيتم خلال عام ٢٠١٨:

- إطلاق تطبيقات وقنوات إلكترونية، ستحدث نقلة نوعية في خبرة العملاء.
- سيتم التركيز على تطوير وتوسيع حلول الدفع، وتسهيل الدفع الإلكتروني.
- إطلاق خدمات جديدة من خلال أجهزة الصراف الآلي كخدمة الإيداع الفوري للشيكات، وخدمات مميزة تتعلق بالبطاقات الائتمانية، وإضافة خدمة خاصة لها على القنوات الإلكترونية.
- تطوير وتحديث البنية التحتية في مركز الخدمة الهاتفية.

هندرة العمليات والنظام التشغيلي في الفروع

- تمت مراجعة النظام التشغيلي في الفروع للتأكد من تحقيق أفضل مستويات للخدمة وتحقيق تجربة عملاء مميزة وسلسة.
- تم العمل على أتمتة الإجراءات الداخلية، ومراجعة رحلة العملاء لتحقيق مدة قياسية للخدمة ورفع الكفاءة التشغيلية وإعادة هندسة الإجراءات ذات الأثر الأكبر على البنك وعلى تجربة العملاء.
- تم تسهيل عملية بدء تعامل العميل (customer onboarding) مع البنك وتوحيدها عبر جميع القنوات.

التوسع وزيادة انتشار الفروع

- الاستمرار بسياسة الانتشار المتوازن في شبكة الفروع التي وصل عددها في نهاية عام ٢٠١٧ إلى ٤٤ فرعاً، حيث تم افتتاح خمسة فروع جديدة في عام ٢٠١٧ هي: فرع هاي وي مول طريق أوتوستراد عمان - الزرقاء، وفرع المقابلين، وفرع السلط، وفرع الكرك، وفرع جامعة اليرموك في إربد.
- زيادة عدد الصرافات الآلية من ٧١ في عام ٢٠١٦ إلى ٩١ صرافاً في عام ٢٠١٧، وذلك بعد إجراء دراسات جدوى واختيار المناطق الأنسب للتوسع والانتشار.

- تطوير مركز الخدمة الهاتفية (Call Center) ونقله الى مركز متخصص ليكون مركزاً متكاملًا وشاملاً لمعظم الخدمات البنكية على مدار الساعة، كما تم زيادة الكادر ليتلاءم مع الزيادة في أعداد المكالمات المستلمة وتلبية احتياجات العملاء بكفاءة وفعالية.

الشمول المالي

قام "بنك الاتحاد" بدعم وإطلاق العديد من المشاريع والمبادرات الاستراتيجية للمساهمة في تحقيق الشمول المالي، وذلك من أجل تمكين قطاع المرأة والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة، وكما يلي:

- الاحتفال للعام الرابع على التوالي بجائزة البنك السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة عن فئاتها الثلاث، حيث فازت كل من شركة "طماطم" عن فئة "أفضل شركة صغيرة أو متوسطة"، وشركة "المفكرون الصغار" عن فئة "سيدة الأعمال" وشركة "أرابوت لتطبيقات الإنترنت" عن فئة "الشركة الواعدة".

- إطلاق المنصة الإلكترونية المبتكرة "أكسيليريت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأردن" بالتعاون مع شركة "تومسون رويترز" العالمية لتقدم مجموعة واسعة ومتكاملة من الخدمات المالية وغير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- اطلاق برنامج (Supply Chain Finance) الذي يتيح للموردين امكانية تحصيل فواتيرهم الناتجة عن توريد منتجاتهم وخدماتهم قبل تاريخ استحقاقها ودون الحاجة للانتظار. وتتم هذه العملية من خلال منصة الكترونية متطورة وسهلة الاستخدام، والتي تقوم بدورها بأتمتة عملية تحصيل الفواتير.

- الاستمرار بدعم الريادة في الأردن والمساهمة في تحسين البيئة الداعمة لهذا القطاع وتطوير التعاون مع "الشركة الأردنية لضمان القروض" لضمان قروض المشاريع الناشئة.

- الاستمرار بتطبيق كافة البرامج الهادفة الى دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة ضمن برنامج "شروق" المتكامل لخدمة وتمكين السيدات وإطلاق حساب توفير "شروق" الخاص بالسيدات.

- اطلاق برنامج "تسهيل العودة لسوق العمل للسيدات" وهو برنامج تدريبي وتأهيلي شامل يهدف إلى إعداد السيدات للعودة إلى سوق العمل بعد فترة من الانقطاع.

- تجديد وتحديث الاتفاقية الموقعة مع شركة (OPIC) لغايات ضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- منح قروض وتسهيلات لعملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن الاتفاقية الموقعة مع البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتطوير (EBRD).
- توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة "ميرسي كورب Mercy Corps" العالمية بهدف تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إطلاق برنامج قروض الطاقة المتجددة بالتعاون مع "صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة" (JREEEF)، التابع لوزارة الطاقة والثروة المعدنية.
- تم تعديل مداخل ١٤ فرعاً بما يتلائم مع متطلبات ذوي الالعاقة ويتوقع الانتهاء من تعديل مداخل الفروع الباقية قبل نهاية عام ٢٠١٨.
- الاستمرار بدعم برنامج نشر الثقافة المالية في المدارس ودعم تطوير مناهج الثقافة المالية بهذا اللطار

المخاطر والائتمان

- تم الاستمرار في تطوير أعلى مستويات الأمن المادي وأمن المعلومات والأمن السيبراني بالتوافق مع معايير البنك المركزي مع المعايير الدولية PCIDSS و COBIT5.
- تطبيق المعيار المحاسبي الجديد IFRS9 التزاماً بمتطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير المحاسبية الدولية. ونظراً لأهمية تطبيق المعيار وأثره المباشر على البنك وعملائه، نظّم البنك ورشات تدريبية للعملاء، بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة ودوائر الأعمال والائتمان بخصوص أثر تطبيق المعيار على نموذج الأعمال لدى البنك بالإضافة الى تطبيق معايير IFRS 9 على محفظة السندات والسوق النقدي لاحتساب أثر مخاطر الائتمان و Default Risk والخسائر المتوقعة نتيجة هذه المخاطر على محفظة البنك الاستثمارية، بالإضافة إلى آلية تصنيف هذه الأدوات المالية.
- تطبيق نظام (Moody's Credit Rating System) للتقييم الائتماني لعملاء الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تم تطوير نظام احتساب العائد على رأس المال بحيث يكون أساس عملية التسعير المبني على حجم المخاطر (RAROC Model).
- تم تطوير آليات الإنذار المبكر على مستوى محافظ التسهيلات وعلى مستوى العملاء، بالإضافة إلى أنظمة الإنذار المبكر لمخاطر السيولة.
- الاستمرار في عملية إجراء تقييم ذاتي وفقاً لدرجة المخاطر (RBA) ولأنواع المخاطر كافة التي يواجهها البنك.
- الانتهاء من تطوير نظام الخزينة المتعلق بعمليات التداول بالعملة والتداول بالسوق النقدي والذي يسهل مراقبة مخاطر التعامل بالعملة الأجنبية.
- تطوير التقارير الخاصة بقياس مخاطر أسعار الفوائد والسيولة ومن ضمنها طريقة Economic Value of Equity والتي تقيس مدى حساسية ميزانية البنك لتغيرات أسعار الفائدة وتأثيرها على رأس مال البنك.
- تطبيق منهجية إدارة المخاطر على مستوى البنك بجميع دوائره وموظفيه (Enterprise Risk Management)، والتي تهدف إلى تفعيل دور جميع موظفي ودوائر البنك في إدارة المخاطر.
- التركيز على الأدوات المالية قصيرة الأجل ومقايضات الأصول كوسيلة لتقليل المخاطر عبر التحوط، وزيادة مساهمات التداول في ربحية البنك بطريقة سليمة.
- تطوير بطاقات التقييم الائتماني لعملاء التجزئة (Score Cards) وتطبيق (Behavioral Score Cards).

الامتثال

- تم تطوير نظام آلي خاص بإدارة الامتثال يتضمن القوانين والتعليمات كافة الصادرة عن الجهات الرقابية والخاصة بعمليات البنك، بهدف أتمتة الأعمال وزيادة الكفاءة والفاعلية والالتزام في الأداء.
- بناء استراتيجية أمن المعلومات وإدارة المخاطر الأمنية والمعلوماتية، بالتعاقد مع شركة موثوق بها تتبع المعايير الدولية المعتمدة، لضمان الوصول إلى أفضل مستوى من أمن المعلومات، وتحسين كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرار الأمني، إلى جانب الحد من مخاطر

البنك وتأمين البيانات، مع تعزيز قدرة البنك على التقييم والتحقق من صحة الامتثال المحلي، بالإضافة إلى المعايير واللوائح الدولية، وكذلك أي متطلبات تنظيمية إضافية.

- تعزيز ثقافة الامتثال على مستوى البنك من خلال إطلاق منصة التعليم الإلكتروني، والبدء بنشر مواد تدريبية خاصة بمواضيع غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع برنامج امتحانات دورية لجميع الموظفين تكون متطلب أساسي من عملهم.
- الاستمرار بالعمل على تطوير الأنظمة المتعلقة بالامتثال، لضمان توفير قاعدة بيانات محدثة باستمرار بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي، مما يجعل عملية متابعة الامتثال والالتزام به أكثر سرعة وسهولة.

بيئة العمل في البنك

عمل "بنك الاتحاد" على تعزيز مكانته بوصفه المكان الأفضل للعمل لجميع موظفيه من خلال ما يلي:

- الاستفادة من التنوع ضمن فريق العمل على كل صعيد بما في ذلك التنوع الجندري بوجود ما نسبته ٤٥% من الإناث في الفريق.
- زيادة الفرص التدريبية المقدمة للموظفين بنسبة ٣١% وتشمل أنواع الفرص: التدريب الداخلي والخارجي والعالمية، وكذلك الشهادات وبرامج التدريب الداخلي. وتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي:
- تدريب ١,٠٤٤ موظفاً وموظفة من خلال عقد ٥١ ورشة عمل توعوية وتذكيرية عن مفهوم الهوية المؤسسية للبنك.
- إطلاق ثلاثة مشاريع تدريبية جديدة تستهدف جميع المستويات الوظيفية في البنك.
- توفير أكثر من ٤,٠٠٠ فرصة تعليمية للموظفين، وبزيادة تعادل ٢٦% تقريباً عن العام الماضي.
- إنشاء حضانة "الخطوات المشرقة" للأطفال الموظفات والموظفين بالتعاون مع مركز هيا الثقافي وذلك بهدف توفير بيئة داعمة لموظفات وموظفي البنك.
- الاستمرار بأنشطة بناء الفريق ودعم العمل التطوعي

- المحافظة على مكانة ضمن المراتب الأولى بصفته "المكان الأفضل للعمل" في الأردن.

شركة "الاتحاد للتأجير التمويلي"

- تقديم جميع منتجات التأجير التمويلي من عقارات، ووسائل نقل، وآليات، وحافلات، وخطوط إنتاج، وأصول أخرى.
- الحرص على التنوع من خلال استهداف عدد من القطاعات المختلفة كقطاعات المقاولات، والإسكانات، والنقل، بالإضافة إلى القطاعات السياحية، والطبية، والصناعية.
- توسيع النشاط الجغرافي للشركة، ليشمل مناطق ومحافظات أخرى في المملكة.
- طرح منتج تأجير تمويلي لأنظمة الطاقة البديلة للشركات والمصانع الأردنية.

الاحداث الهامة التي مرت خلال عام ٢٠١٧

قام البنك في بداية عام ٢٠١٧، باتمام عملية الاستحواذ على بنك صفوة الاسلامي من خلال شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار التابعة له، ليمتلك ما نسبته (٦١.٨%) من اسهم بنك صفوة الاسلامي مع بقاءه بنك مستقل يعمل حسب أحكام الشريعة الاسلامية، ونتيجةً لذلك، فقد تم توحيد حساباتهما ضمن القوائم المالية الموحدة للبنك.

نتائج الأعمال المتوقعة

إن إدارة البنك مستمرة في سعيها نحو تحقيق اهدافها الطموحة في تطوير مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها، وزيادة حصته السوقية من الودائع والتسهيلات، بالإضافة الى التركيز على قطاع الأفراد وبالأخص على عملاء النخبة وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة. كما سيواصل البنك التركيز على إدارة مصادر وإستخدامات الأموال بشكل أكفأ بهدف تعظيم هامش الربح مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة المخاطر، آمليين أن يتمكن البنك من رفع مستوى الارباح الذي تم تحقيق خلال عام ٢٠١٧.

المسؤولية الاجتماعية لدى بنك الاتحاد

لطالما كانت المسؤولية الاجتماعية وما تزال جزءاً لا يتجزأ من قيم "بنك الاتحاد" الجوهرية التي تعكس ملامح هويته المؤسسية، وتتبع من إيمانه الراسخ بأهمية دعم المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، والوصول إلى جميع أفرادهِ على مختلف مواقعهم، وذلك ضمن ثلاثة محاور أساسية هي الشباب والتعليم، والتمكين والريادة، والفن والثقافة، إلى جانب دعم العمل الخيري الإنساني والحملات والفعاليات الوطنية.

وليضمن نجاح استراتيجيته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية واستدامة الأثر الذي تحدثه لدى الفئات المستهدفة، عقد "بنك الاتحاد" خلال العام ٢٠١٧ العديد من الشراكات مع الجهات الرسمية وغير الرسمية المختلفة لتنفيذ مبادرات وبرامج وفعاليات متنوعة تعكس التزامه نحو المجتمع بمختلف فئاته، وتؤكد على تعهده بالمساهمة في بناء مستقبل واعد لكل فرد من أفرادهِ، ليكون دوماً "الخيار المشرق" في حياتهم.

وتعزيزاً لروح المواطنة الصالحة، شجع البنك فريق عمله على التطوع في هذه المبادرات، فالعطاء دون مقابل أو انتظار مردود، هو ما يساهم في رفعة الوطن وإنماء المجتمعات، كما يعلّي من قيم الولاء والانتماء، ويلبي احتياجات الأفراد على اختلاف أجيالهم وخلفياتهم، وهو ما يسعى البنك إلى تحقيقه على الدوام.

ومن منطلق حرصه على تدوين المحطات الهامة في مسيرته، أطلق البنك مدونة خاصة على شبكة الإنترنت تتضمن جميع الأنشطة والفعاليات والمبادرات التي يدعمها ضمن المحاور الثلاثة الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، إلى جانب تلك المتعلقة بالحملات التوعوية الوطنية والعمل الخيري الإنساني.

الشباب والتعليم.. مستقبل مشرق بأيدي جيل واعد

انطلاقاً من إيمانه بأهمية تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية الداعمة للشباب والتعليم، وقّع "بنك الاتحاد" اتفاقية تعاون مستدامة مع **مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية** لدعم ثلاث مبادرات رئيسية تابعة لها هي **"متحف الأطفال - الأردن"**، والذي تمتد شراكته الاستراتيجية مع البنك منذ تسعة أعوام متواصلة، وذلك لدعم برنامج **"أعيادنا"** الهادف لمشاركة أطفال الأردن احتفالاتهم بالمناسبات الوطنية والأعياد المختلفة على مدار العام.

وتضمنت الاتفاقية أيضاً دعم "صندوق الأمان لمستقبل الأيتام"، من خلال توفير منح دراسية لثمانية من الطلبة، ست طالبات وطالبين، مسجلين لدى الصندوق، متيحاً أمامهم الفرصة لاستكمال تعليمهم الجامعي، فضلاً عن دعم مبادرة "مدرستي"، عبر المساهمة في إصلاح البنية التحتية في إحدى المدارس الحكومية ذات الحاجة الماسة للتأهيل، وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز نظامها التعليمي.

واستمر البنك في تقديم دعمه لمؤسسة "إنجاز"، حيث انضمت مجموعة من موظفيه إلى الحملة التطوعية السنوية التي أطلقتها المؤسسة لاستقطاب المتطوعين من ذوي الكفاءة من القطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف نقل خبراتهم للطلبة في مختلف أنحاء المملكة لتطوير مهاراتهم وتأهيلهم بالشكل الأمثل لدخول سوق العمل. كما تابع دعمه لمشروع البنك المركزي، "نشر الثقافة المالية المجتمعية" بين طلبة المدارس، وبرنامج "اعزف في مدرستي" لتعليم الموسيقى لطلبة المدارس الحكومية. وإلى جانب ذلك، قدّم البنك دعمه لمسابقة "مبرمجي المستقبل" التي أقيمت في جامعة العلوم التطبيقية، فضلاً عن رعايته لفعاليات مؤتمر هارفرد السنوي الثاني عشر للعالم العربي الذي أقيم في العاصمة عمّان تحت عنوان "بناء الغد".

وكذلك، قدّم البنك دعمه لمشروع "Go Girls"، الذي تنقّذه شركة "العلوم الممتعة للأنشطة اللامنهجية- مختبر الخيميائي" الذي يهدف إلى توفير التدريب والتعليم المجاني بأسلوب مبتكر لطالبات المدارس الحكومية في المناطق الأقل حظاً في مختلف أرجاء المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، رعى البنك الملتقى النقاشي حول التحول في قطاع التعليم (Roundtable on Educational Transformation)، الذي نظّمته المدرسة الأهلية للبنات بمشاركة العديد من المختصين والخبراء في القطاع التعليمي، ونخبة من رجال الأعمال، لمناقشة موضوع التعليم الشمولي وتأثيره الإيجابي على المجتمع.

كما قدّم البنك دعمه لـ ٢٥ طالباً وطالبة من عدة مدارس حكومية لتعلّم برمجة الحاسوب من خلال المنهاج المتخصص "HelloWorldKids"، إلى جانب رعايته لإحدى فعاليات "مؤسسة التعليم من أجل التوظيف"، ودعمه للبطلين الرياضيين من ذوي الاحتياجات الخاصة نبيل مقابلة وأسامة أبو جامع. وكذلك، رعى حفل ختام مسابقة "مينتور العربية للأفلام التوعوية القصيرة للشباب" التي نظّمها مؤسسة "مينتور العربية"، بالشراكة مع الجمعية الملكية للتوعية الصحية، بهدف رفع الوعي لدى الشباب ضد السلوكيات الخطرة، وتشجيع المواهب الشابة على الإبداع الفني والابتكار، من

خلال إنتاج أفلام قصيرة مؤثرة اجتماعياً تسعى إلى نشر الثقافة التوعوية حول الممارسات الخطرة في المجتمع.

وبالإضافة لكل ما سبق، قام البنك بدعم ورعاية العديد من الأنشطة والفعاليات لعدد من المدارس في المملكة مثل مدرسة "اليوبيل" و"البكالوريا" و"الجالية الدولية" و"الأكاديمية الدولية" و"راهبات الناصرة"، و"راهبات الوردية/الشميساني" و"المشرق" و"عمّان الوطنية" و"الأهلية للبنات" و"كينغز أكاديمي"، إلى جانب دعمه "جامعة الشرق الأوسط"، و"جائزة الحسن للشباب".

التمكين والريادة.. أردن مبدع بعقول شبابه

قدّم "بنك الاتحاد" رعايته لفعالية "فولنغ وولز لاب Falling Walls Lab" التي استضافتها شركة "الشبكات الاحترافية لتكنولوجيا المعلومات" للمرة الأولى في الأردن، حيث شكّلت منصة لعشرين شاباً وشابة لعرض أعمالهم البحثية ونماذج أعمالهم ومشاريعهم المبتكرة وأفكارهم أمام لجنة مختصة من الخبراء ورجال الأعمال والأكاديميين. وإلى جانب ذلك، دعم البنك فريق "SeaWolf ROV" الأردني المكوّن من 6 طلبة من تخصصي هندسة الميكانيك والميكاترونكس من الجامعة الهاشمية لمساعدتهم على استكمال مشروع تصميم غواصة مجهزة بثمانية محركات دفع وهيكل مصنوع من مادة خفيفة الوزن ومعدات تصوير تحمل كاميرا عالية الجودة، وإتاحة المجال أمامهم للمشاركة بالمسابقة العالمية لتصميم الروبوت (ROV MATE) التي تقام سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك، دعم البنك مبادرة "Am I" التي تهدف إلى تمكين الفتيات في مختلف أنحاء العالم من خلال الترويج لرسوماتهن، إلى جانب دعمه لثلاث شركات ناشئة لعرض مشاريعهم خلال فعالية "ملتقى عمان الريادي" التي أقامتها منصة زين للإبداع "ZINC". وبالإضافة إلى ذلك، قدّم البنك للمنتدى العالمي للعلوم الذي أقيم في المملكة تحت شعار "العلم من أجل السّلم"، وملتقى "فكرتك" الشبابي للابتكار والتكنولوجيا، الذي أطلقته "مؤسسة ولي العهد" ليكون بمثابة حاضنة للعمل الشبابي الأردني. وإلى جانب ذلك، رعى البنك "مؤتمر الاثتمال المالي"، وإحدى فعاليات غرفة الصناعة والتجارة الفرنسية الأردنية التي أقيمت لتعزيز التجارة بين الطرفين.

الفن والثقافة .. جمهور منفتح على مختلف الثقافات

واصل "بنك الاتحاد" دعم الفعاليات الموسيقية والفنية والمواهب الإبداعية من خلال إتاحة مسرح "حليم سلفيتي" مجاناً لهم، كما أطلق فرقة موسيقية باسم "رباعي بنك الاتحاد الوتري" بهدف إحياء الموسيقى الكلاسيكية ونشر الوعي والتقدير لها في أرجاء المملكة. وخلال العام الماضي، نظّمت الفرقة سبع حفلات موسيقية متميزة حظيت بتفاعل كبير من قبل الجمهور. وكذلك، قدّم البنك دعمه لفعاليتين موسيقيتين استثنائيتين تعدان من أبرز الفعاليات التي نظمتها مؤسسة "أصدقاء مهرجانات الأردن" خلال العام ٢٠١٧، هما حفلي الفنان العالمي أندريا بوتشيلي، والفنان عمر كمال، الشهير بلقب "فرانك سيناترا الفلسطيني"، اللذان قدما ليلتين من العمر.

ورعى البنك الدورة الخامسة من "مهرجان موسيقى البلد" لعام ٢٠١٧، والذي يعدّ أحد أهم الفعاليات الفنية والثقافية في الأردن، إلى جانب رعايته لكلّ من المشروع الثقافي الفني الموسيقي "تراثي - التوسع إلى الداخل"، الذي أطلقتته الفرقة الأردنية "أوتوستراد" بهدف إحياء الأغاني التراثية في الأردن، وحفل "دقّة قديمة.. أوف أعائني زمان" الذي أقامته جوقة "دوزان وأوتار" وقدمت فيه نخبة من أروع أغاني الأفلام المصرية القديمة، فضلاً عن رعايته لحفل الفنان الأردني أيمن تيسير "حاول تفكرني" الذي أقيم بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على وفاة الفنان المصري عبد الحليم حافظ، بالإضافة إلى دعمه لإحدى مسرحيات الدكتورة المخربة مجد القصص.

وجدد البنك اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي تجمعها بـ "جمعية الأوركسترا الأردنية الوطنية" والتي تعدّ من أهم المعالم الموسيقية في المملكة، كما قدّم منحيتين دراسيتين لطالب وطالبة من المعهد الوطني للموسيقى لمتابعة دراستهما، كما قدّم دعمه المادي لـ "مهرجان فنون الأطفال المبدعين" الذي أقامته "الجمعية الأردنية للإبداع"، إلى جانب رعايته لـ "ملتقى وظائف الأفلام والتلفزيون الثالث" الذي نظّمته "الهيئة الملكية الأردنية للأفلام".

وكذلك، دعم البنك المسابقة الخاصة بإعادة تصميم حديقة "سمير الرفاعي" الحضرية التي نظمها "أسبوع عمّان للتصميم ٢٠١٧" بالتعاون مع أمانة عمّان الكبرى، فضلاً عن دعمه لمهرجان "أيام سينمائية" في فلسطين، ومبادرة "Art at the Park"، إلى جانب دعمه المادي المستمر للمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة.

الحملات والفعاليات الوطنية.. مجتمع يرتقي بوعي أفراده

ساهم "بنك الاتحاد" في دعم العديد من الحملات الوطنية والفعاليات التوعوية التي تعمل على زيادة وعي أفراد المجتمع بمختلف القضايا والمجالات، من ضمنها مجموعة من البرامج التي تنفذها "الجمعية الملكية لحماية الطبيعة"، إلى جانب تشجيعه للسياحة المحلية من خلال دعم "درب الأردن" الذي يمتد لمسافة 70 كيلومتراً عابراً المملكة من شمالها وحتى جنوبها وسط مناظر طبيعية خلابة. وإلى جانب ذلك، واصل البنك تقديم دعمه المادي للجمعية الوطنية للمحافظة على البترا بهدف ضمان استمرارية أنشطتها التي تُعنى بالمحافظة على الموروث الحضاري لمدينة البترا الأثرية، كما ساهم في دعم "مؤتمر السلامة المرورية" الذي نظّمته مديرية الأمن العام، بالإضافة إلى دعم جمعية أصدقاء البيئة الأردنية.

العمل الخيري الإنساني .. عطاء يشرق أملاً في حياة الأقل حظاً

حرص "بنك الاتحاد" على الانخراط في أجواء الخير والعطاء التي تتجلى في شهر رمضان الفضيل، حيث قدّم دعمه للعديد من المبادرات والفعاليات المتعلقة بالعمل الخيري الإنساني، أبرزها توزيع 80 طرداً على 80 أسرة عفيفة في منطقة الهاشمي الشمالي في العاصمة عمّان بالتعاون مع "بنك الطعام"، إلى جانب توزيع 5 طرود على 5 أسر عفيفة في منازلهم. واستكمالاً لتعاونه الدائم مع "تكية أم علي" للمساهمة في محاربة الجوع، شارك البنك بتوزيع 120 طرداً غذائياً على 120 أسرة عفيفة في مقر التكيّة.

وبهدف نشر البهجة وإدخال الفرحة إلى قلوب الأطفال في الشهر الفضيل، قدّم البنك رعايته لإفطارين رمضانين؛ الأول تم تنظيمه في جامعة الإسراء بمشاركة 100 طفل وطفلة من الأيتام من جمعية "صقر قريش/ماركا" بالتعاون مع شركة "خطوات" - مبادرة "فوانيس"، والثاني في "متحف الأطفال - الأردن" بمشاركة 200 طفلاً وطفلة من الأيتام من "جمعية المركز الإسلامي الخيرية/مركز أيتام مخيم البقعة".

وساهم البنك في إدخال السرور إلى نفوس كبار السن في شهر الخير، حيث قامت مجموعة من فريق العمل بزيارة كبار السن في "جمعية دار الزهراء للمسنين" في منطقة مرج الحمام، لتوزيع طرود ملابس العيد عليهم، وذلك ضمن برنامج "بركتنا" التابع لـ "بنك الملابس"، والذي يعد البنك شريكاً استراتيجياً وداعماً أساسياً لهذا البرنامج.

وبالإضافة لما سبق، دعم البنك على مدار العام ٢٠١٧ مجموعة من المؤسسات الخيرية غير الربحية، وخاصةً تلك التي تُعنى بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظاً، منها، على سبيل المثال لا الحصر، الجمعية الأردنية للوعون الطبي للفلسطينيين، ومبرة أم الحسين، وجمعية الأسرة البيضاء لرعاية المسنين، ومركز الحسين للسرطان، والصندوق الهاشمي للتنمية البشرية، وجمعية الأيدي الواعدة، ونادي سمو الأمير علي بن الحسين للصم، وغيرها الكثير.

طاقة مستدامة ونظيفة لبيئة أفضل..

في إطار حرص "بنك الاتحاد" على حماية البيئة والاستفادة من الطاقة النظيفة بأفضل الطرق، تم البدء بالمرحلة الثانية من مشروع تركيب وتشغيل أنظمة الطاقة الكهربائية باستخدام تقنية الألواح الكهروضوئية لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بالاعتماد على نظام النقل بالعبور، حسب كودة الجهد المتوسط بقدرة ١.٦ ميغاواط، وذلك لاستكمال تغطية احتياجات مبنى الإدارة العامة وباقي الفروع في كلٍّ من عمان والزرقاء ومادبا، بالتعاون مع إحدى الشركات الرائدة في مجال الطاقة في الأردن.

توفير الممرات والمنحدرات لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة..

يحرص "بنك الاتحاد" على توفير الممرات والمنحدرات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل مرورهم بالكراسي المتحركة، حيث قام بإنشاء ١٢ ممرًا ومنحدرًا في مجموعة من الفروع في مختلف مناطق المملكة. ويعمل البنك حالياً على دراسة إمكانية إنشاء ممرات ومنحدرات في فروع أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن البنك لديه ستة فروع يسهل على ذوي الاحتياجات الخاصة الدخول إليها بكل سلاسة دون الحاجة إلى ممرات ومنحدرات خاصة.

وبمجمله بلغت التبرعات والرعايات خلال عام ٢٠١٧ (٧٩٧,١١٣) دينار تم دفعها للجهات التالية:

دعم المؤسسات التعليمية	دينار ٢٠٣,٣٠٣
دعم المؤسسات الثقافية والفنية	دينار ٣١٥,٧٤٣
دعم التمكين والريادة	دينار ٢٧,٨٢٦
دعم المؤسسات الاجتماعية والخيرية وذوي الاحتياجات الخاصة	دينار ١٤٩,٤٤٦
دعم مؤسسات أخرى	دينار ١٠٠,٧٩٥
المجموع	<u>دينار ٧٩٧,١١٣</u>

الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن ١%

الجهة المستفيدة	أسمهم مرهونة	النسبة %	عدد الأسهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	الجهة المستفيدة	أسمهم مرهونة	النسبة %	عدد الأسهم كما في ٢٠١٧/١٢/٣١	اسم المساهم
								كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن ٥%:
-	-	٢٢.٢	٢٧,٧٧٣,٥١١	-	-	٢٢.٢	٣٥,٥٥٠,٠٩٤	بنك لبنان والمهجر
-	-	٥.٥	٦,٨١٨,١٨١	-	-	٢٠.٣	٣٢,٤١٣,٧٦٣	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥.١	١٨,٨٤٦,٧٣٩	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥.١	٢٤,١٢٣,٨٤٠	RS FINANCE
بنك الاسكان للتجارة والتمويل والبنك الأردني الكويتي وبنك الكويت الوطني/الإقليمية	٣,٨٦٧,٢٤٦	٧.٩	٩,٩٢٨,٠٣٦	بنك الكويت الوطني/الادارة الاقليمية وبنك سوسيته جنرال (الاردن)	٥,١٠٥,٥٨٠	٧.٩	١٢,٧٠٧,٨٦٦	عصام حلیم جريس سلفيتي
-	-	٥.٣	٦,٦١٩,٦٩٧	-	-	٥.٣	٨,٤٧٣,٢١٢	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
-	-	٥.٠	٦,٢١٢,٨٦٢	بنك الاستثمار العربي الاردني	٨١١,٠٠٠	٥.٠	٧,٩٥٢,٤٦٣	رؤوف جريس صالح سلفيتي
-	-	١٤.٨	١٨,٥٠٥,٠٧٢	-	-	-	-	شركة سيرت سيكيوريز انترناشيونال ان في
								كبار مالكي الأسهم الذين تقل نسبة مساهمتهم عن ٥% واكثر من ١%:
-	-	٢.٨	٣,٥٣٦,٦٠٠	-	-	٢.٨	٤,٥٢٦,٨٤٨	شركة وادي الاردن لتنمية الثروة الحيوانية
-	-	٢.٢	٢,٧٥١,٥٣٧	-	-	٢.٢	٣,٥٢١,٩٦٧	الشركة المركزية للتجارة والمركبات
-	-	١.٨	٢,٢٨٩,٧٩٧	-	-	١.٨	٢,٩٣٠,٩٤٠	سامية سليمان يوسف سكر
-	-	١.٦	١,٩٩٠,٣٠٠	-	-	١.٦	٢,٥٧١,٩٥٥	صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد
		١.٢	١,٤٦٦,٣٦٥			١.٢	١,٨٩١,٨١٠	سامية حلیم جريس سلفيتي
		١.٢	١,٤٧٣,٣٣٩			١.٢	١,٨٨٥,٨٧٣	بنك لبنان والمهجر للاعمال

بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

كما في عام ٢٠١٦				كما في عام ٢٠١٧				جنسية العضو	تاريخ التعيين	الاسم
المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة	المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة			
			٩,٩٢٨,٠٣٦				١٢,٧٠٧,٨٨٦	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	عصام حليم سلفيتي
١٢,٢١٧,٨٣٣	٢,٢٨٩,٧٩٧			١٥,٦٣٨,٨٢٦	٢,٩٣٠,٩٤٠			اردنية	-	سامية سليمان سكر (زوجته)
٨١,٥٧١			٨١,٥٧١	١٠٤,٤١٠			١٠٤,٤١٠	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
			٦,٨١٨,١٨١				٣٢,٤١٣,٧٦٣	ليبية	٢٠١٧/٠٢/١٢	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو)
٦,٨١٨,١٨١				٣٢,٤١٣,٧٦٣				ليبي	-	ويمثلها: د. ادريس محمد الورفلي
			٦,٦١٩,٦٩٧				٨,٤٧٣,٢١٢	اردنية	٢٠١٥/١٢/٢٠	المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي ويمثلها:
								اردني	-	-فادي عبدالوهاب ابو غوش لغاية ٢٠١٧/٨/١٥
								اردني	-	-داود سعيد الفقير لغاية ٢٠١٧/١١/١٥
٦,٦١٩,٦٩٧				٨,٤٧٣,٢١٢				اردني	-	-مؤنس عمر عبد العال اعتباراً من ٢٠١٧/١١/١٥
			٦,٥٠٦				٨,٣٢٧	اردنية	٢٠١٥/١٢/٢٠	شركة إثمار للتزويد ويمثلها:
٦,٦١٩		١١٣		٨,٤٧١		١٤٤		المانية	-	عماد محمد عبد الخالق
٦٠٢,٩٥٣			٦٠٢,٩٥٣	٧٧١,٧٧٩			٧٧١,٧٧٩	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	باسم عصام سلفيتي
١٣,٠١٤			١٣,٠١٤	١٦,٦٥٧			١٦,٦٥٧	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	مغيث غياث سختيان
٤,٠٠٠			٤,٠٠٠	٥,١٢٠			٥,١٢٠	اردنية	٢٠١٥/١٢/٢٠	رنا جميل عبادي
٢١,٩٠٧			٢١,٩٠٧	٢٨,٠٤٠			٢٨,٠٤٠	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	رياض عبد المحسن الدجاني
٥,٠٠٠			٥,٠٠٠	٦,٤٠٠			٦,٤٠٠	ليبي	٢٠١٥/١٢/٢٠	سامي محمد المبروك
١٠,٠٠٠			١٠,٠٠٠	٥١,١٢٠			٥١,١٢٠	اردني	٢٠١٦/١٢/١٣	جبرا "رجا يعقوب" غندور
١٨,٥٠٠,٠٧٢			١٨,٥٠٠,٠٧٢	-	-	-	-	هولندية	-	شركة سيرت سكيوريتيز انترناشيونال ان في لغاية ٢٠١٧/٠٢/١١

وفي خلاف ما ورد في الجدول أعلاه لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٧

مكافآت ٢٠١٦ المدفوعة خلال عام ٢٠١٧	سفر وإقامة	اتعاب وبدل تنقلات	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	البيان
٣٦٠,٠٠٠		٤٠٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	السيد عصام حلیم سلفيتي
		٤٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	السيد محمد نبيل حمودة
		٣٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي
	٤,٣٧٠	٤١,٠٠٠	٥,٠٠٠	السيد باسم عصام سلفيتي
		٣٩,٥٠٠	٥,٠٠٠	السيد مغيث غياث سختيان
	٧,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٥,٠٠٠	السيد سامي محمد المبروك
		٣٤,٢٥٠	٥,٠٠٠	السيد عماد محمد عبد الخالق
		٣٠,٧٥٠	٥,٠٠٠	السيد رياض عبد المحسن الدجاني
	١٦,٢٧٣	٢٨,٢٥٠	٥,٠٠٠	السيد ادريس محمد الورفلي
	١٣,٦٧٦	٣٠,٧٥٠	٥,٠٠٠	السيدة رنا جميل عبادي
		٤٠,٥٠٠		السيد جبرا "رجا يعقوب" غندور
			٥,٠٠٠	الفاضلة لينا مظهر عناب لغاية ٢٠١٦/٠٦/١
٣٦٠,٠٠٠	٤١,٣١٩	٧٦٦,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	المجموع

* لا يوجد أي مكافآت غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.

التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي

العلاقة

المجموع	التسهيلات الائتمانية		اسم العضو/ المجموعه
	غير المباشره	المباشره	
١٣,٦٢٨,١٢٣	٨٨٥,٠٠٠	١٢,٧٤٣,١٢٣	مجموعة عصام حليم سلفيتي وباسم عصام حليم سلفيتي:
٩,٣٣١	-	٩,٣٣١	عصام حليم جريس سلفيتي
٤٨٣,٩١٩	-	٤٨٣,٩١٩	باسم عصام حليم سلفيتي
٧٢٣,٠٠٠	-	٧٢٣,٠٠٠	شركة جوار عمان للتطوير العقاري
٧٦٨,٠٠٠	٧٦٨,٠٠٠	-	شركة الاتحاد للوساطة المالية
١,٠١٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	شركة الاتحاد للتاجير التمويلي
١,٣٥٥	-	١,٣٥٥	ناصر جميل شلبية
٦٧٠,٤٦٢	-	٦٧٠,٤٦٢	فيصل رجائي حليم سلفيتي
٦٨٨,١٢٥	-	٦٨٨,١٢٥	زيد رجائي حليم سلفيتي
١,٠٠١	١,٠٠٠	١	زيد رجائي سلفيتي وفيصل رجائي سلفيتي
٣٢٥,١٧٦	-	٣٢٥,١٧٦	عمر اسامة حليم سلفيتي
٩١,٥٠٨	-	٩١,٥٠٨	طارق رجائي حليم سلفيتي
٥٢,٦٨٧	-	٥٢,٦٨٧	حليم اسامة حليم سلفيتي
٧,٧٣١,٣٢٩	١٠٦,٠٠٠	٧,٦٢٥,٣٢٩	شركة عنقاء المغرب لادارة العقارات
١,٠٢٢,٠٠٦	-	١,٠٢٢,٠٠٦	سامية حليم جريس سلفيتي
٣٦,٣١٦	-	٣٦,٣١٦	لؤي نمر رشيد حصري
٥,٨٢١	-	٥,٨٢١	محمد فايز سعود الكردي
٨,٠٨٧	-	٨,٠٨٧	شركة أصدقاء مهرجانات الاردن
١٢,٧٣٩,٢٢٠	٥١٠,٦٢٢	١٢,٢٢٨,٥٩٨	مجموعة "محمد نبيل" حمودة:
٤٧٩,٤٩٠	-	٤٧٩,٤٩٠	الشركة الاردنية للاعلاف
١٣,٨٨٣	-	١٣,٨٨٣	شركة الشفق للتجميل
٢,٢٧٣,٢٦٢	-	٢,٢٧٣,٢٦٢	شركة الصناعات الحديثه للصبغ والكيمواويات
٢٤٩,١١٧	-	٢٤٩,١١٧	شركة بوكس لتجارة الاجهزة الرياضية
١٨٧,٢٤١	٩٧,٩٤١	٨٩,٣٠٠	شركة تقنية الجيل للانظمة الكهربائية والوكالات التجاريه
٣٢٥,٨٧٩	-	٣٢٥,٨٧٩	شركة صوامع الاردن لتخزين وطحن الحبوب وتصنيع منتجاتها
٢,٨٦٧,٣٤٩	-	٢,٨٦٧,٣٤٩	شركة كيمواويات الاردن
٢٠,٦٦٩	٢٠,٥٠٠	١٦٩	شركة مخازن الاتحاد لتجارة المواد الغذائية
٤,٥٠٨,٧٧٤	-	٤,٥٠٨,٧٧٤	شركة حمودة اخوان للتجارة والاستثمار
٩٢٢,٨٩٩	-	٩٢٢,٨٩٩	شركة وادي الاردن لتنمية الثروة الحيوانية
١٧,٠٥١	-	١٧,٠٥١	ليلي عبد الهادي حمودة
١٠٦,٨٧٧	-	١٠٦,٨٧٧	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
٢٧٩,٩٦٤	-	٢٧٩,٩٦٤	مصنع مياه النبلاء لصاحبه هاني شكري يوسف عبدالرحمن
٣٤,٨١١	-	٣٤,٨١١	نبيلة عبد الهادي حمودة

٦,٩١٧	-	٦,٩١٧	طارق زهدي عبد الهادي حمودة
٣٩٢,١٨١	٣٩٢,١٨١	-	شركة بروفيمي الاردن لصناعة مركزات الاعلاف
٥٢,٨٥٦	-	٥٢,٨٥٦	هاني شكري يوسف عبد الرحمن
١٢,٤٣٩,٦٧٣	٢,٨٤٨,٩٦٢	٩,٥٩٠,٧١١	مجموعة مغيث غياث سختيان:
٢,٨٣٦,٠٠٠	٢,٨٣٦,٠٠٠	-	الشركة العربية للانظمة المكتبية
٨,٢٦٥,٧٣٦	-	٨,٢٦٥,٧٣٦	الشركة المتحدة لصناعة الادوية
١٣٠,٨٤٨	-	١٣٠,٨٤٨	الشركة المتقدمة للغاز المركزي
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	-	سرمد نعمة الله الدليمي
١,١٩٣,٥٢٤	-	١,١٩٣,٥٢٤	شركة صندوق المرأة
١١,٥٦٥	١٠,٩٦٢	٦٠٣	مغيث غياث سختيان
٦٢٢,٤٦٣	٦,٠٠٠	٦١٦,٤٦٣	مجموعة سامي محمد المبروك:
١٣٨,٧٩٧	٢,٠٠٠	١٣٦,٧٩٧	اسامة محمد عبدالله المبروك العرفي
١٤٩,٣٦٦	٢,٠٠٠	١٤٧,٣٦٦	سامي محمد المبروك
١٤٤,١٧٤	-	١٤٤,١٧٤	سراج الدين سامي محمد المبروك
٩٦,٨٧١	-	٩٦,٨٧١	علاء محمد عبدالله المبروك
٩٣,٢٤٥	٢,٠٠٠	٩١,٢٤٥	معتز محمد عبدالله المبروك
١٠	-	١٠	زينب عبدالله عبد السلام

بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

عدد الأسهم كما في عام ٢٠١٦			عدد الأسهم كما في عام ٢٠١٧			الجنسية	الاسم
المجموع	أقاربه	الموظف	المجموع	أقاربه	الموظف		
٤٧٣,٥٩٤	-	٤٧٣,٥٩٤	٦٠٦,٢٠٠	-	٦٠٦,٢٠٠	اردنية	نادية حلمي السعيد
١٠,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	-	٣٠,٠٠٠	اردني	دانيال فواز الشرايحة
-	-	-	٣١,٥٦٠	-	٣١,٥٦٠	اردني	عامر "محمد خير" ابو ليلي
-	-	-	-	-	-	اردنية	ديمة مفلح عقل
-	-	-	-	-	-	اردني	محمد غاصب حتاملة
-	-	-	-	-	-	اردني	بشار "محمد خير" عبابنه
-	-	-	-	-	-	اردني	طارق "محمد سعيد" بدوي
-	-	-	-	-	-	اردني	محمد محمود برجاق
-	-	-	-	-	-	اردني	فادي "احمد كمال" مرعي
-	-	-	-	-	-	اردني	زيد إباد كمال
-	-	-	-	-	-	اردني	مؤنس ممدوح حدادين
-	-	-	-	-	-	اردني	محمد راغب عثمان
-	-	-	-	-	-	اردنية	نتالي مازن النبر
-	-	-	-	-	-	اردني	محمود تيسير بدوان
-	-	-	-	-	-	اردنية	* ربي خليل كاجو

* تم تقديم الاستقالة بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/٣١

لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا او أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه، كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا، ولا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب موظفي الإدارة التنفيذية العليا.

بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية

نادية حلمي حافظ السعيد: الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: ١٩٦٥

الشهادة العلمية:

▪ حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩٩٢.

▪ حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- مدير عام بنك الاتحاد.
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد.
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية.
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- خبرة ١٠ سنوات في بنك الإتحاد في عدة مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات.
- المجموعة الأردنية للتكنولوجيا.
- مجموعة نجار - القاهرة.

العضويات:

- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الإتحاد للوساطة المالية.
- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الإتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك.
- عضو مجلس المدفوعات الوطني الاردني.
- عضو مجلس إدارة شركة انجاز لتهيئته الفرص الاقتصادية للشباب الأردني.
- عضو مجلس ادارة شركة المبادرة لدعم الرواد (Endeavor Jordan).
- عضو مجلس إدارة صندوق جامعه اليرموك للاستثمار.

- عضو مجلس اداره المنتدى الأردني للإستراتيجيات (Jordan Strategy Forum).
- عضو مجلس إدارة شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال.
- عضو مجلس اداره شركة جوردان سولار ون للطاقة المتجددة.
- عضو مجلس إدارة مركز هيا الثقافي.
- عضو مجلس الأمناء لنادي خريجي الجامعة الامريكية بالقاهرة -الأردن.

ديمة مفلح محمد عقل: نائب الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: ١٩٦٨

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام ٢٠٠١ من جامعة لندن - Imperial College) في بريطانيا.
- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام ١٩٩٨.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام ١٩٩٠.

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام بنك الإتحاد منذ ٢٠١٢/٠١.
- مساعد مدير عام بنك الإتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية ٢٠١٢/٠١.
- مساعد المدير العام/ مدير ادارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (٢٠٠٧ - ٢٠٠٥).
- رئيس ادارة المخاطر والسياسة الإئتمانية في بنك الإسكان (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥).
- مدير مخاطر الإئتمان في البنك العربي (١٩٩٠ - ٢٠٠٤).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس ادارة بنك صفوة الاسلامي.

"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة: رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

سنة الميلاد: ١٩٧١

الشهادة العلمية:

- حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام ٢٠٠٧.

- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام ١٩٩٣ من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ ١٩٩٩/٠٦.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (١٩٩٤-١٩٩٩).
- عضو مجلس ادارة شركة البنوك التجاريه للمساهمه في الشركات.

بشار "محمد خير" عوض عبابنه: رئيس ادارة التدقيق الداخلي

سنة الميلاد: ١٩٧٠

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في ادارة الاعمال/ التمويل عام ١٩٩٩ من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام ١٩٩٤ من الجامعة الاردنية.
- حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة (CBA, ACPA, Passed Level I CFA).

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ ٢٠٠٧/٠٨.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الاردني (١٩٩٤ - ٢٠٠٢).
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار ابتداء من ٢٠١٠/٥ - ممثل لبنك الاتحاد.
- عضو لجنة التدقيق في مؤسسة الملك الحسين ابتداء من ٢٠١٦/٣.

طارق "محمد سعيد" حسن بدوي: رئيس الائتمان وادارة الائتمان

سنة الميلاد: ١٩٦٦

الشهادات العلمية:

- حاصل على ماجستير في ادارة الاعمال/ محاسبة عام ١٩٩٥ من الجامعة الاردنية.
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد واحصاء عام ١٩٨٧ من الجامعة الاردنية.

الخبرات العلمية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠٠٨/١٠.
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (٢٠٠٧-٢٠٠٨).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (٢٠٠٥-٢٠٠٧).
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الاردن (٢٠٠٤-٢٠٠٥).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (١٩٩١-٢٠٠٤).

محمد محمود أحمد برجاق: رئيس ادارة العمليات المركزية

سنة الميلاد: ١٩٧٢

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام ١٩٩٤ من جامعة عمان الاهلية - الاردن.
- حاصل على شهادة مهنية (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام ٢٠٠٤.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠٠٨/٠٨.
- خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد عن ثلاثة وعشرون عاماً في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
- مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨).
- عمل أيضاً لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٥).
- رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية - الأردن.
- عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية - باريس وعضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية - باريس.
- عضو اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية - باريس.

- شغل منصب محكّم في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية.

دانيال فواز عوده الشرايحة: رئيس ادارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء

سنة الميلاد: ١٩٧٧

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام ٢٠٠٠ من جامعة البلقاء التطبيقية.
- حاصل على شهادة مقيّم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة ٢٠٠٥.
- حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع ٢٠٠٧.
- حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات (الجزء الأول)، Eastern Mennonite University، ٢٠٠٩.
- حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/كينيا ٢٠١٠.
- حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام ٢٠١٢.

الخبرات العلمية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠١٠/٠٩.
- مستشار ومدرب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية ومنظمات غير حكومية (NGO) (٢٠٠٥ - ٢٠١٠).
- مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقات لدى شركة زين (٢٠٠٢ - ٢٠١٠).
- مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (٢٠٠٢ - ٢٠٠٠).

محمد راغب حسين عثمان: رئيس ادارة الخدمات المصرفية للافراد

سنة الميلاد: ١٩٨٠

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في نظم المعلومات الادارية عام ٢٠٠٧ من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الاردن.

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام ٢٠٠٢ من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على شهادة مصرفي اسلامي معتمد (CIB) من (AAOIFI) من البحرين عام ٢٠١٢.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ ٢٠١٤/٠٤.
- مدير إدارة الأصول - مصرف الراجحي الأردن (٢٠١٠ - ٢٠١٣).
- مدير تطوير المنتجات - البنك الأهلي الأردني (٢٠٠٦ - ٢٠١٠).
- مسؤول تطوير وربحية البطاقات في مجموعة التجزئة العالمية (Global Retail Banking) - البنك العربي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦).

فادي "احمد كمال" مرعي مرعي: رئيس ادارة الخزينة

سنة الميلاد: ١٩٧٨

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في ادارة الاعمال عام ٢٠١٥ من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
 - حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام ٢٠٠١ من جامعة اليرموك.
 - حاصل على ACI Dealing Certificate عام ٢٠٠٧.
 - حاصل على رخصة مدير اصدار من هيئة الأوراق المالية عام ٢٠١٣.
 - حاصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام ٢٠١٥.
 - حاصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام ٢٠١٥.
- الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠٠٢/٠٨.
- عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.

مؤنس ممدوح حنا حدادين: رئيس ادارة المخاطر والامتثال

سنة الميلاد: ١٩٧٧

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في ادارة الأعمال الدولية عام ٢٠١٥ من Lancaster University في بريطانيا.
- حاصل على درجة البكالوريوس في تخصص الإدارة المالية والمصرفية ١٩٩٩ من الجامعة الهاشمية.
- الخبرات العملية:
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠٠٧/٠٢.
- مدير إدارة مخاطر التشغيل والعمليات - البنك الاهلي (٢٠٠٧-٢٠٠٨).
- محلل مالي رئيسي - هيئة التأمين (٢٠٠٥-٢٠٠٧).
- محلل مالي - البنك المركزي الأردني (٢٠٠٣-٢٠٠٥).
- رئيس قسم - البنك الأهلي الأردني (١٩٩٩-٢٠٠٣).

زيد اياد اكرم كمال: رئيس ادارة العمليات المالية

سنة الميلاد: ١٩٨٠

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام ٢٠٠١ من جامعة اليرموك.
- حاصل على شهادة (CPA) من جمعية المحاسبين الامريكية.
- الخبرات العملية:
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠١٤/٠٤.
- مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (٢٠١١-٢٠١٤).
- مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد - الأردن (٢٠٠٧-٢٠١١).
- محاسب رئيسي - بنك المال الأردني (٢٠٠٤-٢٠٠٧).
- مساعد رئيس قسم - بنك القاهرة عمان (٢٠٠١-٢٠٠٤).

عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي: رئيس ادارة التكنولوجيا

سنة الميلاد: ١٩٨٢

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة نظم وشبكات الاعمال، جامعة فيلادلفيا عام ٢٠٠٥.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠١٦/١١.
- مؤسس ومدير تنفيذي للتكنولوجيا في (MarkaVIP) (٢٠١٠ - ٢٠١٦).
- مدير تنفيذي للتكنولوجيا في إزم للانتاج الابداعي (٢٠٠٧-٢٠١٠).
- مدير التطوير التكنولوجي في Quality Management Systems, Resourcing Services LTD (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧).

محمود تيسير احمد بدوان: رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

سنة الميلاد: ١٩٨٢

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام ٢٠٠٨ من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام ٢٠٠٤ من جامعة اليرموك.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠١٣/٠٧.
- مدير مالي/ مستشفى الرشيد (٢٠١٢-٢٠١٣).
- رئيس قسم دائره الشركات الصغيرة والمتوسطة/ البنك الاهلي الاردني (٢٠٠٧-٢٠١٢).
- مدير علاقات عملاء - بنك الاسكان للتجارة والتمويل (٢٠٠٤-٢٠٠٧).

نتالي مازن يوسف النبر: مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

سنة الميلاد: ١٩٨٥

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام ٢٠٠٧ من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا.
- الخبرات العملية:
- عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠١٣/٠٣.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (٢٠١١ - ٢٠١٣).

- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (٢٠١١-٢٠١٠).
- مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (٢٠١٠-٢٠٠٧).

ربى خليل اسكندر كاجو: مدير ادارة المشاريع (تم تقديم الاستقالة بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/٣١)

تاريخ الميلاد: ١٩٧٦

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية عام ١٩٩٩ من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ (٢٠١١/٠٦).
- مديرة التخطيط الاستراتيجي وادارة المشاريع في برنامج الحكومة الالكترونية (٢٠١١-٢٠٠٤).
- مديرة مشروع في شركة Aregon للتجارة الالكترونية (٢٠٠٤-٢٠٠١).
- مديرة تخطيط انتاج في مجموعة الصايغ (٢٠٠١-١٩٩٩).

المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام ٢٠١٧

مكافآت ٢٠١٦ المدفوعة خلال عام ٢٠١٧	رواتب وعلاوات ومكافآت	سفر وإقامة	البيان
٢٣٠,٠٠٠	٢٨٤,٠٠٠	١,٢١٠	السيدة نادية حلمي السعيد
٧٥,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٨٠٠	السيدة ديمة مفلح عقل
٢٨,٠٠٠	١٣٣,٤٠٠	١,٠٢٥	السيد محمد غاصب حتاملة
٢٦,٠٠٠	١١٩,٧٠٠	١,٠٢٥	السيد بشار "محمد خير" عباينه
٢٦,٠٠٠	١٢٨,٦٠٠	١,٠٢٥	السيد طارق "محمد سعيد" بدوي
٢٦,٧٥٠	١٢٠,٢٠٠	٤٠٠	السيد محمد محمود برجاق
٢٥,٠٠٠	١١٩,٧٠٠	١,٣٨٠	السيد دانيال فواز شرايحة
٢٧,٥٠٠	١١١,٣٠٠	١,٥٢٠	السيد فادي "احمد كمال" مرعي
١١,٢٠٠	٩٧,١٠٠	١,٠٧٠	السيد زيد إياد كمال
١٤,٠٠٠	١١٣,٩٠٠	٥٨٠	السيد مؤنس ممدوح حدادين
٢٦,٥٠٠	١٠٦,٣٠٠	٦٢٢	السيد محمد راغب عثمان
٧,٠٠٠	٦١,٠٠٠	١,٦٠٠	السيدة نتالي مازن النبر
٨,٧٥٠	٨٩,٧٠٠		السيد محمود تيسير بدوان
٣٣,٣٣٢	١٢٨,٠٠٠		السيد عامر "محمد خير" ابو ليلي
١١,٩٠٠	٤٨,٣٩٣		* السيدة ربي خليل كاجو
٥٧٦,٩٣٢	١,٨٥١,٢٩٣	١٢,٢٥٧	المجموع

* تم تقديم الاستقالة بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/٣١

* قام البنك ببناء مخصص (٢,٢٠٠,٠٠٠) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام ٢٠١٧ ليتم دفعها في عام ٢٠١٨ حسب موافقة مجلس الادارة وحال الانتهاء من تقييم أداء الموظفين خلال شهر ٢٠١٨/٠٤.

كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية لاعضاء الادارة التنفيذية (رئيس مجلس الادارة المتفرغ، والمدير العام ومساعد مدير العام):-

١- سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.

٢- خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.

* لا يوجد أي مكافآت غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه.

سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافظة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأتهم، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي.

يقرر مجلس الإدارة بناءً على تنسيب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وموافقة لجنة الترشيح والمكافآت المبلغ الإجمالي للزيادات السنوية والمكافآت.

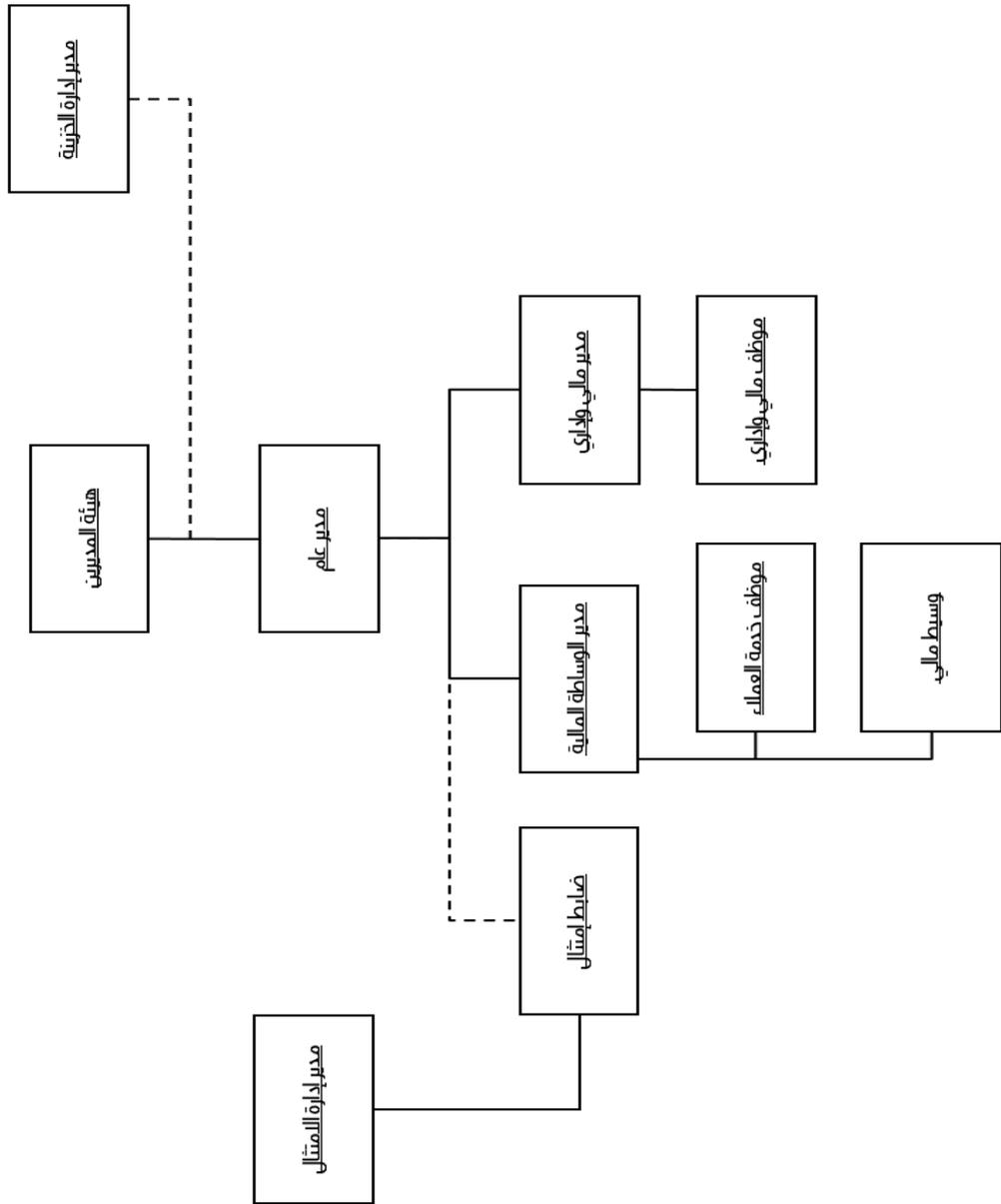
تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسباً من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة.

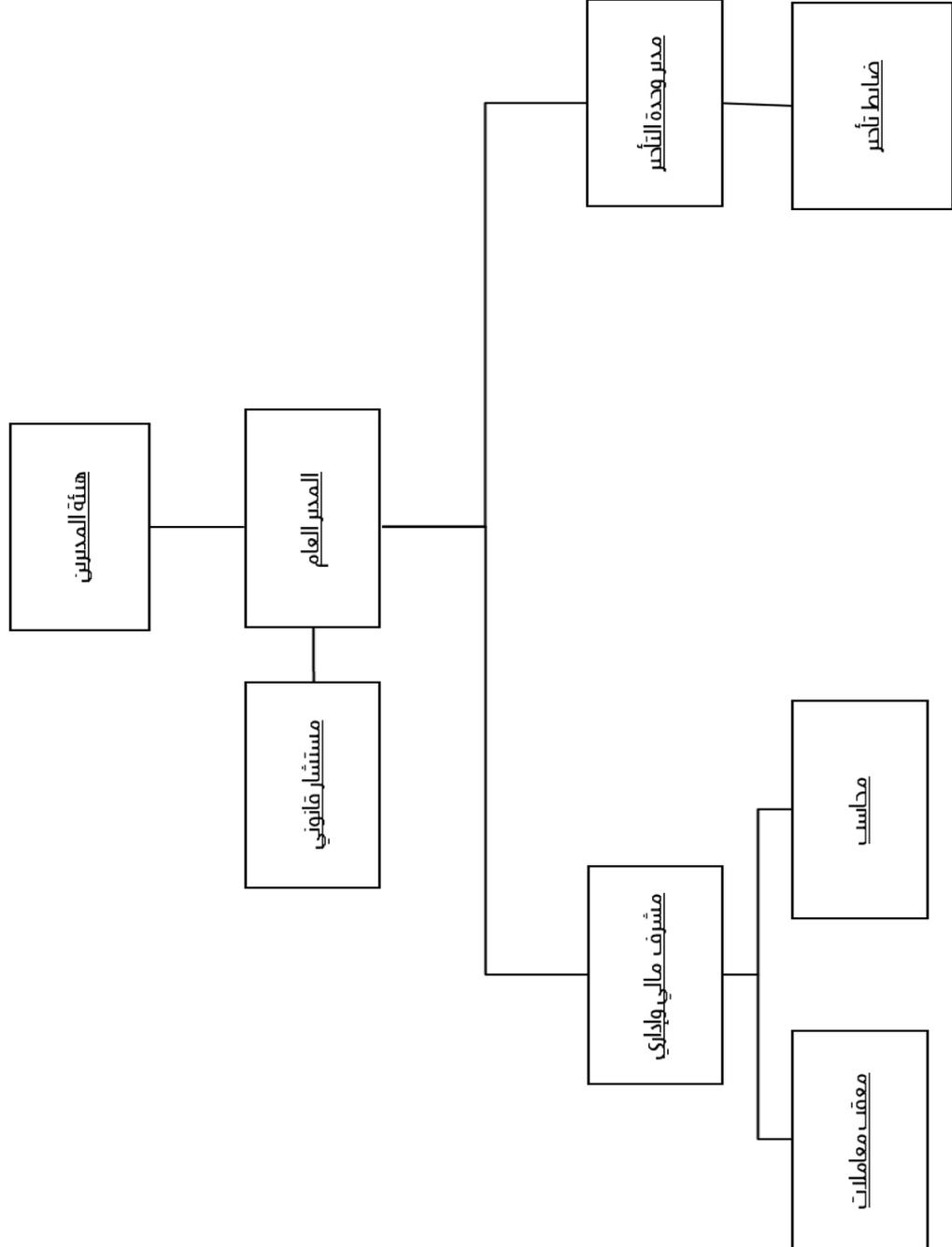
ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم اعتمادها من لجنة الترشيح والمكافآت.

ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقرها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الإنتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من شهر نيسان أو حسب ما يُقر من الإدارة العليا.

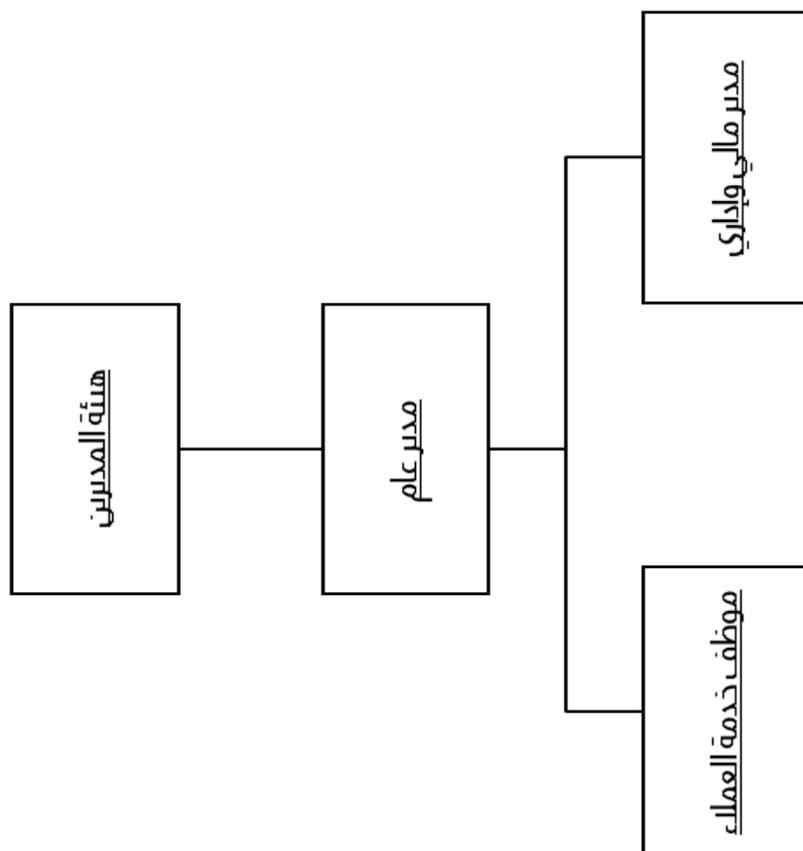
هذا، ايضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم الرئيس التنفيذي) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للدائرين والتي تنص "على أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني".

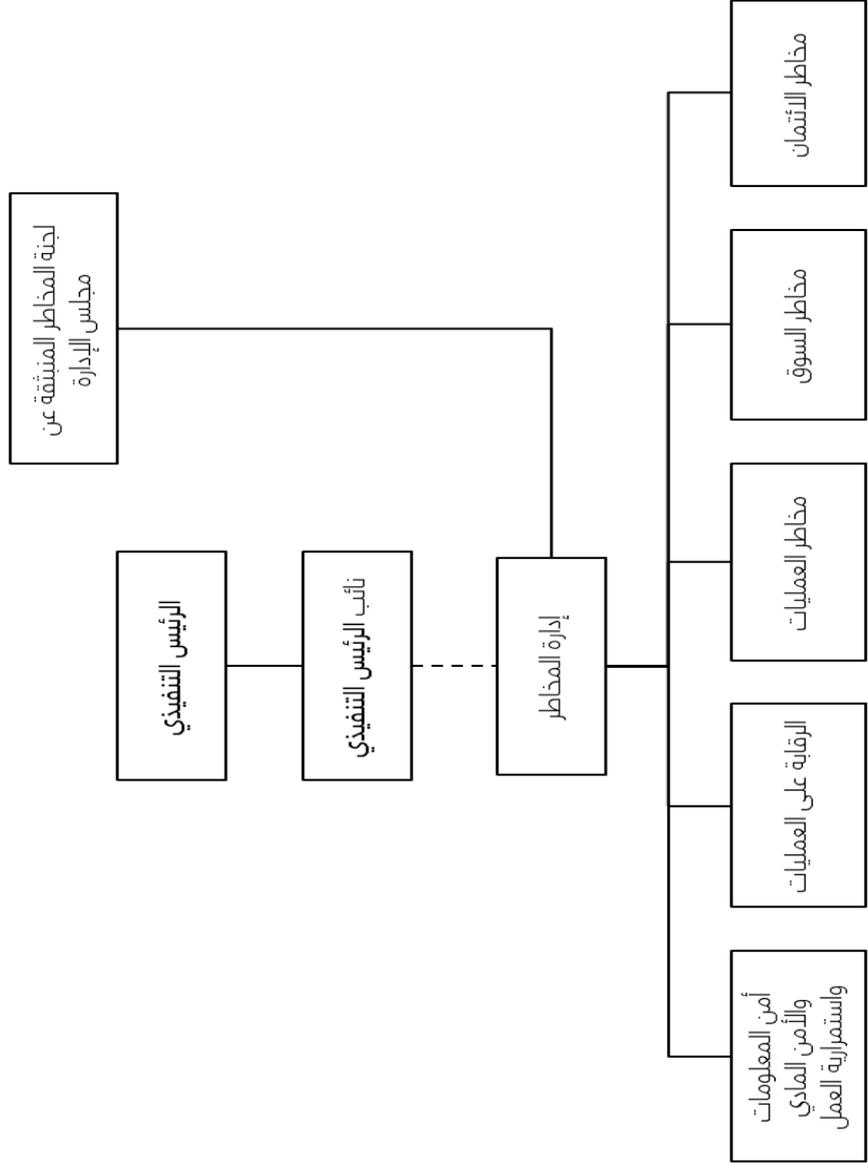




شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

الهيكل التنظيمي لشركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار





سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود اي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب الالتزام بقانون العمل الأردني وقانون البنوك والأحكام الواردة في نظام موظفي بنك الاتحاد (وأي تعديل يطرأ على أي منها) بالنسبة لإجراءات التعيين واي قوانين ذات علاقة.
- يجب الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك (وأي تعديل يطرأ عليها) وذلك في مجال التعيينات والاستقالة والاحلال.
- يجب على ادارة الموارد البشرية - قسم التعيين والاستقطاب وعند تعيين أي موظف في البنك الالتزام بما يلي:
 - أن يكون أردني الجنسية.
 - في حال كان غير أردني الجنسية ويحتاجه البنك بما يتماشى مع قانون العمل الساري ومتطلبات البنك المركزي وحاصل على موافقة وزارة العمل.
 - قد أتم السنة الثامنة عشر من العمر.
 - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
 - التأكد من ان الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
 - حائزاً على شهادة جامعية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما عدا بعض الوظائف غير المصنفة حيث يمكن تعيين حملة التوجيهي والدبلوم.
 - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
 - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.

- الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
- إعتناء أفضل الطرق الحديثة في إستقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

بيانات الموظفين

* بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام ٢٠١٧ (١١٤٢) موظفاً:

١- (١١٢٨) موظفاً في الإدارة العامة والفروع في الاردن.

٢- (٦) موظفين في شركة الإتحاد للوساطة المالية.

٣- (٨) موظف في شركة الإتحاد للتأجير التمويلي.

* الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم.

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الإتحاد للوساطة المالية	شركة الإتحاد للتأجير التمويلي
دكتوراة	١	-	-
ماجستير	٦٣	١	٢
دبلوم عالي	١	-	-
بكالوريوس	٨٩٥	٤	٥
دبلوم	٤٨	-	-
توجيهي	٥٩	-	-
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون وحراس)	٦١	١	١
المجموع	١١٢٨	٦	٨

* التوزيع الجغرافي لموظفي البنك والشركات التابعة.

عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع
١٨	فرع الشميساني	٧٢٨	الإدارة العامة
٩	فرع دابوق	٨	فرع جبل عمان
٩	فرع الصوفية	١٢	فرع الجاردنز
٦	فرع الجبيهة	١١	فرع شارع مكة
٨	فرع ضاحية الياسمين	١٩	فرع سيتي مول
٨	فرع وسط البلد	٨	فرع مرج الحمام
١٠	فرع ماركا الشمالية	١١	فرع الوحدات
٩	فرع عبدون	١٦	فرع تاج مول
٨	فرع ام اذينة	٨	فرع عبدون الشمالي
٨	فرع جبل الحسين	٧	فرع جو بارك
٦	فرع جامعة اربد	٥	فرع شارع الرينبو
٦	فرع الرايبة	٧	فرع البيادر
٨	فرع خلدا	٨	فرع الكرك
٧	فرع طبربور	٨	فرع سحاب
٨	فرع مادبا	٧	فرع الهاشمي الشمالي
٧	فرع الزرقاء الجديدة	٩	فرع الزرقاء
٩	فرع اربد	٨	فرع الرمثا
١١	فرع العقبة	٧	فرع الحصن
٩	فرع العبدلي مول	٦	فرع ماحص
٨	فرع مجمع عمان الجديد/اربد	٨	فرع المفرق
١٠	فرع هاي مول	٦	فرع المقابلين
٦	فرع صويلح	٨	فرع ضاحية الرشيد
٨	مستودعات البوند	١٧	وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني
٨	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	٦	شركة الاتحاد للوساطة المالية
١١٤٢	المجموع		

التأهيل والتدريب

إيماناً من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الاتحاد بتحقيق الانجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام ٢٠١٧ من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي اكااديمياً ومهنياً من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الاكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة.

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرها البنك لعام ٢٠١٧:

الإدارة العامة		الفروع		عدد المشتركين		البيان
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
%٤٩.١٩	٧٥٥	%١٥.٧٠	٤١٧	%٢٧.٩٦	١١٧٢	دورات محلية
%٢.٤١	٣٧	%٠.٠٨	٢	%٠.٩٣	٣٩	دورات خارجية
%٤٨.٤٠	٧٤٣	%٨٤.٢٢	٢٢٣٧	%٧١.١٠	٢٩٨٠	مركز تدريب داخل البنك
%١٠٠	١٥٣٥	%١٠٠	٢٦٥٦	%١٠٠	٤١٩١	المجموع

حرصاً من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (١٠٨) موظف من مختلف الدوائر على الشهادات حسب الجدول التالي:

عدد الملتحقين	شهادات مهنية متخصصة
٩	CAMS
١	Certified business Analysis
١	Certified Compliance Officer
١	Certified Documentary Credits Specialist
١٦	Certified International Call Center Representative
٥	Certified International Sales Manager
١	Certified Operational Risk Executive
١	Certified Operational Risk Manager
٣	مدقق داخلي معتمد CIA
٥	COBIT 5
٧	Economic Crime & Fraud prevention (CFC)
٣	PMI – PBA
١	Training Management Certification
٣٢	البرنامج التدريبي الشامل للمصرفيين

٢١	البرنامج الشامل لموظفي التلر
١	الدبلوم المهني المتخصص في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
١٠٨	المجموع

تم توفير (٧) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، بالإضافة إلى طلاب الجامعات من خارج الأردن وذلك انطلاقاً من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغر عدة في البنك إذا ارتأى الأمر إلى ذلك.

عدد الطلاب المتدربين	الجامعات والمؤسسات
٤	المحفظة الاستثمارية طويلة المدى-ليبيا
٦١	تدريب مهني للجامعات
٤	تدريب مهني لطلاب المدارس
٢	تدريب طلاب من خارج الاردن Colombia University
٦	برنامج درب LOYAC
٧٧	المجموع

أسعار أسهم البنك خلال السنوات الخمس الماضية

السنة	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
السعر	١.٦٢٠	٢.٠١٠	١.٥٣٠	١.٨٠٠	١.٦٥٠

السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المتحققة والأرباح النقدية الموزعة

السنة	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
الأرباح المحققة	٣٤,٧٩٩,٠٨٣	٢٩,٢٣٥,٨٢٢	٢٨,٨٣٣,١٤١	٢٦,٤٧٣,١٨٩	٢٢,٥٢٢,٠١٥
الأرباح النقدية الموزعة	-	١٢,٥٠٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠	٨,٨٠٠,٠٠٠	٦,٦٠٠,٠٠٠
الأرباح المقترح توزيعها	١٦,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-

أتعاب مدققي الحسابات

بلغت أتعاب تدقيق الحسابات لعام ٢٠١٧ مبلغ (١٥٨,٨٩٨) دينار بما فيها ضريبة المبيعات، منها (٥,٨٠٠) دينار لشركة الإتحاد للوساطة المالية و(٤,٦٤٠) دينار لشركة الإتحاد للتأجير التمويلي.

وحدة لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء

شكاوي العملاء تتيح الفرصة لنا لتحسين مستوى أداء الخدمة، حيث أننا سنكون مسرورين لحل مشكلة العميل بشكل فعال، ولكن المهمة لا تقف عند هذا الحد، وإنما يجب علينا أن نتعلم من هذه الشكاوي لنتمكن من الارتقاء بمستوى خدماتنا. وإن المستوى المتميز في إدارة التعامل مع شكاوي العملاء هو من الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الاتحاد إلى تحقيقها، حيث يسعى البنك إلى ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة لخدمة المشتكي من خلال التثقيف بالسياسات والقوانين المصرفية ليكون المشتكي مدركاً لحقوقه في حال رغبته للتقدم بشكوى ومساعدته بمعرفة الإجراءات المطلوبة للتقدم بشكواه والتي تتسم بالسهولة وبسرعة الاستجابة.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (٢٠١٢/٥٦) الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الإمتثال.

وتقع مسؤولية متابعة شكاوي العملاء على موظفي الوحدة حيث يقوم الموظف المسؤول عن استلام الشكوى بتوفير الوقت والاستماع جيداً للعميل والمساهمة بشكل فعال ودقيق على مساعدته لحل شكواه وشرح وجهه نظر البنك للوصول إلى قناعة مرضية وموضوعية بين الطرفين وتكون المهام الرئيسية لوحدة شكاوي العملاء:

- ١- استقبال وتحليل شكاوي العملاء وتسجيلها على النظام الخاص بالشكاوي/ السجل الالكتروني ومتابعتها.
- ٢- الرد على شكاوي العملاء ضمن الإطار الزمني المحدد.
- ٣- إعداد التقارير الخاصة بشكاوي العملاء والتي تتضمن إحصائية مجمعة بعدد الشكاوي المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوي وخطة عمل لمنع / للحد من تكرار الشكاوي المقدمة وإرسالها إلى الجهات المختصة.
- ٤- رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا للبنك ومدراء الدوائر المعنية بتفاصيل الشكاوي المقدمة.
- ٥- رفع تقارير "ربع سنوية" إلى البنك المركزي الأردني تتضمن كحد أدنى إحصائية مجمعة بعدد الشكاوي المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوي المقدمة.
- ٦- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- ٧- توفير قنوات متعددة للعميل لإيصال شكواه مثل:

• الهاتف المجاني ٠٨٠٠٢٢٢٤٠

- البريد الإلكتروني customerscomplaint@bankaletihad.com
- الفاكس ٥٦٢٤٢٣١ ٦ (٩٦٢) +
- البريد العادي
- الحضور الشخصي
- صناديق الشكاوي بالفروع

وفيما يلي إحصائية بالشكاوي التي تم استلامها من العملاء خلال عام ٢٠١٧ عبر مختلف القنوات

حسب التالي:

التصنيف	عدد الشكاوي الإجمالي
خدمات إلكترونية	٣٨
أسعار الفوائد والعمولات والرسوم	٢٥
سلوك التعامل المهني	٢٠٠
البطاقات الإئتمانية والحوالات	١٦٢
العقود وشروط التعامل	١٩٥
المجموع	٦٢٠

وتم التعامل مع هذه الشكاوي ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوي أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوي والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوي وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوي مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
 - تعديل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية.
 - تدريب الموظفين.

المخاطر التي يتعرض لها البنك

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة عليه (أصل الدين او/والفوائد والعمولات المترتبة عليه).

للد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الإتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك. فتستخدم الضمانات المستوفاة من العميل مقابل التسهيلات الائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الديون المتعثرة بحيث يتم فرض حد أدنى لنسب تغطية الضمانات المقبولة ضماناً للاسترداد في حالة التعثر.

وفي حالات أخرى يطلب البنك كفالات طرف ثالث و/ أو التنازل عن إعتمادات مستندية واردة وترتيبات مماثلة من أطراف ثالثة لحماية البنك في حال تخلف العميل عن سداد الإلتزامات.

ويتم استخدام إستراتيجية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية كأداة للتخفيف من مخاطر الائتمان ولضمان ذلك تعمل ادارة مخاطر التركزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية عبر القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية والتصنيفات الائتمانية والمنتجات.

كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة ولاستخدامها للتعرف المبكر على اي تراجع في مخاطر المحفظة.

وبهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع ضاغطة وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بشكل دوري بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو لتخفيف من أثارها.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية واي اداة اخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها الى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.

يعتمد البنك على سياسة متحفظة في ادارة هذه المخاطر حيث يتم باستمرار مراقبة مراكز السوق ومحفظة البنك الاستثمارية من قبل مكتب وسطي مستقل لضمان التقيد بالسقوف المنصوص عليها في سياسات مخاطر السوق المعتمدة من البنك المركزي ومجلس ادارة بنك الإتحاد.

هذا وقد تم تطوير سياسة استثمارية متحفظة تعتمد على تعريض البنك لمستويات متدنية من مخاطر السوق لا تؤدي الى التأثير الملموس على ربحيته.

مخاطر اسعار الفائدة

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ اعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في اعادة التسعير.

تكمّن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة الى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الآجال طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة اعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين بالسرعة والتكلفة المقبولتين، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية.

يقوم البنك بتخطيط السيولة على مستويين:

١. المستوى الاول: يتعلق بادارة الاحتياطيات القانونية والنقدية الذاتية للتأكد من الالتزام

بالمطلوبات الرقابية والسياسات الداخلية.

٢. المستوى الثاني: يتعلق بالتنبؤ باحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة.

ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للبنك تراعي تنويع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من الأدوات المالية القابلة للتسييل في السوق المالي، وتنويع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من

ودائع العملاء وتوظيفات الأموال والاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهولة وصولنا الى السيولة المطلوبة بالسرعة والكلفة المقبولتين. ويعتمد البنك على خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري لضمان امكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الاجراءات الرقابية ذاتيا CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتيا بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الاجراءات الرقابية الى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الاجراءات بحيث يتم تحسين الاجراءات الرقابية الضعيفة او وضع اجراءات رقابية جديدة تهدف الى درء المخاطر او تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة.

مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضا مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) او الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والادامر وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة. يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الادارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الاجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالاضافة الى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال. وبالاضافة الى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات واجراءات داخلية ضمن اطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.

مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على إستخدام الوسائل والأدوات والإجراءات لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين لها، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها. ولجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك اضافة الى التعاقد مع أطراف خارجية لحماية أمن المعلومات من الإختراقات الأمنية. وعليه قامت الدائرة بعمل سياسة لأمن المعلومات حسب افضل الممارسات العالمية لحماية معلومات البنك والعملاء، وقامت أيضاً بعمل خطة للاستمرارية العمل لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملاءه.

بيانات إضافية أخرى بموجب تعليمات الإفصاح

- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات أو براءات إختراع أو حقوق إمتياز.
- ليس هنالك أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ذات أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية.
- لا يعتمد البنك على موردين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون (١٠%) فأكثر من إجمالي مشترياته أو إيراداته.
- لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.
- للبنك ثلاث شركات تابعة وهم:

١. شركة الإتحاد للوساطة المالية: وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ ممارسة وتقديم خدمات أعمال الوساطة المالية والوسيط لحسابه وأمانة الإستثمار والإستشارات المالية وإدارة الإستثمار والتمويل على الهامش.

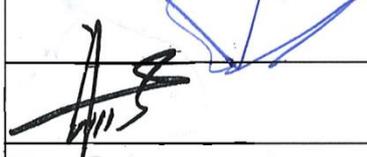
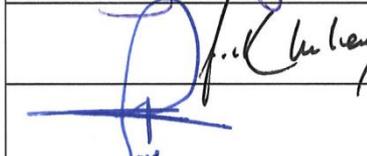
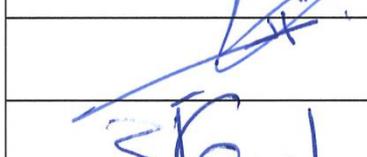
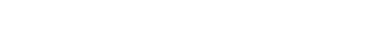
٢. شركة الإتحاد للتأجير التمويلي: وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ التأجير التمويلي للآليات والسيارات بقصد التملك، إستئجار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، إقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك ورهن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، شراء وبيع وتجارة وإستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقداً أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي، فتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.

٣. شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار: قام البنك بتأسيس الشركة بتاريخ ٣٠ تشرين ثاني من عام ٢٠١٦، حيث يمتلك البنك ما نسبته ٥٨% من رأسمالها البالغ ٣٠٠ ألف دينار. هدف تأسيس الشركة بشكل أساس هو؛ شراء حصة مسيطرة في أسهم بنك الاردن دبي الاسلامي وبنسبة بلغت ٦١.٨%.

- جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك. وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (٤٠) ضمن البيانات المالية للبنك.
- لا يوجد اي اثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.
- لا يوجد لدى البنك اي شهادات معتمدة لتطبيق معايير الجودة الدولية.
- بلغت قيمة القضايا المقامة من قبل المجموعة مبلغ (٩٦,٠٠٣,٠٠٠) دينار مقابل تسهيلات غير عاملة ، هذا ويوجد مخصصات وتأمينات مقبولة تغطي كامل مبلغ القضايا المقامة من قبل المجموعة.

إقرار من مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة بنك الإتحاد يقر بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية، وتوفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة وكافية في البنك، ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك بأداء فعال خلال السنة المالية القادمة ٢٠١٨. ويقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواءً كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة. كما يقر كلاً من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي على صحة ودقة وإكمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

التوقيع	الصفة	الاسم
	رئيس مجلس الإدارة	عصام حلیم جریس سلفیتی
	نائب الرئيس	"محمدنبیل" عبدالهادي محمد حمودة
	عضو مجلس الإدارة	الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية
	عضو مجلس الإدارة	باسم عصام حلیم سلفیتی
	عضو مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
	عضو مجلس الإدارة	رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني
	عضو مجلس الإدارة	مغيث غياث منير سختيان
	عضو مجلس الإدارة	شركة إثمار للتزويد
	عضو مجلس الإدارة	سامي محمد عبد الله المبروك
	عضو مجلس الإدارة	رنا جميل سعيد عبادي
	عضو مجلس الإدارة	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
	الرئيس التنفيذي	نادية حلمي حافظ السعيد
	رئيس ادارة العمليات المالية	زيد اياد اكرم كمال

تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة

إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحوكمة المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الإستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم اعداد هذا التقرير تماشياً مع متطلبات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب اعداد تقرير حوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك والافصاح عن مدى التزام البنك بتطبيق احكام هذه التعليمات.

أولاً: المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

يلتزم البنك بتطبيق كافة الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

ثانياً: المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة واعضائه واللجان المنبثقة عنه.

أ. النيذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

١. عصام حلیم جریس سلفيتي: رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس كلاً من لجنة الإدارة ولجنة التحكم المؤسسي.

سنة الميلاد: ١٩٤٤

الشهادة العلمية: حاصل على درجة بكالوريوس إقتصاد عام ١٩٦٧ من الجامعة الأمريكية – بيروت.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد من ١٩٩٧/٦ ولتاريخه.
- رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية من ٢٠٠٦/٠٢ – ولتاريخه.
- مدير عام بنك الاتحاد من (١٩٨٩/٠٧-٢٠٠٧/٠٧).
- نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من (١٩٨٦/١٠-١٩٨٩/٦).
- رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.
- عضو مجلس إدارة في شركة زارة للإستثمار.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين.
- عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل.

- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية سابقاً.

٢. "محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة: نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في كلاً من لجنة الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت.

سنة الميلاد: ١٩٤٩

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إنجلترا عام ١٩٧٤.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة شركات حمودة.
- من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة والإستثمار منذ عام ١٩٧٥ وحتى تاريخه.
- موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام ١٩٧٤.
- عضو في مجالس إدارة عدة شركات عامة وخاصة.

٣. د. ادريس محمد الإحيمر الورفلي/ ممثل عن الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

(مستقل)

عضو في كلاً من لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.

سنة الميلاد: ١٩٦٣

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة "في مجال تقييم المخاطر المصرفية".

الخبرات العملية:

- مدير إدارة المخاطر لمصرف الوحدة من (٢٠٠٧-٢٠١١).
- مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد "في مصرف ليبيا المركزي" لغاية ٢٠١١/١١.
- رئيس لجنة إدارة أزمة السيولة "مصرف ليبيا المركزي" لغاية ٢٠١٢/٥.
- رئيس مجلس إدارة مصرف الأمان للتجارة والإستثمار الى ٢٠١٢.
- مستشار نائب المحافظ لشؤون المخاطر حتى تاريخه.
- مدير عام جناح الرقابة المصرفية " مصرف ليبيا المركزي " حتى تاريخه.
- أستاذ إدارة الائتمان وإدارة المخاطر المصرفية المنتدب بكلية الاقتصاد قسم التمويل والمصارف جامعة بنغازي/ حالياً.
- عضو مجلس إدارة مصرف اللدخار والاستثمار العقاري.
- عضو مجلس إدارة مصرف الوحدة ٢٠١٤.
- عضو لجنة إدارة مخاطر القطاع المصرفي الليبي بصندوق ضمان الودائع الليبي.
- عضو مجلس إدارة المؤسسة الليبية للإستثمار حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة المحفظة الاستثمارية الطويلة المدى حتى تاريخه.

٤. مؤنس عمر سليم عبد العال/ ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي (عضو غير تنفيذي – غير

مستقل)

عضو في كلاً من لجنة التدقيق ولجنة الامتثال.

سنة الميلاد: ١٩٨٢

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من جامعة اليرموك ٢٠٠٤.
- حاصل على شهادة (CMA) Certified Management Accountant في ٢٠١٣/١٢.
- حاصل على شهادة (CPA) Certified Public Accountant في ٢٠١٧/١٢.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم التسويات في صندوق إستثمار أموال الضمان الإجتماعي.
- مدير مالي في شركة الضمان الأردنية للامعمال الدولية ٢٠١٤ لتاريخه.
- عضو مجلس ادارة في الشركة الأردنية للصحافة والنشر من (٢٠١٧/٤ - ٢٠١٧/١١).

٥. عماد محمد عبد الخالق/ ممثل عن شركة إثمار للتزويد (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت، وعضو في كلاً من لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.

سنة الميلاد: ١٩٦٣

الشهادة العلمية:

حاصل على بكالوريوس رياضيات عام ١٩٨٧ من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الامريكية.

الخبرات العملية:

- شغل عدة مناصب في شركة ميونخ – المانيا آخرها مدير إقليمي أول (١٩٩٠- ٢٠٠٥).
- مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام ٢٠٠٥ حتى تاريخه وعضو مجلس إدارة لغاية ٢٠١٧/٣/٢٢.
- عضو مجلس ادارة في شركة آسيا للتأمين كردستان – العراق.
- عضو مجلس ادارة الشركة الوطنية للتأمين – اليمن.
- نائب رئيس في اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية اخطار الحرب (AWRIS)/ البحرين.
- عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين سابقاً.
- نائب رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين (٢٠٠٩- ٢٠١٠).

٦. باسم عصام سليم سلفيتي (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس كلاً من لجنة ادارة المخاطر ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وعضو في لجنة الإدارة.

سنة الميلاد: ١٩٧٢

الشهادات العلمية:

- حاصل على ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠.
- بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٣. الخبرات العملية:
- الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK (٢٠١٣-٢٠١٧).
- رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الأوروبية (Perella Weinberg Partners, London UK) (٢٠٠٦ – ٢٠١٣).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية (Morgan Stanley &Co. London UK) (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦).
- الرئيس التنفيذي للعمليات (Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California) (١٩٩٤ – ١٩٩٨).

٧. مغيث غياث منير سختيان (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

- عضو في كلاً من لجنة الإدارة ولجنة الإمتثال ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات. سنة الميلاد: ١٩٧٣ الشهادات العلمية:
- حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية , Rensselaer Polytechnic Institute –Troy , New York عام ١٩٩٤.
- وماجستير ادارة اعمال من جامعة Columbia University New York عام ٢٠٠١. الخبرات العملية:
- عضو منتدب لشركة GMS Spealized services (٢٠١٣- وحتى تاريخه).
- مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية JP Morgan USA (٢٠٠٣-٢٠٠٠).
- عضو مجلس ادارة مجموعة غياث منير سختيان القابضة GMS Holdings.
- عضو مجلس ادارة شركات مجموعة منير سختيان الدولية MSI .
- عضو مجلس ادارة شركة انهام والشركات التابعة لها ANHAM FZCO.
- عضو مجلس ادارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings.
- عضو مجلس امناء مركز كولومبيا للابحاث – الشرق الاوسط Columbia University Middle East Research Center.
- نائب رئيس مجلس الادارة لشركة الاتحاد للنقلات UCT.

٨. رنا جميل سعيد عبادي (عضو غير تنفيذي، مستقل)

- عضو في كلاً من لجنة التدقيق ولجنة التحكم المؤسسي ولجنة الإمتثال. سنة الميلاد: ١٩٦٦ الشهادة العلمية:
- حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العلاقات الحكومية والمبيعات بالجملة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول " موبينيل " - مصر.
- كما شغلت عدة مناصب في نفس الشركة منذ تعيينها:
 - نائب الرئيس التنفيذي للجودة والدعم المؤسسي من ٢٠٠٩/٤ ولغاية ٢٠١١/١٢.
 - نائب الرئيس التنفيذي للتطوير من ٢٠٠٧/١ ولغاية ٢٠٠٩/٤.
 - المدير المالي التنفيذي من ٢٠٠٢/٦ ولغاية ٢٠٠٦/١٢.
- مدير مالي للشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك) للأعوام من (١٩٩٥ - ١٩٩٧).
- مدقق رئيسي لدى سابا وشركاه للأعوام من (١٩٨٨ - ١٩٩٥).

٩. رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة التدقيق، وعضو لجنة التحكم المؤسسي .

سنة الميلاد: ١٩٤٠

الشهادات العلمية:

- حاصل على الماجستير في المحاسبة من جامعة دي بول /شيكاجو في الولايات المتحدة الامريكية.
- حائز على عضوية جمعية المحاسبين الامريكية CPA.
- مؤسس وعضو جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين JCPA.

الخبرات العملية:

- الشريك المسؤول في شركة آرثر آندرسن وشركاهم.
- الشريك المسؤول في شركة دجاني وعلاء الدين - الأردن.
- رئيس مجلس ادارة شركة المشرق للتأمين - رام الله سابقاً.
- رئيس مجلس ادارة شركة قرية أريحا السياحية - أريحا.
- عضو مجلس الامناء - مستشفى العيون - القدس/ سانت جون سابقاً.
- عضو مجلس أمناء مستشفى القديس يوسف /القدس سابقاً.
- عضو في المركز الفلسطيني لتمويل المشاريع الصغيرة - القدس سابقاً.

١٠. سامي محمد عبدالله المبروك: (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة الإمتثال وعضو في لجنة الادارة

سنة الميلاد: ١٩٧٠

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في الأسواق المالية.
- بكالوريوس في الإقتصاد.

الخبرات العملية:

- رئيس للجنة ادارة المحفظة الإستثمارية طويلة المدى في شركة سيرت سكيورتيز انترناشيونال.

▪ رئيس للجنة ادارة المحفظة الإستثمارية طويلة المدى.

العضويات:

عضو في عدة مجالس ادارات ولجان لشركات، وعضو في مجلس ادارة الشركة الليبية للإستثمار، ومركز التجارة العالمي في القاهرة حالياً.

١١. جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور (عضو غير تنفيذي - مستقل)

عضو في لجنة الإدارة ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

سنة الميلاد: ١٩٦٢

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الامريكية

وبكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الامريكية.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس الادارة في بنك لندن والشرق الاوسط منذ ٢٠١٥ ولتاريخه.
- المدير التنفيذي لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٦).
- المدير التنفيذي وعضو مجلس الادارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥).
- المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) حتى عام ٢٠١٢.

ب. ١- أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام ٢٠١٧

تاريخ الإستقالة	إسم العضو
٢٠١٧/٢/١١	شركة سيرت سيكيورتيز انترناشونال ان في (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)
٢٠١٧/٠٨/١٥	فادي أبو غوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)
٢٠١٧/١١/١٥	داود الفقير ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

٢- النبة التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام ٢٠١٧

داود سعيد اسماعيل الفقير (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق ولجنة الامثال

سنة الميلاد: ١٩٧٧

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من الجامعة الاردنية عام ٢٠٠٠.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم العمليات في صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي.
- عضو في شركة الضمان الاردنية للاستثمارات الدولية لغاية ٢٠١٧-٠٤.
- عضو هيئة المديرين في الشركة الوطنية للتنمية السياحية لغاية ٢٠١٧-٠٨.

فادي عبدالوهاب عبد الفتاح أبو غوش (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق ولجنة الامتثال

سنة الميلاد: ١٩٧٩

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من جامعة آل البيت ٢٠٠١.
- مدقق داخلي معتمد CIA - معهد المدققين الداخليين العالمي IIA.
- مدقق قانوني أردني مجاز JCPA.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم التدقيق الداخلي في صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي.
- عضو مؤسس وهيئة ادارة جمعية التدقيق الداخلي الاردنية IIA Jordan.
- عضو مجلس ادارة شركة شيركو للأوراق المالية - سابقاً.

ج. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة :

- لجنة التدقيق.
- لجنة المخاطر.
- لجنة الإدارة.
- لجنة التحكم المؤسسي.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- لجنة الإمتثال.
- لجنة حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

د. عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس:

١. مجلس الإدارة: ٨ إجتماعات

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
٧	رئيس مجلس الإدارة	عصام حليم سلفيتي
٨	نائب رئيس مجلس الإدارة	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
٥	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور
٥	عضو	د. إدريس الورفلي ممثل الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية اعتباراً من ٢٠١٧/٢/١٢
٦	عضو	عماد محمد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد
٦	عضو	باسم عصام سلفيتي
٨	عضو	مغيث غياث سحتيان
٧	عضو	رنا جميل عبادي
٧	عضو	رياض عبد المحسن الدجاني
٨	عضو	سامي محمد المبروك
١	عضو	مؤنس عمر عبدالعال ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من ٢٠١٧/١١/١٥
٣	عضو	داوود الفقير ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من ٢٠١٧/١١/١٤ لغاية ٢٠١٧/١١/١٥
٤	عضو	فادي ابوغوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية ٢٠١٧/١١/١٥

٢. لجنة التدقيق: ٩ إجتماعات

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
٩	رئيس اللجنة	رياض عبد المحسن الدجاني
٩	عضو	رنا جميل عبادي
٢	عضو	داوود الفقير ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من ٢٠١٧/١١/١٤ لغاية ٢٠١٧/١١/١٥

٦	عضو	فادي ابوغوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية ٢٠١٧/١١/١٥.
٥	عضو	د. إدريس الورفلي ممثل الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية اعتباراً من ٢٠١٧/٢/١٢
٨	عضو	عماد محمد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد

٣. لجنة التحكم المؤسسي: اجتماع واحد

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
١	رئيس اللجنة	عصام حليم سلفيتي
١	عضو	رياض عبد المحسن الدجاني
١	عضو	رنا جميل عبادي

٤. لجنة إدارة المخاطر: ٤ إجتماعات

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
٤	رئيس اللجنة	باسم عصام سلفيتي
٤	عضو	عماد محمد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد
١	عضو	سامي محمد المبروك لغاية ٢٠١٧/٢/١٢
١	عضو	مغيث غياث سختيان لغاية ٢٠١٧/٢/١٢
١	عضو	ادريس محمد الورفلي اعتباراً من ٢٠١٧/٢/١٢
٣	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور اعتباراً من ٢٠١٧/٢/١٢

٥. لجنة ادارة الإمتثال: ٣ إجتماعات

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
٣	رئيس اللجنة	سامي محمد المبروك
١	عضو	مغيث غياث سختيان
١	عضو	داوود الفقير ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من ٢٠١٧/١١/١٤ لغاية ٢٠١٧/١١/١٤
٢	عضو	فادي ابوغوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية ٢٠١٧/١١/١٥
٣	عضو	رنا جميل عبادي

٦. لجنة الادارة: ٤١ إجتماع

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
٣٤	رئيس اللجنة	عصام حليم سلفيتي
٣٩	عضو	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
٢٨	عضو	مغيث غياث سختيان
٢٨	عضو	باسم عصام سلفيتي
٢٩	عضو	سامي محمد المبروك
٢٨	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور إعتباراً من ٢٠١٧/٢/١٢

٧. لجنة الترشيحات والمكافآت: ٢ إجتماع

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
٢	رئيس اللجنة	عماد محمد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد
١	عضو	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
١	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور

٨. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات: ٢ إجتماع

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
٢	رئيس اللجنة	باسم عصام سلفيتي
١	عضو	مغيث غياث سختيان
١	عضو	فادي ابو غوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية ٢٠١٧/٨/١٥
-	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور اعتباراً من ٢٠١٧/٢/١٢

ذ. بلغ عدد إجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام ٢٠١٧ أربع مرات.

ر. يكون مدير إدارة الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب هو ضابط ارتباط الحكومة في البنك.

ثالثاً: المعلومات المتعلقة بالمناصب التنفيذية في البنك وأسماء من يشغلونها.

المنصب التنفيذي	الإسم
الرئيس التنفيذي	نادية حلمي حافظ السعيد
نائب الرئيس التنفيذي	ديما مفلح محمد عقل
رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات	"محمد غاصب" عبدالله عبدالمجيد حتامله
رئيس الائتمان وإدارة الائتمان	طارق "محمد سعيد" حسن بدوي
رئيس ادارة العمليات المركزية	محمد محمود احمد براجق
رئيس ادارة العمليات المالية	زيد اياد اكرم كمال
رئيس ادارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء	دانيال فواز عوده الشرايحه
رئيس ادارة التدقيق الداخلي	بشار "محمد خير" عوض عباينه
رئيس ادارة الخدمات المصرفية لأفراد	محمد راغب حسين عثمان
رئيس ادارة المخاطر والامتثال	مؤنس ممدوح حنا حدادين
رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة	محمود تيسير احمد بدوان
رئيس ادارة الخزينة	فادي "احمد كمال" مرعي مرعي
رئيس ادارة التكنولوجيا	عامر "محمد خير" زكي ابو ليلي
مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق	نتالي مازن يوسف النبر


 عصام حلیم سلفيتي
 رئيس مجلس الإدارة

دليل التحكم المؤسسي Corporate Governance Policy

القسم الأول : المقدمة

إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الإستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة إعتماد هذا الدليل (دليل الحاكمية المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحاكمية المؤسسية التي تم إصدارها بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٣ وتماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٤/٥٨ الصادرة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ والتعليمات المعدلة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الخاصة بالحاكمة المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٦/٦٣ بتاريخ ٢٠١٦/٩/١ والتعديلات التي تمت عليها بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥، والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحاكمية المؤسسية.

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
- الشفافية والإفصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والإدارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الإلتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل.
- المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك.

تم إعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديثه سنوياً من قبل لجنة الحاكمية في ضوء المستجدات الداخلية والخارجية وبما يعكس آخر التطورات في هذا الخصوص.

كما وسيقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الحاكمية المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل.

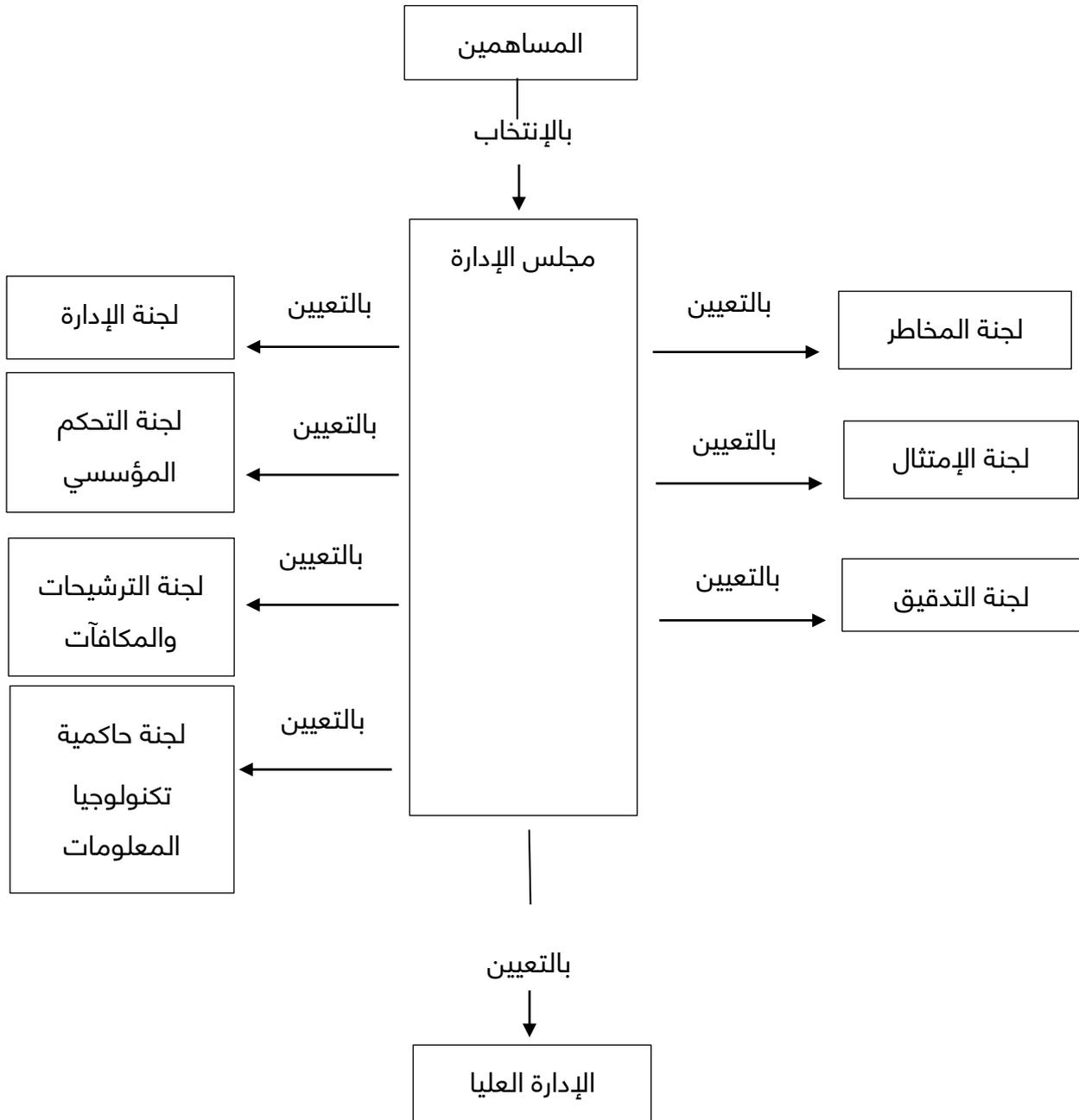
يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الإلكتروني، كما يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى إلتزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد أي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها.

إننا في بنك الاتحاد نؤمن أن التطبيق الخلاق للأسس الحاكمية المؤسسية يشمل أيضاً:

- تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية.
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بأهداف المؤسسة وتعزز أسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية.
- تطوير الأسس السليمة والكفؤة لتطوير وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتدقيق وإدارة المخاطر والإمتثال.

القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي

تتم إدارة بنك الإتحاد في ضوء توجيهات مجلس الادارة الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي وإداريي البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة ١١ عضواً.
- يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة.
- تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ إنتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للإنتخاب خلال إجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
- يتم الفصل بين مناصبيّ رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقرر من المجلس ويتم مراجعتها كلما إقتضت الحاجة.
- يراعى إختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة الى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على إتخاذ القرار.
- يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة، على أن يكون جميع أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين.
- يراعى أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
- يكون منصب رئيس مجلس الإدارة وظيفة غير تنفيذية.

يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص إعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي إعتبارات أو أي أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على إتخاذ قرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

- أ. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.
- ب. أن لا يكون قد عمل في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.
- ج. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- د. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- هـ. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ إنتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.

و. ان لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك.

ز. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضوية هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.

ح. أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكا لها أو مساهماً رئيسياً فيها على إئتمان من البنك تزيد نسبته على (0%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لإئتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

ط. أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.

القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله.

أولاً : الصفات الشخصية

١. الإستقلالية في الحكم على الأمور وإتخاذ القرارات السليمة.
٢. النزاهة والموضوعية.
٣. المصداقية والأمانة.
٤. الشفافية.
٥. تجنب تضارب المصالح أو إستغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
٦. الشخصية القيادية.

ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

١. القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الإطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة.
٢. يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك.
٣. فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
٤. الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
٥. المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأي جهات رقابية معنية، والإطلاع المستمر على أي تعديلات أو إضافات بخصوصها.
٦. الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
٧. الإلمام بأعمال البنك والإطلاع على أي تعديلات أو إضافات قد تؤثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
٨. القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.

٩. القدرة على التخطيط الإستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

١. الإلتزام بحضور إجتماعات المجلس حضوراً شخصياً والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الإجتماع.
٢. الإلتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور إجتماعاتها.
٣. حضور إجتماعات الهيئة العامة.
٤. السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
٥. الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا إقتضت الحاجة.
٦. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده.
٧. الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي إجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أي قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس.
٨. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو إستخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
٩. تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على إستقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك.
١٠. عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في إجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
١١. تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
١٢. الإطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً.
١٣. على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

القسم الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

الإطار العام

١. على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته وعليه إعتداد سياسات واجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
٢. على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

٣. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة الى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين.
٤. للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة.
٥. على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حسيب وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك.
٦. على المجلس ترسيخ مبدأ إلتزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
٧. على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
٨. على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
٩. على المجلس التحقق من أن السياسة الإئتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.
١٠. على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات إجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

١. يقوم المجلس بإعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتفعة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
٢. ضمان إمتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالإمتثال لها.
٣. التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
٤. التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.

5. التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الإنتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
6. التأكد من أن البنك يقوم بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.
7. التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
8. التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.

في مجال التعيينات والإحلال

1. يقوم مجلس الإدارة وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بالإضافة الى قبول إستقالته أو إنهاء خدماته ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني بخصوص الإستقالة أو إنهاء الخدمات.
2. يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الرابعة.
3. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.
4. يقوم المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومدير الإمتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على إستقالة أو إنهاء خدمات أي منهم.
5. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
6. التأكد من إستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمن أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم.

في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام

1. يجب على المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي.
3. يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنوياً.
4. على المجلس اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

١. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الإستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف وإعتماد هذه الإستراتيجية وإعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
٢. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ إستراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، كما يتم إعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.
٣. يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الإدارة تبين الإنجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما لزم، حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الإدارة التنفيذية.
٤. على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول/ الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور.
٥. يقوم المجلس بإعتماد سياسة الإفصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الإلكتروني للبنك... الخ.
٦. على المجلس إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
 - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
 - أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

في مجال أنظمة الضبط والرقابة

١. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد السياسات والإجراءات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الإتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
٢. يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
٣. يقوم المجلس بالتأكد من وجود إجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والإجراءات للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
٤. يقوم المجلس بإعتماد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
٥. يقوم المجلس بإتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

٦. على المجلس ضمان إستقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
٧. على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
٨. يتحقق المجلس من إلتزام إدارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له.
٩. إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

القسم السادس: مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

١. إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
٢. خلق ثقافة - خلال إجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
٣. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
٤. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
٥. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند إنتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
٦. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الإجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
٧. تلبية إحتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية :

- أ. البنية التنظيمية للبنك والحاكمة المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.
- ب. الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.
- ج. الأوضاع المالية للبنك.
- د. هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
٨. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
٩. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في إجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
١٠. التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
١١. الدعوة لإجتماعات مجلس الإدارة ولإجتماعات لجان المجلس بما يضمن الإلتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.

١٢. التأكد من إستلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الإجتماعات السابقة وتوقيعها وإستلامهم جدول أعمال أي إجتماع قبل إنعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الإجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر.
١٣. على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور إجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار الى تسمية من يمثله.
١٤. على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر إجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع.

القسم السابع: تنظيم أعمال المجلس

١. يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام.
٢. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في إجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل إجتماع.
٣. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد إجتماع مجلس الإدارة تزويد أعضاء المجلس بينود جدول الاجتماع والمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الإجتماع لتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.
٤. على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب.
٥. لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الإتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما إحتاج الأمر.
٦. يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا إقتضت الحاجة- صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
٧. يتم تدوين إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الإجتماعات منعاً لحدوث أي إلتباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الإجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

القسم الثامن: أمين سر المجلس

١. يتم إتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
٢. يراعى عند تعيين أمين سر المجلس إختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والإلتزام العالي بالعمل.
٣. على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات

المشار إليها في هذا الدليل.

٤. تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:

- تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند إنتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته، وواجباته.
- التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانته والإدارة التنفيذية.
- حضور جميع إجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات والإقتراحات والإعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الإجتماعات والقرارات.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق.
- تحديد مواعيد إجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الإجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه.
- إعداد جدول إجتماع مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالإجتماع قبل موعد الإجتماع بوقت كافي.
- حفظ سجلات ووثائق إجتماعات مجلس الإدارة.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
- التحضير لإجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة.
- إدارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

القسم التاسع: العلاقة مع المساهمين

١. يقوم البنك بالإجراءات اللازمة لضمان فعالية الإتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.
٢. يتم إنشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الإتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وقنوات الإتصال الأخرى.
٣. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
٤. يقوم البنك بإتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.
٥. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
٦. يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة على حدا.

٧. ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد إنتخابهم خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري إنتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الإجتماع.

٨. بعد إنتهاء الإجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

القسم العاشر: الملائمة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الإلتزام وتكريس الوقت لعمل البنك ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

ملاءمة أعضاء المجلس

على المجلس إعتداد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

١. يجب أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية :

- أن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الاعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 - أن لا يكون موظفًا في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلًا عنها.
 - أن لا يكون عضو في مجلس إدارة في أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلًا لشخص اعتباري.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
٢. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار الملائمة ليحفظ لدى البنك وإرسال نسخة منه الى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
٣. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
2. على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
3. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
4. على المجلس إقرار خطة إحلل (succession plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
5. على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلبا على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
6. يجب أن يتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
 - أن لا يكون عضو في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن يكون متفرغا لإدارة أعمال البنك.
 - أن يكون حاصل على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات بإستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
7. الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا أن يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقا بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، وتوقيع الإقرار المطلوب وتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقا بها السيرة الذاتية للعضو.

القسم الحادي عشر : تقييم أداء الإداريين

1. على المجلس إستحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
 - أ. وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - ب. تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - ت. التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.

- ث. دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- ج. دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم .
٢. على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
٣. على المجلس إعتتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى :
- أ. أن يعطي وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الإلتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- ب. أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
- ج. عدم إستغلال النفوذ وتعارض المصالح.

القسم الثاني عشر: المكافآت المالية للإداريين

١. على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك إعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
٢. على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية، وأن يتم إعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إعتمادها من المجلس.
٣. يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:
- أ. أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة وإستقطابهم وتحفيزهم والإرتقاء بأدائهم.
- ب. أن تكون مصممة لضمان عدم إستخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- ج. أن تأخذ بالإعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
- د. أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضا على أدائه في المدى المتوسط والطويل (٣- ٥) سنوات.
- هـ. أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه وإستراتيجيته.
- و. تحدد شكل المكافآت على أن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- ز. أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة مقبولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على

أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.

ج. أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال وغيرها) إعتقاداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

القسم الثالث عشر: تعارض المصالح

1. على الإداريين تجنب تعارض المصالح.
2. على المجلس إعتقاد سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف آخذاً بالإعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
3. على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت ضمن السياسة والإجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
4. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
5. على المجلس إعتقاد ضوابط لحركة إنتقال المعلومات بين مختلف الإدارات تمنع الإستغلال للمنفعة الشخصية.
6. على المجلس إعتقاد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:

- أ. عدم إستغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
- ب. قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة.
- ج. الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
7. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

القسم الرابع عشر: أحكام عامة

1. يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
2. يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علماً أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق.
3. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لإنتخابه أو إعادة إنتخابه من قبل الهيئة العامة.
4. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأس مال البنك و الجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
5. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
6. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات

التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المخصصة لذلك بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أولاً : الهيكل التنظيمي

1. يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي:
 - أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية.
 - أن يضمن وجود خطوط إتصال كفؤة.
 - أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهام التي تمثل أدوات رقابية.
2. على المجلس إعتقاد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
3. على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 - مجلس الإدارة.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والإمتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
 - وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الإئتمان و Middle Office).
4. على المجلس إعتقاد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والإلتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
5. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي إعتدها المجلس.
6. على المجلس إعتقاد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
7. على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة قرابة دون الدرجة الرابعة.
8. على المدير العام إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على مايلي:
 - تطوير التوجه الإستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ إستراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - توصيل رؤية ورسالة استراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
٩. يتم إتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهام المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
١٠. يتم إعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء.

ثانياً : أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

١. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً.
٢. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق بإستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

ثالثاً : تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله

وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

التدقيق الداخلي

١. لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر وللا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان إستقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس واعضاء لجنة التدقيق.
٢. على المجلس ضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والإتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون تدخل خارجي.
٣. على المجلس إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
٤. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير إستراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق بإعتمادها بالإضافة الى إقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي.
٥. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلين لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
٦. يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.

٧. على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.

٨. تكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.

٩. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.

١٠. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر - مراجعة ما يلي كحد أدنى:

- عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب).
- الإمتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الإلتزام بدليل الحاكمة المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

إدارة المخاطر

١. يتم رفد إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.

٢. على المجلس ضمان إستقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

٣. تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق إدارة المخاطر الذي يتم إعتماده من خلال لجنة المخاطر:

- التوصية لمجلس الإدارة بمستوى المخاطر المقبول Risk Appetite.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
- مراقبة إلتزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر المطلوبة.
- مراجعة إطار إدارة المخاطر Risk Management Framework في البنك قبل إعتماده من المجلس.
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير سياسات إدارة المخاطر المختلفة.

- دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة Risk Appetite ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية. (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل إجتماع للمجلس).
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لإستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
- المشاركة في عضوية اللجان المعنية بإدارة مخاطر البنك مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
- تأكد مجلس الإدارة من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء إختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وأن يكون للمجلس دور رئيسي في إعتداد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الإختبارات وإعتداد الإجراءات الواجب إتخاذها بناء على هذه النتائج.
- على المجلس إعتداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، بحيث تكون منهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بعين الإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالإعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي إدارة المخاطر.
- على المجلس إعتداد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

الإمتثال COMPLIANCE

١. على المجلس ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال وعدم تكليفها بأي أعمال تنفيذية وضمان إستمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة وتكاملاً بشكل كاف.
٢. يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الإمتثال وتعميمها داخل البنك بعد إعتادها من قبل المجلس.
٣. تقوم إدارة الإمتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان إمتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
٤. تتحمل دائرة الإمتثال مسؤولية تطوير إجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتقوم بإتخاذ الإجراءات اللازمة

للكشف عن أي عمليات مشبوهة للابلغ عنها للجهات الرقابية المعنية.

0. يعتمد المجلس ويراقب سياسة الإمتثال من خلال لجنة الإمتثال بحيث يتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها ويكون إعدادها وتطويرها في البنك من صلاحيات إدارة الإمتثال.
6. ترفع إدارة الإمتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للإمتثال إلى المجلس من خلال لجنة الإمتثال المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

رابعاً : تفعيل دور المدقق الخارجي

1. على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أقصى وتحتسب مدة السبع سنوات الأولى إعتباراً من عام 2010.
2. تكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم.
3. لا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
4. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
5. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

خامساً : السياسات والإجراءات

1. لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات وإجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك.
2. يتم تعميم هذه السياسات والإجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك.
3. تتم مراجعة كافة السياسات والإجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة الى إصدار أي سياسات جديدة تظراً الحاجة لها.
4. على الإدارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الإقراض لهم، أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل اخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم.
5. على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
6. تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات.

سادساً : الإفصاح

1. على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى المالية منها وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام،

مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين.

٢. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة الى تحديد دورية الإفصاح والأساليب المستخدمة للإفصاح.
٣. على المجلس أن يتأكد من إلتزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
٤. تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
٥. يجب أن يكون البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
٦. تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
٧. على البنك نشر دليل الحاكمية الخاص به على موقعه الإلكتروني وبأي طريقة أخرى مناسبة لإطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل الحاكمية المؤسسية لديه، والإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل وعن مدى إلتزامه بتطبيق ما جاء فيه.
٨. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
٩. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الإطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
١٠. على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان.
- المعلومات التي تهم اصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى إلتزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأس مال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارة شركات اخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها و طبيعة عملياتها و التطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.

- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدا، والمكافآت بكافة اشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدا، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة ١% أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أي منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

سابعاً : حقوق أصحاب المصالح

تقتضي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح وتمكن أصحاب المصالح من تقييم وضعيه البنك بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث أنه يجب الإلتزام بما يلي:

١. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:

- إجتماعات الهيئة العامة.
- التقرير السنوي.
- تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعته المالي خلال السنة.
- الموقع الإلكتروني للبنك.
- قسم علاقات المساهمين.

٢. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في إجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالإجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الإجتماعات.

القسم السادس عشر : لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أي لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

١. لجنة التدقيق.
٢. لجنة الإدارة.
٣. لجنة المخاطر.
٤. لجنة التحكم المؤسسي.

0. لجنة الترشيح والمكافآت.

1. لجنة الإمتثال.

2. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات (تم إلحاق الميثاق الخاص بلجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ليكون ضمن

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها).

علما بأنه يحضر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الأساسية (لجنة التدقيق/لجنة المخاطر/ لجنة التحكم المؤسسي/لجنة الترشيحات والمكافآت) كما يحظر على العضو أيضاً أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

والتالي توضيح لمهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

1. لجنة التدقيق

هدف اللجنة:

مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية، أنظمة الرقابة الداخلية، عملية التدقيق ومدى الإلتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك وميثاق السلوك المعمول به. يتم إعتقاد ميثاق لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها الإشرافية المطلوب منها ممارستها وتنفيذها فيما يتعلق بما يلي:

1. التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح وتقارير المدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

2. بيئة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

3. دور التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وإدارة الامتثال في إدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله.

4. تفعيل دور المدقق الخارجي.

تشكيل اللجنة:

1. تتشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.

2. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو أن يكون رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

3. يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

4. لا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

5. يتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة.

صلاحيات اللجنة:

يفوض مجلس الإدارة لجنة التدقيق وضمن نطاق عملها بما يلي:

١. طلب أي معلومات من الإدارة التنفيذية والتي عليها التعاون في توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
٢. طلب أي موظف أو أي من الادارة التنفيذية أو عضو مجلس إدارة أو المستشارين الخارجيين لحضور إجتماعاتها وحسب متطلبات العمل.
٣. الحصول على المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي جهة خارجية تتمتع بالإستقلالية والمهنية المطلوبة وعلى نفقة البنك بالتنسيق مع رئيس المجلس، ودعوتهم للحضور إذا إرتأت اللجنة ذلك ضرورياً.
٤. دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس الإدارة أو ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها والتوصية بشأنها الى الإدارة التنفيذية المختصة.
٥. تسوية الخلافات بين الإدارة التنفيذية والمدققين الداخليين والخارجيين والسلطات الرقابية الأخرى بشأن التقارير المالية وملاحظات التدقيق.

إجتماعات اللجنة:

١. تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
٢. يحضر المدقق الداخلي جميع إجتماعات اللجنة.
٣. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وكذلك تجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي إذا إرتأت اللجنة ضرورة لذلك.
٤. يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة أحدهما ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة دون أن يكون له حق التصويت أو التوقيع على محضر الإجتماع وفقاً للقوانين والتعليمات السارية بهذا الخصوص.
٥. تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الإتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية أو التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي وفيما يلي عرض لمسؤوليات اللجنة:

التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والربعية لفروع الوردن والفروع الخارجية والشركات التابعة وقبل عرضها على مجلس الإدارة مع مراجعة الإفصاحات والأجزاء الأخرى الواردة في التقرير السنوي للتأكد من

دقتها وإكتمالها وتقديم التوصيات بشأنها، بالإضافة لدراسة السياسات المحاسبية المعتمدة وتعديلاتها أو مقترحات المدقق الخارجي وللجنة دعوة المدقق الخارجي للتباحث والتشاور وتبادل وجهات النظر معه، مع التركيز على:

١. التحقق من تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومن كفاية مخصص المخاطر المصرفية العامة، وتقييم محافظ الأوراق المالية وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح إعتبارها ديوناً هالكة.
٢. أي تعديلات على البيانات المالية نتجت من عملية التدقيق الخارجي.
٣. القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية مثل أي تغيير في السياسات المحاسبية، وكذلك أي حركات غير عادية وأي أمور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي.
٤. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

- التأكد من إلتزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) والإفصاحات التي حددتها وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير والحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية وأن يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.
- المراجعة مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي كافة المسائل المطلوب عرضها على اللجنة وفقاً لما تتطلبه معايير التدقيق الدولية.
- مراجعة اللجنة مع الإدارة التنفيذية الضوابط التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية المرحلية ودور المدققين الداخليين والخارجيين بذلك.

التدقيق الداخلي:

- مراجعة ميثاق إدارة التدقيق الداخلي والتوصية الى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
- مراجعة ودراسة خطة التدقيق الداخلي المعدة على أساس المخاطر وأي خطط عمل مرتبطة بالتدقيق الداخلي من أجل إعتمادها بعد التأكد من مدى شموليتها من حيث نطاقها ونتائجها ومدى كفايتها ومتابعة تنفيذها، وكذلك إعتمادها أي تعديلات جوهرية على الخطة إن وجدت بالإضافة الى التأكد من عدم وجود أي محددات على نطاق عمل التدقيق الداخلي.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وموازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من توفير الكوادر المؤهلة وأي موارد أخرى لازمة بالإضافة الى تدريبها لتنفيذ أعمال إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفوء.
- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي ومنها التقارير على أنظمة المعلومات والتركيز على ملخص الإدارة والملاحظات ذات مستوى المخاطر العالية والإجراءات المتخذة لتصويبها من قبل الإدارة التنفيذية.
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق

مع المنهجية المعتمدة من المجلس، وقيامه بالتأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) ورفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.

- الاجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي بعدم حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
- التأكد من إستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم وأن يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.
- التأكد من عدم تكليف التدقيق بأي أعمال تنفيذية.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق وأن يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات رئيس إدارة التدقيق الداخلي، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على إستقالته أو إنهاء خدماته والقيام بتقييم أدائه السنوي والتوصية للمجلس بتحديد رواتبه وزيادته السنوية ومكافآته وما يتمتع به من إمتيازات أخرى .
- تقييم أداء موظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم والتأكد من قدرتهم على التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة وتدقيق الأمور المالية والإدارية والإلتزام بالسياسات الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة في البنك وشركاته التابعة.
- بإمكان اللجنة الإستعانة بجهات خارجية لتقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي ومدى التزامها بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وإتفاقها مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة.

المدقق الخارجي:

- مراجعة تقارير التدقيق الخارجي ومنها التقارير على أنظمة المعلومات والتركيز على الملاحظات ذات مستوى المخاطر العالية والإجراءات المتخذة لتصويبها من قبل الإدارة التنفيذية، وكذلك مناقشة أي تحفظات من قبل المدقق الخارجي وبعدهم حضور الإدارة التنفيذية وعلى الأقل مرة واحدة في السنة، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأياها جوهريه.
- الرقابة على مدى شمولية نطاق عمل المدقق الخارجي ونتائجه ومدى كفايته والتحقق من وجود التنسيق بين أعمال مدققي الحسابات الخارجيين في حال وجود أكثر من مدقق، وكذلك تنسيق جهود التدقيق الخارجي مع التدقيق الداخلي والجهات الرقابية.
- تقييم موضوعية وإستقلالية المدقق الخارجي سنويا مع الأخذ بعين الإعتبار أي محددات على نطاق عمله أو أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها بهدف ضمان تلك الموضوعية والإستقلالية، والتأكد من موافقتها المسبقة على تقديمه لأي خدمات خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم مع التشريعات المعمول بها مثل قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات وعلى أن يتم الإفصاح عنها، وكذلك التأكد من أن لا يكون مؤسسا أو مساهما أو عضوا في مجلس الإدارة، أو أن يكون شريكا لأي عضو من أعضاء المجلس أو موظفا لديه.
- التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الإنتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مره أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وأن

يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.

- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين وإنهاء عمل ومكافآت أو أتعاب المدقق الخارجي وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به.

الإمتثال:

- الإجتماع مع مسؤول الإمتثال مرة واحدة على الأقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية للتأكد من مدى إلتزام البنك بالقوانين والسياسات والإجراءات ومن كفاية متابعة نتائج التدقيق الداخلي والخارجي والبنك المركزي والجهات الرقابية والأخذ بالتوصيات اللازمة ومدى تجاوب الإدارة لها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأياها جوهرياً.
- التأكد من قيام الإمتثال بمتابعة تصويب نتائج التدقيق الداخلي والخارجي.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك من خلال مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي والجهات الرقابية وتقارير المدققين الداخليين والخارجيين بخصوص الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات ومراجعة الإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأياها جوهرياً.
- الحصول على تحديث مستمر من الإدارة التنفيذية وإدارة الإمتثال والمستشار القانوني للبنك لأي قضايا متعلقة بالإمتثال.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في مشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة والقيام بمراجعة جميع التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراقبتها، وإطلاع المجلس عليها وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة بهذا الخصوص وبالتنسيق مع نشاط الإمتثال مالك السياسة والمسؤول عن متابعة تطبيقها.
- مراجعة ومراقبة سياسة وإجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وأن تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية وبالتنسيق مع نشاط الإمتثال مالك السياسة والمسؤول عن متابعة تطبيقها.
- التأكد من وجود تواصل مع الموظفين فيما يتعلق بميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل وكذلك مراقبة الإلتزام به وبالتنسيق مع نشاط الإمتثال مالك الميثاق والمسؤول عن متابعة تطبيقه.

نظام الضبط والرقابة:

- التأكد من قيام التدقيق الداخلي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية والحاكمية المؤسسية من خلال مراجعة تقريره الذي يتضمن أهم ملاحظات تقارير التدقيق الداخلي ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات وتوافقها مع تعليمات البنك المركزي والجهات الرقابية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك وأي مراسلات وتوصيات للجنة التدقيق والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية إزائها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأياها جوهرياً.

- التأكد من قيام المدقق الخارجي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية من خلال مراجعة الملاحظات في تقارير المدقق الخارجي ومراسلاته ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية أرائها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات تترتبها جوهرية.

مسؤوليات أخرى:

- الإطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الإجراءات التصويبية المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات تترتبها جوهرية.
- إطلاع اللجنة على أي امور يرتأي المدير العام عرضها عليهم.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) للتأكد من قيام جهة مستقلة محايدة بشكل سنوي على الأقل بالتأكد من توفر خطط لإستمارية الأعمال لدى الغير معتمد عليها تضمن التوافرية والسرية لبيانات وعمليات البنوك لدى حدوث أي طارئ.
- المراجعة السنوية لميثاق اللجنة ورفع أي تعديلات عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها.
- التأكد بشكل سنوي على الأقل من أن جميع المسؤوليات المشار إليها في الميثاق يتم الإلتزام بها.

مسؤوليات أمين سر اللجنة :

- يتولى أمين سر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة التدقيق الموافق عليه من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين إجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو إقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة الى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات.
- التنسيق مع رئيس وأعضاء اللجنة والمدير العام ورئيس إدارة التدقيق الداخلي لتحديد مواعيد إجتماعات اللجنة.
- تحضير جدول الإجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالإجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته الى الأعضاء ورئيس لجنة التدقيق والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الإجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق إجتماعات اللجنة اصولياً.

٢. لجنة الإدارة

١. يتم إعتتماد ميثاق لجنة الإدارة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.

٢. يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها.

٣. يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك

عضوية اللجنة

١. تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
٢. تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل على أن يكون جميع أعضاء اللجنة من غير المستقلين كما أنه يجوز أن يكون أحد أعضاء اللجنة مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق.
٣. يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من إتخاذ القرارات السليمة.
٤. للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجان الإئتمان المعنية (أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية حسب التعليمات) مع ضرورة إطلاع لجنة الإدارة على ما تم إتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات كما وأنه يجب العمل على تعديل هيكل الصلاحيات بما يتلائم مع ما ذكر مسبقاً بهذا الخصوص.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيساً للجنة.

النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور أربعة أعضاء على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الإئتمان أمانة سر اللجنة.

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أسبوعياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.
- على أعضاء اللجنة حضور إجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الإجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

مهام ومسؤوليات اللجنة

في مجال الإئتمان

١. دراسة توصيات لجان الإئتمان المعنية بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الإئتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها عليها إلى مجلس الإدارة ويجب تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكله التسهيلات الإئتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص .
 ٢. الموافقة على البرامج الإئتمانية الخاصة والموافقة على الإستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج.
 ٣. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا وإتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة.
 ٤. أية أمور أخرى تخص الإئتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
 ٥. أن ترفع اللجنة الى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تمت الموافقة عليها من قبلها.
 ٦. الإطلاع على السياسة الإئتمانية وأية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل ما يلي كحد أدنى :
 - سقوف الإئتمان المختلفة.
 - سياسة التسعير المرجحة بالمخاطر.
 - صلاحيات المنح المختلفة.
 - سياسة قبول المخاطر.
 - المنتجات الإئتمانية المختلفة.
- وذلك بهدف ضمان الإلتزام بها على كافة المستويات

في مجال الإستثمار

١. دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للإستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
٢. دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظه المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
٣. دراسة توصية إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح لإكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.

في مجال النفقات والمشتريات

١. التنسيب للمجلس بإقرار الميزانية التقديرية للنفقات والمشتريات والتأكد من مطابقتها للسياسات الموضوعية.
٢. دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث إستدراج العروض ودراستها وتحليلها وإختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
٣. تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك وإتخاذ القرارات بشأنها.
٤. أية أمور أخرى تتعلق بالنفقات والمشتريات ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

في مجال شؤون الموظفين

١. دراسة سياسات وإجراءات البنك المتعلقة بشؤون الموظفين ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس إدارة البنك.
٢. إقرار السياسات الخاصة بعملية تطوير الموظفين وتدريبهم والتخطيط الوظيفي لهم وفق الإطار العام للخطط الموضوعية لتنمية وتطوير البنك.
٣. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/ الرواتب كافية لإستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والإحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
٤. التوصية على تعيين وإستقالة موظفي البنك بدرجة مساعد مدير عام فما فوق.
٥. الموافقة على مشاريع إعادة الهيكلة وعلى التعديلات الجوهرية على الهيكل التنظيمي.
٦. الموافقة على المبلغ المخصص لمكافآت الموظفين وعلى الآلية التي ستستخدم لتحديد هذه المكافآت.
٧. أية أمور أخرى تتعلق بالموظفين ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

في مجال المكننة

١. دراسة سياسة البنك الخاصة بمكننة عمليات البنك ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس الإدارة لإقرارها.
٢. الموافقة على الميزانية التقديرية الخاصة بمكننة عمليات البنك سواء كانت لشراء الأجهزة أو البرمجيات.
٣. أية أمور أخرى تخص مكننة عمليات البنك ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

في مجال الإدارة

١. تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلائم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك.
٢. الموافقة على قرارات التفرع بناء على الدراسات المعدة بهذا الخصوص.
٣. أية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.

٣. لجنة المخاطر

- يتم إعتقاد ميثاق لجنة المخاطر من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع إدارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتماده.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة إلى نائب المدير العام ومدير إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنوك.
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس الإدارة رئيساً للجنة.

النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من مجلس الإدارة على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، ولا يحق لمدير إدارة المخاطر التصويت.

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة المخاطر أمانة سر اللجنة.

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها، على أن لا تقل الفترة بين أي إجتماعين متتاليين عن ثلاثة أشهر.

مهام ومسؤوليات اللجنة

١. الموافقة على هيكل إدارة المخاطر.
٢. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
٣. الموافقة على خطة إدارة المخاطر السنوية.
٤. التوصية لمجلس الإدارة بالمستوى المقبول من المخاطر في عمليات البنك المختلفة (Risk Appetite).
٥. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر في البنك ورفع توصيتها لمجلس الإدارة للموافقة على هذه السياسات وتشمل هذه السياسات سياسة إدارة المخاطر، السياسات الإئتمانية، السياسة الإستثمارية، سياسة إدارة مخاطر العمليات، سياسة إدارة مخاطر السوق.
٦. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس.
٧. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
٨. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة ورفع تقارير بذلك الى المجلس ومتابعة معالجتها.
٩. التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد قامت بتطوير إجراءات العمل اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر ومن مدى الإلتزام بهذه الإجراءات.
١٠. الموافقة على سقوف المخاطر المختلفة في كافة عمليات البنك بما في ذلك سقوف الدول، سقوف العملات، سقوف القطاعات الإقتصادية، سقوف توزيع المحفظة الإئتمانية المختلفة.
١١. الموافقة على كافة السقوف الخاصة بالخرينة.
١٢. الإطلاع على الدراسات الإقتصادية المختلفة حول الأداء المتوقع للقطاعات الإقتصادية الأردنية أو أداء العملات أو الأسواق المالية المختلفة أو أي سوق اخر سيتعرض البنك لمخاطره، لتكون هذه المعلومات الأساس لإتخاذ قرارات التعرض للمخاطر.
١٣. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
١٤. مراجعة تقارير المخاطر المختلفة المرفوعة للجنة من قبل دائرة المخاطر وإتخاذ التوصيات اللازمة بناء على هذه التقارير ورفع ملخص بها لمجلس الإدارة بحيث تشمل هذه التقارير ما يلي على الأقل:
 - تحليل المحفظة الإئتمانية.
 - تقارير المخاطر التشغيلية لكافة وحدات الأعمال (بما في ذلك الوساطة والصرافة).
 - تقارير مخاطر السوق المختلفة من تقييم المحفظة وفجوة السيولة وفجوة أسعار الفائدة.
١٥. إستلام تقارير بحالات التجاوز لسقوف المخاطر المختلفة والموافقة على هذه التجاوزات وتفويض جزء من هذه الصلاحيات لرئيس اللجنة.
١٦. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
١٧. الموافقة على توصيات إدارة المخاطر بأخذ مخصصات مقابل الديون المتعثرة.
١٨. الموافقة على خطة إستمرارية العمل وخطة الطوارئ وخطة أمن المعلومات والتأكد من التطبيق الكامل لها.

١٩. إجراء مراجعة سنوية شاملة لكافة سياسات المخاطر ومستوى المخاطر المقبول من البنك وسقوف المخاطر المختلفة.
٢٠. الموافقة على أدوات التحوط المختلفة لدى البنك بما في ذلك بوالص التأمين وعقود الأمن والحماية.
٢١. ضرورة التأكد من تطوير قاعدة بيانات خاصة بإدارة المخاطر.
٢٢. يجب أن تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الإدارة من إتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها.

٤. لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
- ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة إستمرار عضوية مجلس الإدارة.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة.

النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الإمتثال.

إجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة واحدة سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة الى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها.

مسؤوليات اللجنة

- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنويًا، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك.
- التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).
- المراجعة السنوية لسياسة الإفصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الإدارة.
- التأكد من إتزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الإدارة الى الإدارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
- التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
- التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.

5. لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكيلة اللجنة

تشكل هذه اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتعين أمين سر اللجنة وبقرار من مجلس إدارة البنك.

رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة رئيسا لها من بين أعضائها.

النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الموارد البشرية.

إجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة واحدة سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة الى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد اعضائها.

مهام اللجنة

١. ضمان تشكيلة مجلس الإدارة حسب التعليمات والقوانين السارية وكما يلي:

- أ. لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً.
- ب. لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.
- ت. لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء، وفيما يلي المتطلبات والشروط اللازمة لضمان إستقلالية العضو كحد أدنى:
 - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.
 - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.
 - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
 - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
 - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ إنتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
 - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
 - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
 - أن لا يكون حاصللاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على إئتمان من البنك تزيد نسبته على (0%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لإئتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
 - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.

٢. ضمان ملائمة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط

التالية:

- أ. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- ب. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- ت. أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.

ث. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن إقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.

ج. أن لا يكون موظفًا في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلًا عنها.

ح. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلًا لشخص إعتباري.

خ. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

د. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (٢٠١٦/٦٣) ويحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

ذ. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

٣. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل ومراجعة ذلك بشكل سنوي.

٤. تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الإعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في إجتماعات المجلس.

٥. العمل على إيجاد منهجية واضحة للتأكد من تخصيص كافة أعضاء مجلس الإدارة للوقت الكافي للإضطلاع بمهامهم كأعضاء في المجلس بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات، الخ.

٦. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.

٧. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

٨. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

٩. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.

١٠. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.

١١. إتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً.

١٢. إعداد نظام تقييم لأداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

١٣. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وإمتيازاتهم الأخرى.

١٤. وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة اقصاها ٧ ايام عمل من تاريخ إعتمادها من المجلس.

١٥. ضمان ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتوافر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:

- أ. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- ب. أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- ت. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- ث. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات بإستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

٦. لجنة الإمتثال

- يتم إعتماد ميثاق لجنة الإمتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الإمتثال ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة:

- تتألف اللجنة من أربعة أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة الى مدير إدارة الإمتثال في البنك مقررًا للجنة.
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة الإمتثال في البنوك.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- على رئيس لجنة الإمتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

رئاسة اللجنة:

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.

النصاب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة ودون أن يكون له حق التصويت أو التوقيع على محضر الإجتماع.

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا يحق لمدير إدارة الإمتثال التصويت.

إجتماعات اللجنة:

تجتمع لجنة الإمتثال بدعوة من رئيسها مرتين سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها، على أن لا تقل الفترة بين أي اجتماعين متتاليين عن ثلاثة أشهر.

مقرر اللجنة:

يتولى مدير إدارة الإمتثال مهام مقرر اللجنة.

مسؤوليات مقرر اللجنة:

- يتولى مقرر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة الإمتثال المعتمد من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول إعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين إجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو إقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الاشارة ال أي وثائق تم الرجوع اليها خلال الإجتماعات.
- تحضير جدول الإجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالإجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته الى الرئيس والأعضاء والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الإجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق إجتماعات اللجنة أصوليا.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الإمتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن مراقبة الإمتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التوصية لمجلس الإدارة بإعتماد سياسات إدارة الإمتثال أو أي تعديلات عليها.
- التأكد من دقة إجراءات مراقبة الإمتثال وسلامتها ومدى التقيد بها.

- إستلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الإمتثال حول إمتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إستلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي تم إعلام البنك المركزي عنها.
- تقديم تقرير ربعي إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الإمتثال في البنك.
- دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.

مع التأكيد إن مسؤولية لجنة الإمتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بإمتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الإتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.

بيان عن مدى الإلتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس ادارته.

دليل حاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

مقدمة

تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص إمتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

وإنطلاقاً من اعتبار موارد تكنولوجيا المعلومات مركزاً مهماً من حيث الحجم النسبي ومن حيث التأثير على قدرة البنك في تسيير عملياتها وبالتالي تحقيق أهدافها ودورها الحساس في التأثير على تنافسية منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، الأمر الذي يبرر حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المصرفية.

وعليه كان لابد للبنك بشكل خاص أن يقوم باتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص لتقليل مخاطرها وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة تمتد عبر السنوات والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك. وحيث أن موضوع حاكمية تكنولوجيا المعلومات في العالم شهد تطوراً إيجابياً خرج بأطر عامة لمجموعة من المرتكزات والمبادئ على مستوى عالٍ من النضوج وعلى رأسها إطار COBIT (Control Objective for Information and related Technology)، حيث يتكون الإطار العام لحاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية، أولها التوافق الاستراتيجي (Strategic Alignment) المطلوب تحقيقه من خلال الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والواجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، كما انه على البنك أن تقوم بتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات (Resource optimization) لديها ضمن الخيارات المتاحة التي تعظم من خلالها القيمة المضافة (Benefit realization) مقاسة بشكل رئيسي بمعايير مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (Risk optimization) بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر وتضمن تحقيق القيمة المضافة بأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن، بالإضافة لذلك فإن على الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تتولى عمليات التخطيط والتنظيم المؤسسي من خلال رسم الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل وتقوم ببناء وتطوير الهياكل التنظيمية الهرمية والدائرية (التي تكون على شكل لجان) وبما يؤدي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبناء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بقياس القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وبما يمكن المجلس والإدارة التنفيذية العليا من مراقبة عمليات البنك للتأكد من سلامة آليات التخطيط والتنظيم والتوظيف لموارد تكنولوجيا المعلومات بهدف أخذ التغذية الراجعة بغية التحسين والتطوير

المستمرين، كل ذلك ضمن بُعد الارتكاز على مبدأ فصل المهام والأدوار وتوزيعها بشكل سليم بين المجلس من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.

وإيماناً من بنك الإتحاد بأهمية حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها)، حيث تم تطوير هذا الدليل بناءً على دليل البنك المركزي الأردني بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي تنسجم مع وتكمل دليل التحكم المؤسسي المعتمد في البنك ودليل البنك المركزي الخاصة بدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة وسيتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة من خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

التعريفات:

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع الى قانون البنوك بشأن اية تعريفات اخرى لم ترد في هذا الدليل:

١. حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والادارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
٢. عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات: مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائحة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
٣. أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والادارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائحة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
٤. الأهداف المؤسسية: مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والادارة المؤسسية واللائحة لتحقيق احتياجات اصحاب المصالح واهداف هذه الدليل.
٥. المجلس: مجلس ادارة البنك.
٦. الادارة التنفيذية: تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام ومساعد المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير ادارة المخاطر ومدير الخزينة ومدير الامتثال.
٧. أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.

أولاً: هيكل التحكم المؤسسي

هيكل التحكم المؤسسي موضح بشكل تفصيلي في دليل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance Manual).

ثانياً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

أ. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholder's Needs) وتحقيق توجهات وأهداف البنك من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

١. توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
 ٢. إدارة حسيمة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر منها.
 ٣. توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
 ٤. الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة وذات اعتمادية متميزة.
 ٥. إدارة حسيمة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
 ٦. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية.
 ٧. تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلي.
 ٨. تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
 ٩. إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.
- ب. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير عناصر تمكين (دعامات) سبعة (Seven Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بـ :

١. المبادئ والسياسات وأطر العمل.
 ٢. عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 ٣. الهياكل التنظيمية.
 ٤. المعلومات والتقارير.
 ٥. الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
 ٦. المعارف والمهارات والخبرات.
 ٧. منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات، وضرورة توفيرها بمواصفات وأبعاد محددة لتحقيق وخدمة متطلبات وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ليس فقط في عمليات تكنولوجيا المعلومات وحسب وإنما في كافة عمليات البنك المرتكزة على المعلومات والتكنولوجيا.
- ج. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة إنطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
- د. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

هـ. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

ثالثاً: الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات

أ. تعتبر الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومعطياتها حداً أدنى يتوجب على إدارة البنك العليا الامتثال لها وتحقيقها بشكل مستمر، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي وتغطي متطلبات كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

ب. يتولى المجلس المسؤولية المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة.

ج. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية "ضمان إدارة حصفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات" وعملية "إدارة المخاطر".

رابعاً: نشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

يقوم البنك بنشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الخاص به على موقعه الإلكتروني و/أو بأي طريقة أخرى مناسبة للاطلاع الجمهور، حيث يقوم البنك بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لديه، والإفصاح أيضاً عن معلومات تهم أصحاب المصالح وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

وتعتبر متطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعد تطبيقها خطوة أولى ونقطة بداية تجاه التطوير والتحسين المستمر لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وعليه يتوجب على إدارة البنك مواكبة الإصدارات الناشئة المستقبلية وتحديثاتها فيما يخص الإطار العام.

خامساً: الواجبات والمسؤوليات

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والادارات، وتعتبر جميع الأطراف المعنية بتطبيق الدليل كل بحسب دوره وموقعه، فيما يلي الأطراف المعنية ومسؤولياتها الرئيسية بهذا الخصوص:

1. رئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين المستعان بهم:
2. رئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات والفروع: تولي مسؤوليات تسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
3. لجنة تكنولوجيا المعلومات التوجيهية: تولي مسؤوليات إدارة وتوجيه والإشراف عليه بشكل مباشر والتوصية بتوفير الموارد اللازمة لإتمامه، والتأكد من الفهم الصحيح من قبل كافة الأطراف بمتطلبات وأهداف التعليمات.

٤. التدقيق الداخلي: تولي مسؤولياته المناطة به كما هو مذكور في البند سابقاً، والمشاركة بما يمثل دور التدقيق الداخلي في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل.
٥. إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية: تولي مسؤوليات المشاركة في المشروع/ البرنامج بما يمثل دور تلك الإدارات، والتأكد من تمثيل المشروع/ البرنامج من قبل كافة الأطراف المعنية.
٦. المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT5 Assessor, COBIT5 Foundation, COBIT5 Implementation, CGEIT)، المستعان بهم من داخل ومن خارجه تولي دور المرشد لنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية التطبيق.

سادساً: اللجان:

أ. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الادارة.
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل من مجلس الادارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

صلاحيات اللجنة:

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- للجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير التكنولوجيا CTO) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

إجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من اعضائها الآخرين.
- يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل على ان يكون رئيس اللجنة احدهما ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة ابداء وجهة نظره من خلال الفيديو او الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة دون ان يكون له حق التصويت او التوقيع على محضر الاجتماع وفقاً للقوانين والدليل السارية بهذا الخصوص.
- تتخذ توصيات/ قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

مقرر اللجنة:

- يتولى مدير إدارة الإمتثال مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

ب . اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:

وتهدف لضمان ان عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد وتحقيق المنافع وتقليل الأخطار لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وبشكل مستدام.

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من الإدارة التنفيذية العليا.
- تتشكل اللجنة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية بما في ذلك مدير التكنولوجيا CTO ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات.
- ينتخب المجلس أحد أعضائه ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي.

صلاحيات اللجنة:

- اللجنة دعوة الغير لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم.

إجتماعات اللجنة:

- تجتمع اللجنة بشكل دوري على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- تتخذ توصيات/ قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث توثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية.

النصاب:

- يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل حيث ان عدد اعضاء اللجنة اربعة.

مقرر اللجنة:

- يتولى مدير التكنولوجيا (CTO) مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

تتولى اللجنة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.

٣. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
٤. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
٥. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
٦. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - أ. تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - ب. أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - ج. أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - د. تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
 ٧. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

سابعاً : التدقيق الداخلي والخارجي

- أ. على المجلس رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها مراجعة فنية متخصصة (IT Audit) من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، حاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/ أو أية معايير أخرى موازية.
- ب. على لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك بحسب ما ورد في النقطة الثانية في النقطة (د) من هذا البند ووفق النموذج المعتمد وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- ج. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى.
- د. على المجلس التأكد ومن خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الإلتزام بما يلي:
 ١. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
 - توفير والإلتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
 - الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
 - الإلتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.
٢. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المبينة في الدليل الصادرة عن البنك المركزي وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنويا على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (0 أو ٤) بحسب سلم تقييم المخاطر ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٣) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٢ أو ١) مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي الاردني بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتمادا على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمنا الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتاريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك مالك كل ملاحظة.
٣. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيدا تدريجيا في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
٤. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية تأخذ كل ما ورد في النقطة (د) في البند سابعاً بعين الاعتبار، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
- هـ. من الممكن الحصول على خدمات التدقيق الداخلي (Outsource) للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لجهة خارجية متخصصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات

البنك المركزي بهذا الخصوص وأية تعليمات أخرى ذات صلة واحتفاظ لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والمجلس نفسه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية هذه المتطلبات كحد أدنى.

ثامناً: المبادئ والسياسات وأطر العمل

أ. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

ب. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

ت. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وعلى أن تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال.

ث. يراعى لدى انشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها كمراجع لصياغة تلك السياسات.

تاسعاً: الهياكل التنظيمية

أ. على المجلس اعتماد الهياكل التنظيمية الهرمية واللجان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية.

ب. يراعى ضمان فصل المهام المتعارضة بطبيعتها ومتطلبات الحماية التنظيمية المتعلقة بالرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

عاشراً : المعلومات والتقارير

أ. على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصادقية ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافقية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في المعيار (COBIT 5 – Enabling Information).

ب. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة المعلومات والتقارير، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين،

وعلى أن يتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

الحادي عشر: الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

أ. على المجلس أو من يفوض من لجانه والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية.

ب. على المجلس أو من يفوض من لجانه والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعلى أن يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

الثاني عشر: المعارف والمهارات والخبرات

أ. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الاردني بشكل عام، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

ب. على إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتمادا على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه.

ج. على الإدارة التنفيذية في البنك الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

د. على الإدارة التنفيذية في البنك تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوار بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.

الثالث عشر: منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات

أ. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاؤها.

ب. على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لمنظومة الأخلاق والممارسات المهنية المعتمدة من قبل المجلس بحيث تتضمن بالحد الأدنى منظومة الأخلاق المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته.

ج. على المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات على سبيل المثال لا الحصر.

الرابع عشر: اتفاقيات الإسناد (Outsourcing) مع الغير

على البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك التأكيد من إلتزام الغير بتطبيق بنود التعليمات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، وبما لا يعفي المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات بما في ذلك متطلبات التدقيق.

بيان عن مدى الإلتزام بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

قام البنك المركزي باصدار تعليمات خاصة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات ضمن مشروع مدته ١٨ شهر، وتم وضع خطة عمل لتطبيق هذه التعليمات ومن المتوقع الانتهاء من تطبيقها ضمن المدة المقررة من البنك المركزي.

بنك الاتحاد

القوائم المالية الموحدة

٣١ كانون الأول ٢٠١٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك الإتحاد
عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الإتحاد (شركة مساهمة عامة محدودة) وشركاته التابعة المشار إليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور أخرى

تم تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من قبل ارنست ويونغ/ الأردن كمدقق وحيد للبنك للعام ٢٠١٦، وتم إصدار رأي غير متحفظ حولها بتاريخ ١٢ شباط ٢٠١٧. وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني للحاكمة المؤسسية للبنوك تم تعيين كل من ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن و ارنست ويونغ/ الأردن كمدققي لحسابات البنك للعام ٢٠١٧ بشكل مشترك.

امور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار إليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقتنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

إجراءات التدقيق	١- التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية
<p>تضمنت اجراءات التدقيق الحصول على كشوفات التسهيلات الائتمانية غير العاملة وتحت المراقبة، واختيار عينات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات اللازمة بناء على تاريخ التعثر. بالإضافة الى ذلك، فقد قمنا باختيار عينة من القروض العاملة والتأكد من قيام الإدارة بالأخذ بعين الاعتبار كافة عوامل التدني.</p> <p>ان افصاحات خسارة التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية قد تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم (٩) حول القوائم المالية الموحدة والافصاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية حول التسهيلات الائتمانية في إيضاح رقم (٢) حول القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>ان التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية هي أحد اهم الامور التي تؤثر على نتائج أعمال المجموعة، بالإضافة الى كونها من الامور التي تتطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني. يتم تطبيق الاجتهاد على مدخلات عملية قياس التدني بما فيها تقييم الضمانات واحتساب المخصص على اساس العميل وعلى أساس المحفظة وتحديد تاريخ التعثر وبالتالي احتساب التدني من ذلك التاريخ. بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مبلغ ٢٠٩٢٠٩٢٢٠٩ دينار وتم تسجيل مخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشرة مقابلها بمبلغ ٧٢٢٩٥٠٩٥٠ دينار.</p>

<p>إجراءات التدقيق</p> <p>تضمنت إجراءات التدقيق اختيار عينة من كشوفات التسهيلات الائتمانية غير العاملة والفوائد المعلقة ودراسة الفوائد المعلقة بما فيها إعادة الاحتساب وفقاً لتعليمات البنك المركزي. بالإضافة الى ذلك، فقد تم دراسة الأسس المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد حدوث التدني (تاريخ التعثر). ان الإفصاحات المتعلقة بتعليق الفوائد على القروض غير العاملة مفصلة في إيضاح (٩) حول القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>٢- تعليق الفوائد على القروض غير العاملة</p> <p>وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني فإنه يتم تعليق الفوائد بعد ٩٠ يوم من تاريخ التعثر (تاريخ التوقف عن الدفع). يتم تطبيق الاجتهاد لتحديد تاريخ التعثر، الأمر الذي قد يؤثر على مبلغ الفوائد التي يجب تعليقها. وتم تعليق فوائد بمبلغ ٥٧٠٠٦٨٠٦٨ دينار.</p>
<p>إجراءات التدقيق</p> <p>تضمنت إجراءات التدقيق دراسة تحليل الإدارة للقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها ضمن عملية الاستحواذ بما فيها الأصول المعنوية المتمثلة بالرخصة وودائع العملاء والشهرة. بالإضافة الى ذلك قمنا بفحص بنود اتفاقية الاستحواذ وقمنا بتقييم الإجراءات التي تمت لتحديد وتقييم الموجودات والمطلوبات الناتجة من عملية الاستحواذ. وكذلك قمنا بدراسة المعالجة المحاسبية لسعر الشراء وقمنا بتقييم الإفصاحات ذات العلاقة بعملية الاستحواذ في القوائم المالية الموحدة. ان الإفصاحات المتعلقة بالاستحواذ مفصلة في إيضاح (٤٢) حول القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>٣- الاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك صفة الاسلامي</p> <p>خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٧ قام البنك بالاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك صفة الاسلامي بنسبة ٦١,٨٪ مقابل ١١٣ مليون دينار نقداً. تمت عملية الاستحواذ من خلال الشركة التابعة للبنك (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار) والمملوكة بنسبة ٥٨٪ من قبل البنك. وعليه تم توحيد القوائم المالية لبنك صفة الاسلامي مع القوائم المالية للبنك منذ تاريخ الاستحواذ.</p> <p>تم قيد عملية توحيد الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ، وبالتالي قام البنك بتقييم الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها وتسجيل حقوق غير المسيطرين بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بالإضافة الى ذلك قام البنك بتسجيل موجودات معنوية تتمثل بمبلغ ٩٩٢٨٠٠٠ دينار كقيمة عادلة لثمن رخصة اعمال مصرفية ومبلغ ٣٧٤٩٠٠٠ كأصل معنوي مقابل ودائع عملاء اساسية بالإضافة الى مبلغ ١٣٨٠٠٥١٢ ر كشهرة نتيجة للاستحواذ.</p> <p>يتطلب معيار التقارير المالية الدولية (٣) ان يتم قياس الموجودات والمطلوبات التي يمكن تحديدها والمستحوذ عليها في عمليات توحيد الاعمال بالقيمة العادلة. ان عملية الاستحواذ تعتبر حدث هام وجوهري ويتطلب قدرأ كبيراً من الاحكام والاجتهادات فيما يتعلق بالقيمة العادلة للمطلوبات والموجودات المستحوذة عليها.</p>

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١٧

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانا إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق و ذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسؤولون عن رأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيتته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.
- نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا وما شأنه ان يحافظ على هذه الاستقلالية.
- من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. إننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المجموعة ببيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

د. ديلويت أند توش (الشرك الأوسط) - الأردن
شفيق كميل بطشون
إجازة رقم ٧٤٠
010103
Deloitte & Touche (M.O.)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٢٥ شباط ٢٠١٨

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
إرنست ويونغ / الأردن / الأردن
بشر إبراهيم بكر
إجازة رقم ٥٩٢

بنك الاتحاد
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	ايضاحات	الموجودات:-
دينار	دينار		
٢٨١٨٤٤٤٤٥٩	٣٣٨٣١١٧٤٣	٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
٢٥٨٨٨٩٨٦١	٣٢٦٠٧٥٨٧٤	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	٨٣٣٥٠٩٨	٦	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢٣٣٠٠٥٨٢	٧٥٠٩٢٨٠	٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٨٥٢٧٣٥٤	٣٠٨٧٧٧٣٦	٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٧٩٦١٠٢٠٤	٦١٧٦٩٦١٢٨	١٠	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة- بالصافي
-	٣٧٧٢٦٢	١١	استثمار في شركة حليفة
١٣٨٥٦٦٦٠٨٨	٢٠٨٤٣٢٧٩٨٩	٩	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
٤٤٢٧٠٩٧٢	٧٠٩٦٨٠٦٠	١٢	ممتلكات ومعدات- بالصافي
٥٠٨٩١٢٢٣	٢٠٩٤٥٢٣٩	١٣	موجودات غير ملموسة- بالصافي
١٦٠٢٦٧٤	٤٥٥٩٠٨١	٢٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٥٠١٣٦٨٣٣	٦٢٣٠١٧٦٣	١٤	موجودات أخرى
٢٥٥٩٧٤٠٢٥٠	٣٥٧٢٢٧٥٢٥٣		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية:-

٢٠١٦	٢٠١٧	المطلوبات:-
١٢٣١٠٧٩٠٨	٥٨٨٧٣٩٢٠	١٥
١٨٥٦٧٧٣٦٠٦	٢٦٩١٣٣٥٩٢١	١٦
١٧٦٦٣٤٨٨	٢١٠٠٨٨٧١٠	١٧
٥٦٨٦٩٢٤٦	٨٨٢١١٩٩٥	١٨
٤٢٥١٦	٢٣٤٦١٥	١٩
١٠٥٩٥٥٩٤	١٤٧٧٣٨٧٢	٢٠
٢٥٩٨٤٢٣٩	٥٠٢٤٥١٨٧	٢١
٢٢٤٩٥٣٦٥٩٧	٣١١٣٧٦٤٢٢٠	

حقوق الملكية:-

٢٠١٦	٢٠١٧	حقوق الملكية:-
١٢٥٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٢
٧١٤٦٣١٧٣	٨٠٢١٣١٧٣	٢٢
٣٧٣٤٠٣٠٥	٤٢٦٦٨٤٩	٢٣
٢٤٩٣٢٢٠٧	٢٩٢٧١٤١٤	٢٣
١٤٧٣٠٥٧٧	١٤٠٣٤٦٧٠	٢٣
١٤٥٥٤١٧	١١٩١٥٨٩	٢٥
٣٥٠٥٥٩٧٤	٤٣٢٤٣٣٥٣	٢٦
٣١٠٠٧٧٦٥٣	٣٧٠٦٢٣٠٤٨	
١٢٦٠٠٠	٨٧٨٨٧٩٨٥	٢٧
٣١٠٢٠٣٦٥٣	٤٥٨٥١١٠٣٣	
٢٥٥٩٧٤٠٢٥٠	٣٥٧٢٢٧٥٢٥٣	

مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

بنك الاتحاد
قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات
دينار	دينار	
١٢٥٠١٧٧٠٦٤٣	١٨٦٠٨٥٩٠٠٣٣	٢٨ الفوائد والعوائد الدائنة
٤٥٠١٤١٠١٠٢	٧٢٠١٦٩٠٠٥٩	٢٩ الفوائد والمصاريف المدينة
٨٠٠٣٦٥٤١	١١٤٠٦٨٩٠٩٧٤	صافي إيرادات الفوائد والعوائد
١٤٠٨٧٧٠٣٢٥	٢١٠٣٩٩٠٠٤٥	٣٠ صافي إيرادات العمولات
٩٤٠٩١٣٠٨٦٦	١٣٦٠٠٨٩٠٠١٩	صافي إيرادات الفوائد والعوائد والعمولات
٣٠٢٤٢٠٠٣	٥٥٢٥٤٠٠٤	٣١ أرباح عملات أجنبية
٢٩٧٠٤٧٨	٣٣٥٨٠٣٥٩	٣٢ أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٦٢٠٤٨٢	-	أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١٠٢٧١٠٨٣٨	٩٣٨٠٧٧٢	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى
٩٧٨٠١٤١	١٢٠١٤٢٩	٣٣ إيرادات أخرى
١٠٠٠٧٦٦٠٣٠٨	١٤٧٠١١٢٠٩٨٣	٣٤ إجمالي الدخل
٢٤٠٩٦٦٠٤٥١	٣٩٠٩٨٠٠٨٣٩	٣٥ نفقات الموظفين
٦٥٣١٠٠٥٩	١٠٠٣٣٢٠٦٦٧	١٣ و ١٢ استهلاكات وإطفاءات
١٨٠٠٧٣٠٠٨٥	٢٧٠٣٤٠٠٨٤	٣٦ مصاريف أخرى
٨٠٠٩٣٠٥٣٥	١٥٠٢٢٩٠٢٨٥	٩ مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الإئتمانية المباشرة
٥٩٣٠١٢٥	٥٤٧٠٥٠٠	١٠ مخصص تدني موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٧٥٠٠١٠٢	١٧٥٣٠٤٦٨	١٤ مخصص تدني عقارات مستملكه
٣٠٠٧٦٦	١٠٧٠٤٩٦	١٩ مخصصات متنوعة
٥٩٠٣٨٠١٢٣	٩٤٠٩٨٥٠٣٣٩	إجمالي المصروفات
٤١٠٧٢٨٠١٨٥	٥٢٠١٢٧٠٦٤٤	الربح من التشغيل
-	١٦٠٩٠٠	١١ حصة البنك من أرباح شركة حليفة
٤١٠٧٢٨٠١٨٥	٥٢٠١٤٤٠٥٤٤	الربح قبل الضرائب
١٢٠٤٩٢٠٣٦٣	١٧٠٣٤٥٠٤٦١	٢٠ ضريبة الدخل
٢٩٠٢٣٥٠٨٢٢	٣٤٠٧٩٩٠٠٨٣	الربح للسنة
٢٩٠٢٣٥٠٨٢٢	٣١٠٣٦٤٠٢٦٩	ويعود إلى:
-	٣٠٤٣٤٠١١٤	مساهمي البنك
٢٩٠٢٣٥٠٨٢٢	٣٤٠٧٩٩٠٠٨٣	حقوق غير المسيطرين
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠٠٢٣٤	٠٠٢٠٩	٣٧ الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٥٢ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك الاتحاد
قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧
دينار	دينار
٢٩٢٣٥٨٢٢	٣٤٧٩٩٠٨٣
	الربح للسنة
	يضاف: بنود الدخل الشامل الاخرى بعد الضريبة التي لن يتم تحويلها الى الارباح والخسائر في الفترات اللاحقة التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة
٣١١٧١	(١٤٨١٩٤١)
٢٩٢٦٦٩٩٣	٣٣٣١٧١٤٢
	مجموع الدخل الشامل للسنة
	الدخل الشامل للسنة للعائد إلى:
	مساهمي البنك
	حقوق غير المسيطرين
٢٩٢٦٦٩٩٣	٢٩٨٨٢٦٩٨
-	٣٤٣٤٤٤٤
٢٩٢٦٦٩٩٣	٣٣٣١٧١٤٢

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٥٢ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك الاتحاد
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

حقوق اجمالي حقوق الملكية	حقوق غير المسيطين	مجموع حقوق الملكية	أرباح مدورة*			الاحتياطيات				رأس المال المكتتب به والمدفوع	علاوة الاصدار	
			مجموع	غير متحققة	متحققة	القيمة العادلة	مخاطر مصرفية عامة	اختياري	قانوني			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٣١٠٢٠٣٦٥٣	١٢٦٠٠٠	٣١٠٠٧٧٦٥٣	٣٥٠٥٥٩٧٤	١٦٢٥٥٢٩	٣٣٠٤٣٠٤٤٥	١٤٥٥٥٤١٧	١٤٧٣٠٥٧٧	٢٤٩٩٣٢٠٢٠٧	٣٧٣٤٠٣٠٥	٧١٤٦٣١٧٣	١٢٥٠٠٠٠٠٠	الرصيد في بداية السنة
٣٣٣١٧١٤٢	٣٠٤٣٤٤٤٤	٢٩٨٨٢٦٩٨	٣١٣٦٤٢٦٩	٢٧٨٨٧٩٩	٢٨٥٧٥٤٧٠	(١٤٨١٥٧١)	-	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	٦٨٣٢٤٣	(٦٨٣٢٤٣)	-	-	-	-	-	-	المحول خلال السنة
-	-	-	(٨٩٧١٨٤٤)	-	(٨٩٧١٨٤٤)	-	(٦٩٥٩٠٧)	٤٣٣٩٢٠٧	٥٣٢٨٥٤٤	-	-	المحول الى الاحتياطي
(١٢٥٠٠٠٠٠)	-	(١٢٥٠٠٠٠٠)	(١٢٥٠٠٠٠٠)	-	(١٢٥٠٠٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة (إيضاح ٢٤)
-	-	-	(١٠١١٧٧٤٣)	-	(١٠١١٧٧٤٣)	١٠١١٧٧٤٣	-	-	-	-	-	خسائر متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٨٤٥٦٤٣٢٥	٨٤٥٦٤٣٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حصة غير المساهمين من الاستحواذ على شركة تابعة
٤٣٧٥٠٠٠٠	-	٤٣٧٥٠٠٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٨٧٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	الزيادة في رأس المال
(٨٢٤٠٨٧)	(٢٣٦٧٨٤)	(٥٨٧٣٠٣)	(٥٨٧٣٠٣)	-	(٥٨٧٣٠٣)	-	-	-	-	-	-	رسوم زيادة رأس المال
٤٥٨٥١١٠٣٣	٨٧٨٨٧٩٨٥	٣٧٠٦٢٣٠٤٨	٤٣٢٤٣٣٥٣	٥٠٩٧٥٧١	٣٨١٤٥٧٨٢	١٠٩١٥٨٩	١٤٠٣٤٦٧٠	٢٩٢٧١٤١٤	٤٢٦٦٨٤٩	٨٠٢١٣١٧٣	١٦٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في نهاية السنة
٢٩٣٣١٠٦٦٠	-	٢٩٣٣١٠٦٦٠	٢٨٠٧١٤٠٨	٢٥٥٢٦٨	٢٧٨١٦١٤٠	١٣٨٢٣٧٥	١٣٤٦٩٧٢٠	٢٠٧٧٦٥٥٣	٣٣١٤٧٤٣١	٧١٤٦٣١٧٣	١٢٥٠٠٠٠٠٠	الرصيد في بداية السنة
٢٩٢٦٦٩٩٣	-	٢٩٢٦٦٩٩٣	٢٩٢٣٥٨٢٢	١٣٧٠٢٦١	٢٧٨٦٥٦١	٣١١٧١	-	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(٩٦٠٩٣٨٥)	-	(٩٦٠٩٣٨٥)	-	١٢٦٠٨٥٧	٤١٥٥٦٥٤	٤١٩٢٨٧٤	-	-	المحول الى الاحتياطي
(١٢٥٠٠٠٠٠)	-	(١٢٥٠٠٠٠٠)	(١٢٥٠٠٠٠٠)	-	(١٢٥٠٠٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة (إيضاح ٢٤)
-	-	-	(١٤١٨٧١)	-	(١٤١٨٧١)	١٤١٨٧١	-	-	-	-	-	خسائر متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٢٦٠٠٠	١٢٦٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تأسيس شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
٣١٠٢٠٣٦٥٣	١٢٦٠٠٠	٣١٠٠٧٧٦٥٣	٣٥٠٥٥٩٧٤	١٦٢٥٥٢٩	٣٣٠٤٣٠٤٤٥	١٤٥٥٥٤١٧	١٤٧٣٠٥٧٧	٢٤٩٩٣٢٠٢٠٧	٣٧٣٤٠٣٠٥	٧١٤٦٣١٧٣	١٢٥٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في نهاية السنة

* لا يمكن التصرف بمبلغ ٤٥٥٩٠٨١ دينار من الأرباح المدورة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ١٦٠٢٦٧٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.
* يحظر التصرف باحتياطي مخاطر مصرفية عامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٥٣٨٤٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ والذي يمثل خسائر فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
* يحظر التصرف بمبلغ ١٠٩١٨٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ١٧٥٥٥٤١٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ والذي يمثل الرصيد لاحتياطي القيمة العادلة.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٥٢ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك الاتحاد
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	ايضاحات
دينار	دينار	
٤١٧٢٨١٨٥	٥٢١٤٤٤٤٤	التدفق النقدي من عمليات التشغيل
		الربح قبل الضرائب
		تعديلات لبنود غير نقدية:-
٦٥٣١٠٥٩	١٠٣٣٢٦٦٧	١٣ ، ١٢ إستهلاكات وإطفاءات
٨٠٩٣٥٣٥	١٥٢٢٩٢٨٥	٩ مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة
٧٥٠١٠٢	١٧٥٣٤٦٨	١٤ مخصص تدني عقارات مستملكه
(١٨٧٢٦٩)	(٤٣٢٢٠٧)	٣٢ (أرباح) موجودات مالية غير متحققة
٢٠٢٧٤١	٢٦٨٤٦٣	٣٦ خسائر بيع ممتلكات ومعدات
٣٠٧٦٦	١٠٧٤٩٦	١٩ مخصصات متنوعة
-	(١٦٩٠٠)	١١ ارباح تقييم شركة حليفة
(١٣١١٨٢٥)	(٢٧٩٦١٩٦)	تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
٥٥٨٣٧٢٩٤	٧٦٥٩٠٦٢٠	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات
		التغير في الموجودات والمطلوبات-
(٤٨٠٣٠٩٤)	١١٩٣٥١	الأرصدة مقيدة السحب
(٤٤٥١٩٤٤)	١٦٢٢٣٥٠٩	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	(٣٢٣٢٢٧١)	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	٣٠٠٠٠٠٠	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد عن ثلاثة اشهر
(١٠٥٢١٠٧٠٧)	(١١٣٢٩١٣٣٤)	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
٨١٢٤٢٩٣	(٧٣٤٩٠٢٥)	الموجودات الأخرى
٨٢٧٢٥٢٠١	٧٨٣٠٤٩٤٩	ودائع العملاء
٥٦١٩٥٣٢٤	٢٥٧٠١٠٢٤	تأمينات نقدية
٣٠٥٩٦٥٨	٦٩٢٥٨٦٥	مطلوبات أخرى
٩١٤٧٦٠٢٥	٨٢٩٩٢٦٨٨	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضرائب
(١٥٢٨٨٥٦٣)	(١٧٩٢٠٨١٩)	٢٠ ضريبة الدخل المدفوعة
٧٦١٨٧٤٦٢	٦٥٠٧١٨٦٩	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
(١٦٣٩١٥٢)	(٢١٧٨٣٠٢)	صافي شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٣٢١٦٩٣٩٦	(٩٠١٨١٦٣٦)	صافي (شراء) استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(٨٨٥١٧١٣)	(٩٤١٧٥٨٣)	شراء ممتلكات ومعدات
٢٩٩٧٨	١٦٧٢٨٤	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(٣٠٦٥٦٢٢٢)	(١٧٦٠٠٣٩)	١٣ الزيادة في موجودات غير ملموسة
-	١٦٤٨٥٤٥٨١	٤٢ النقد المتحصل نتيجة الاستحواذ
-	١٠٠٠٠	توزيعات نقدية مقبوضة في شركة حليفة
١١٨٦٤٢٨٨٧	٦١٤٩٤٣٠٥	صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
(١٢٦٦٧٦٥٢)	(١٢٤٩٨٣٩٦)	أرباح موزعة على المساهمين
٢٩٧٩٨٣٢٥	٣١٣٤٢٧٤٩	الزيادة في الاموال المقترضة
-	٣٥٠٠٠٠٠٠	زيادة رأس المال
-	٨٧٥٠٠٠٠	الزيادة في علاوة الاصدار
-	(٨٢٤٠٨٧)	رسوم زيادة رأس المال
١٢٦٠٠٠	(١٢٦٠٠٠)	حقوق غير المسيطرين
١٧٢٥٦٦٧٣	٦١٦٤٤٢٦٦	صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل
٢١٢٠٨٧٠٢٢	١٨٨٢١٠٤٤٠	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
١٣١١٨٢٥	٢٧٩٦١٩٦	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
١٩٥٦١٠٧٢٠	٤٠٩٠٠٩٥٦٧	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٤٠٩٠٠٩٥٦٧	٦٠٠١٦٢٠٣	٣٨ النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٥٢ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

(١) معلومات عامة

ان بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام ١٩٧٨. بموجب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة (١٩٦٤)، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله الى بنك خلال عام ١٩٩١.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (٤٤) والشركات التابعة.

إن أسهم البنك مدرجة ويتم التداول بها في سوق عمان المالي.

قام بنك الاتحاد خلال عام ٢٠١٧ بالاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك صفوة الإسلامي (إيضاح ٤٢).

تم إقرار القوائم المالية من مجلس إدارة البنك بتاريخ ١٨ شباط ٢٠١٨ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

(٢) أهم السياسات المحاسبية

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

٢-٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية بدءاً من ١ كانون الثاني ٢٠١٧:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) - "قائمة التدفقات النقدية" - الإفصاحات

تشمل التعديلات المحدودة ما تعلق بإضافة بعض الايضاحات حول المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية والتي تشمل التغييرات النقدية وغير النقدية (مثل أرباح أو خسائر العملات الأجنبية). لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) "ضريبة الدخل": الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر غير المعترف بها

تشمل التعديلات المحدودة ما تعلق بقانون ضريبة الدخل وإذا ما كان يقيد مصادر الربح الضريبي والتي يمكن الاستفادة منها لتخفيض الفروقات الزمنية المؤقتة عند عكسها. بالإضافة إلى بعض التعديلات المحدودة الاخرى، لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

٣-٢ أهم السياسات المحاسبية-

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك قادراً على ادارة الأنشطة الرئيسية للشركات التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركات التابعة او يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال سلطته على الشركات التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة:

- يمتلك البنك ما نسبته ٥٨٪ من رأسمال شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار مساهمة خاصة محدودة /الاردن البالغ ٢٨٠٣٩٠٠٠٠ دينار كما ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ . قام البنك بتأسيسها بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ . خلال العام ٢٠١٧ استحوذت شركة الاتحاد الإسلامي على ما نسبته ٦١٫٨٪ من رأسمال بنك صفوة الإسلامي (شركة مساهمة عامة محدودة) البالغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (إيضاح ٤٢).

- يمتلك البنك ما نسبته ١٠٠٪ من رأسمال شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية/ الاردن البالغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ . تقوم الشركة بأعمال الوساطة المالية. قام البنك بتأسيسها بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٠٦ وباشرت الشركة ممارسة أعمالها في الاول من تموز ٢٠٠٦ .

- يمتلك البنك ما نسبته ١٠٠٪ من رأسمال شركة الاتحاد للتأجير التمويلي محدودة المسؤولية/ الاردن البالغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ . قام البنك بتأسيسها بتاريخ ٢١ كانون ثاني ٢٠١٦ .

- يتم اعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، اذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

- في حال اعداد قوائم مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم اظهار الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعليا انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة وتمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي سيتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.
- يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي الى عدم امكانية استرداد الاصل أو جزء منه، ويتم قيد اي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.
- يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- لا يجوز اعادة تصنيف اي موجودات مالية من/ الى هذا البند الا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع اي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والافصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها بغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.
- يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحدة عند الشراء) وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحدة.
- لا يجوز اعادة تصنيف اي موجودات مالية من/ الى هذا البند الا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.
- يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة.
- لا تخضع هذه الموجودات لإختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة.

تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة

التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة او محددة قدمها البنك في الاساس او جرى اقتناؤها وليس لها اسعار سوقية في اسواق نشطة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني، أو وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في الدول التي يتواجد للبنك فيها فروع او شركات تابعة ايها اشد.

يتم شطب التسهيلات والتمويلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها ب تنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - الى قائمة الدخل الموحدة، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الادوات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير .
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة/ المدفوعة في قائمة الدخل الموحدة.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية واية مخاطر او منافع متوقعة عند تقرير قيمة الادوات المالية وفي حال وجود أدوات مالية يعتد بقياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم اظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تتدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصيلي.

يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحدة كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل الموحدة ولأدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الأخر .

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

%	
٢ - ٤	مباني
٧-١٥	معدات وأجهزة وأثاث
١٥	وسائط نقل
٢٠	أجهزة الحاسب الآلي
٢٥ - ٢٠	أخرى

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغيير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لايعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتنزيل لاغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلد الذي يعمل فيه البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

التفاصيل

يتم اجراء تفاصيل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التفاصيل او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الفوائد والعمولات المعلقة.

يتم الاعتراف بالمصاريف على اساس مبدأ الاستحقاق.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بإرباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات والتمويلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحدة. اما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد يتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي و رخصة بنك صفوة وودائع العملاء ونقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من ٣ إلى ٧ سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم اطفاءها.

تملك شركات تابعة والشهرة -

يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.

يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة او بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المملوكة بعد انقاص قيمة التدني.

تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك

استثمار في شركات حليفة

الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بالكلفة، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفاءها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الاجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من البنك المركزي الأردني.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية، وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلقة بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها.

(٣) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة: يتم مراجعة مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعية من قبل البنك المركزي الاردني ومعايير التقارير المالية الدولية.
- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقيدين معتمدين لغايات احتساب التدني من قيمة الاصل. ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- يتم قيد التدني في قيمة الفترة ورخصة بنك صفوة الإسلامي اذا وجد أي دليل على ذلك او عندما يتطلب اجراء اختبار تدني للاستحقاق في القيمة وتقوم الإدارة باستخدام الاجتهاد في مراجعتها ان كان هناك أي تدني في القيمة العادلة في اختبار التدني.
- تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم اخذ خسارة التدني(ان وجدت) الى قائمة الدخل الموحدة للسنة.
- مخصص ضريبة الدخل: يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأئمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- مخصصات قضائية: لمواجهة أية التزامات قضائية يتم أخذ مخصصات لهذه الالتزامات استناداً لرأي المستشار القانوني في البنك.

(٤) نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٣٤٠.٩١١.٠٥٣	٥٥٨.٢٦٦.٣٢٥	نقد في الخزينة
١١.٤٩١.٩٧٩	٥٥.٧٥٩.٠٠٨	أرصدة لدى البنك المركزي:
١٠٧.٠٠٠.٠٠٠	٤٥.٠٠٠.٠٠٠	- حسابات جارية وتحت الطلب
١٢٩.٢٦١.٤٢٧	١٨١.٧٢٥.٩١٠	- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
		- متطلبات الاحتياطي النقدي
٢٨١.٨٤٤.٤٥٩	٣٣٨.٣١١.٧٤٣	المجموع

- بإستثناء الارصدة مقيدة السحب لمتطلبات الاحتياطي النقدي ، لا يوجد ارصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ و ٢٠١٦.
- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ و ٢٠١٦ .

بنك الاتحاد
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(٥) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٧٦٩٣٢٢٠٧٠	٢٢٩٦٥٠٣٤٦	١٧٦٩٣٢٢٠٧٠	٢٢٩٠٣٦٥٠٠	-	٦١٣٨٤٦	حسابات جارية وتحت الطلب
						ودائع تستحق خلال فترة ٣
٨١٩٥٧٧٩١	٩٦٤٢٥٥٢٨	٤١٩٧٦٦٩١	٩٦٤٢٥٥٢٨	٣٩٩٨١١٠٠	-	شهور أو أقل
٢٥٨٨٨٩٨٦١	٣٢٦٠٧٥٨٧٤	٢١٨٩٠٨٧٦١	٣٢٥٤٦٢٠٢٨	٣٩٩٨١١٠٠	٦١٣٨٤٦	المجموع

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد او عوائد مبلغ ٤٨٠٦٤٧٣٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٤٧٧٥٥٣١١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.
- بلغت الارصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية مبلغ ٨٤٩٧٤٩٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٨٦١٦٨٤٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

(٦) ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	فترة الاستحقاق
-	٤٢٦١٥٩٨	-	٤٢٦١٥٩٨	-	-	من ٣ شهور الى ٦ شهور
-	٤٠٦٣٥٠٠	-	١٠٦٣٥٠٠	-	٣٠٠٠٠٠٠	اكثر من سنة
-	٨٣٢٥٠٩٨	-	٥٣٢٥٠٩٨	-	٣٠٠٠٠٠٠	المجموع

لا يوجد ايداعات مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ و ٢٠١٦

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(٧) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
٣٦١٠٢٠٠	-	سندات خزينة اجنبية مدرجة في الأسواق المالية
١٤١٤١٥٩٩	-	سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية
٣٥٩٤٩٦٢	٣٦٥٨٩٤٨	اسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية
١٩٥٣٨٢١	٣٨٥٠٣٣٢	صناديق استثمارية
٢٣٣٠٠٥٨٢	٧٥٠٩٢٨٠	المجموع
		تحليل السندات:
١٧٧٥١٧٩٩	-	ذات عائد ثابت
-	-	ذات عائد متغير
١٧٧٥١٧٩٩	-	

(٨) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
٢٧١١٢٩٦٥	٢٦٧٥١١٣١	اسهم شركات
٢٧١١٢٩٦٥	٢٦٧٥١١٣١	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
١٤١٤٣٨٩	٤١٢٦٦٠٥	اسهم شركات
١٤١٤٣٨٩	٤١٢٦٦٠٥	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
٢٨٥٢٧٣٥٤	٣٠٨٧٧٣٦	مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- بلغت الخسائر المحولة إلى الأرباح المدورة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبلغ ١١٧٧٤٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ١٤١٨٧١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ .
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية مبلغ ٩٣٨٧٧٢ دينار خلال عام ٢٠١٧ مقابل ١٢٧١٨٣٨ دينار خلال عام ٢٠١٦ .
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية للأسهم المباعة مبلغ ١٠٨٠٠ دينار .

(٩) تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦ دينار	٢٠١٧ دينار	
١١١٩٧٤٩٨	١١٧٢٧٣٦٥	الأفراد (التجزئة)
١٥٨٥٧٨٦٢٧	٣٤٦٦٢٦٩١٧	حسابات جارية مدينة
٦١٠٣٠٧٤	٧٩٦٧٠٥٠	قروض وكمبيالات *
		بطاقات ائتمان
٣٠١٨٥٧٤٦	٥٨٢٦٢٤٨٤٨	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
١٤١٢٣٥٦٥٠	١٢١٧٧٨٥٢٨	حسابات جارية مدينة
٧٠٧٩٢٢٧٢٤	٨٣٥٣٢٦٤٣٨	قروض وكمبيالات *
		منشآت صغيرة ومتوسطة
٣٠٧٨٧٧٤٣	٣٧٢٥٦٠٠٥	حسابات جارية مدينة
٧٥٤٦٤٧٤٦	٩٤٠٧٧٥١٥	قروض وكمبيالات *
٢٦٨٤٨٧٦٠	١٣٥٣٠٧٨٤٣	الحكومة والقطاع العام
١٤٥٩٣٢٤٥٦٨	٢١٧٢٦٩٢٥٠٩	المجموع
١٥١٨٩٩١٩	١٦٠٦٨٥٧٠	ينزل: فوائد وعوائد معلقة
٥٨٤٦٨٥٦١	٧٢٢٩٥٩٥٠	ينزل: مخصص تدنى تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
١٣٨٥٦٦٦٠٨٨	٢٠٨٤٣٢٧٩٨٩	صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ١٨٧٤٩٩٢ ر دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٧٦١٧٨٠ ر دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة مبلغ ١٠٧٤٨١٠٠٨ ر دينار أي ما نسبته (٤٩٥٪) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٩٩٣٥٣٠٦١ ر دينار أي ما نسبته (٦٨١٪) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة ٩١٤١٢٤٣٨ ر دينار أي ما نسبته (٤٢٤٪) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٨٤١٦٣١٤٢ ر دينار أي ما نسبته (٥٨٣٪) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها مبلغ ١٠٧٣٣١٣٩٩ ر دينار أي ما نسبته (٤٩٤٪) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٦٩٩١٠ ر دينار أي ما نسبته (٠٠٥٪) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

- بلغت التسهيلات الإسلامية مبلغ ٦٧٨٣٠٢٣٤٦ ر دينار أي ما نسبته (٣١٢٢٪) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة:

الاجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية	المنشآت الصغيرة والممتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
- ٢٠١٧						
٥٨٤٦٨٥٦١	٣٥٣٥١٧٨	١٣٩٧٨٢٨	٤٥٠٣٨٦٤٥	٣٧٩٣٢٤٢	٤٧٠٣٦٦٨	الرصيد في بداية السنة
٩٠٦٦٤٧٨	-	-	٧٩٥٧٧٤٥	-	١٠٨٧٣٣	الناتج عن استحواد بنك صفوة الاسلامي
(٨٤٣٣٥٨)	-	-	(٨٤٣٣٥٨)	-	-	الفائض من مخصصات شركة تابعة
١٥٢٢٩٢٨٥	-	٢٧٩٣٣٣٣	١٠٧١٩٢١٦	(٩٠٩٣٧)	١٨٠٧٦٧٣	المقتطع (المسترد من) خلال السنة من الايرادات
(٩٦٢٥٠١٦)	-	(٥١٩٧٨)	(٩٥٦٨١٤٣)	(٢٢١٣)	(١٩٨٢)	الديون المشطوبة
٧٢٢٩٥٩٥٠	٣٥٣٥١٧٨	٤١٣٩١٨٣	٥٣٣٠٣٤٠٥	٣٧٠٠٩٢	٧٦١٨٠٩٢	الرصيد في نهاية السنة
١٦٧٠٧٢٥	-	٣٦٦٣٠	١٤٢٠١٩٤	١٠٣٠٧	٢٠٣٥٩٤	اجمالي المخصصات على أساس المحفظة - تحت المراقبة
						اجمالي المخصصات على أساس العميل الواحد - غير
٧٠٦٢٥٢٢٥	٣٥٣٥١٧٨	٤١٠٢٥٥٣	٥١٨٨٣٢١١	٣٦٨٩٧٨٥	٧٤١٤٩٩٨	العاملة
٧٢٢٩٥٩٥٠	٣٥٣٥١٧٨	٤١٣٩١٨٣	٥٣٣٠٣٤٠٥	٣٧٠٠٩٢	٧٦١٨٠٩٢	
- ٢٠١٦						
٥٤٦٩٤٧٣٩	٣٥٥٠٦٧٨	١٠٨٢٧٦٩	٤٤٨٦٣٢٠٩	٢٠٦٧١٩٢	٣١٣٠٨٩١	الرصيد في بداية السنة
٨٠٩٣٥٣٥	(١٥٥٠٠)	٤١٤٨٢٥	٤٣٣١١٩١	١٧٤٩٠٨٩	١٦١٣٩٣٠	المقتطع (المسترد من) خلال السنة من الايرادات
(٤٣١٩٧١٣)	-	(٩٩٧٦٦)	(٤١٥٥٧٥٥)	(٢٣٠٣٩)	(٤١٠٥٣)	الديون المشطوبة
٥٨٤٦٨٥٦١	٣٥٣٥١٧٨	١٣٩٧٨٢٨	٤٥٠٣٨٦٤٥	٣٧٩٣٢٤٢	٤٧٠٣٦٦٨	الرصيد في نهاية السنة
١٠٤٦١٦٩	-	٧٧١٤	٩٦٨٨٣٧	٤٨٤٣	٦٤٧٧٥	اجمالي المخصصات على أساس المحفظة - تحت المراقبة
						اجمالي المخصصات على أساس العميل الواحد - غير
٥٧٤٢٢٣٩٢	٣٥٣٥١٧٨	١٣٩٠١١٤	٤٤٠٦٩٨٠٨	٣٧٨٨٣٩٩	٤٦٣٨٨٩٣	العاملة
٥٨٤٦٨٥٦١	٣٥٣٥١٧٨	١٣٩٧٨٢٨	٤٥٠٣٨٦٤٥	٣٧٩٣٢٤٢	٤٧٠٣٦٦٨	

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ ١٠٠١٧٦٢٢٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٧٨١٠٣٢٢٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

- تم خلال عام ٢٠١٧ شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة بمبلغ ٩٦٢٥٠١٦ دينار وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص مقابل ٤٣١٩٧١٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

الفوائد والعوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد والعوائد المعلقة:

الاجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						٢٠١٧ -
١٥١٨٩٩١٩	١١٥٥٦٢	٤٥٩٨٧٧	٨٩٨٣٨٣٩	٤٤٤٠٥٢٢	١١٩٠١١٩	الرصيد في بداية السنة
٦٣٩٤١٠	-	-	٤٨٩٠٨٤	-	١٥٠٣٢٦	الناتج عن استحواد بنك صفوة الاسلامي
٢٩٦٣٧٧٧	-	٣٢٥٤٩٤	١٣١٢٤٧٧	٧٠٧٣٠٤	٦١٨٥٠٢	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
٢٣٥٣١٢١	-	٥٠٩٨٣	١٧٥٦٢٦٥	٣٠١٤٥٦	٢٤٤٤١٧	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للايرادات
٣٧١٤١٥	-	٣١٣١٣	٢٥٠١٣٤	٣٦٨٤٦	٥٣١٢٢	ينزل: الفوائد والعوائد المعلقة التي تم شطبها
١٦٠٦٨٥٧٠	١١٥٥٦٢	٧٠٣٠٧٥	٨٧٧٩٠٠١	٤٨٠٩٥٢٤	١٦٦١٤٠٨	الرصيد في نهاية السنة
						٢٠١٦ -
١٣٠١٥٥٠٥	١١٥٥٦٢	٣٦٥١٣٥	١٠٨٢٨٧٨٣	١٠٢٧٨٥١	٦٧٨١٧٤	الرصيد في بداية السنة
٧٠٧٦٤٦٤	-	٢١١٦٣٤	٢٢٣٠٠٦٤	٣٨٩٨٨٦٧	٧٣٥٨٩٩	يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
٣٩٦٩٨٩١	-	٨٠٠٩٦	٣٢٤٦١١٩	٤٦٦١٤٤	١٧٧٥٣٢	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للايرادات
٩٣٢١٥٩	-	٣٦٧٩٦	٨٢٨٨٨٩	٢٠٠٥٢	٤٦٤٢٢	ينزل: الفوائد والعوائد المعلقة التي تم شطبها
١٥١٨٩٩١٩	١١٥٥٦٢	٤٥٩٨٧٧	٨٩٨٣٨٣٩	٤٤٤٠٥٢٢	١١٩٠١١٩	الرصيد في نهاية السنة

(١٠) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالاصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:
٣٢٠٤٩٦١	٣٣٣٥٢٤٤١	سندات خزينة أجنبية
٢٠٠٤٨٠٩٠	٤٦٠٥٨٨٤٧	سندات واسناد قروض شركات
		موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:
٤٢٣٥٦٤٠٢٨	٤٩٦١٨٧٩٦٥	سندات مالية حكومية وبكفالتها
٣٣٢٣٦٢٥٠	٤٣٤٨٧٥٠٠	سندات واسناد قروض شركات
٤٨٠٤٥٣٣٢٩	٦١٩٠٨٦٧٥٣	مجموع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٨٤٣١٢٥	١٣٩٠٦٢٥	مخصص تدني موجودات مالية بالتكلفة المطفأة *
٤٧٩٦١٠٢٠٤	٦١٧٦٩٦١٢٨	مجموع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة بالاصافي
		تحليل السندات:
٤٦٧٧٤٦٤٩٦	٦١٨٠٠٠٤٢٥	ذات عائد ثابت
١٢٧٠٦٨٣٣	١٠٨٦٣٢٢٨	ذات عائد متغير
٤٨٠٤٥٣٣٢٩	٦١٩٠٨٦٧٥٣	المجموع

- إن استحقاق السندات يمتد من فترة شهر ولغاية ١٠ سنوات، ولها دفعات ثابتة.

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

* فيما يلي الحركة على مخصص التدني في الموجودات المالية بالنكفأة المطفأة:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٢٥٠.٠٠٠	٨٤٣.١٢٥	رصيد بداية السنة
٥٩٣.١٢٥	٥٤٧.٥٠٠	الإضافات
٨٤٣.١٢٥	١.٣٩٠.٦٢٥	رصيد نهاية السنة

(١١) استثمار في شركة حليفة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٣١ كانون الأول ٢٠١٧	طبيعة النشاط	نسبة الملكية	بلد الإقامة	اسم الشركة
-	٣٧٧.٢٦٢	صناعية	٢٥%	الأردن	الشركة الاردنية لتجهيز الاسمدة

فيما يلي الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركة الحليفة:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
-	٣٧٠.٣٦٢	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الإسلامي
-	١٦.٩٠٠	حصة المجموعة من أرباح السنة
-	(١٠.٠٠٠)	توزيعات نقدية مقبوضة
-	٣٧٧.٢٦٢	الرصيد في نهاية السنة

ان تفاصيل موجودات ومطلوبات الشركة الحليفة كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
-	١.٩٠٥.٠٩٦	مجموع الموجودات
-	٣٩٦.٠٥٢	مجموع المطلوبات
-	١.٥٠٩.٠٤٤	صافي الموجودات

بنك الاتحاد
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(١٢) ممتلكات ومعدات - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	أجهزة الحاسب		معدات وأجهزة		أراضي	٢٠١٧ - الكلفة:
	الآلي	وسائط نقل	وأثاث	مباني		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٦٠٠١٦١٠٩	٦٩٤٠٦٧٧	٨٥١٠٧٦	٢٨٣٢٤٨٧٠	٩١٣٨٢٥٠	١٤٧٦١٢٣٦	الرصيد في بداية السنة
٣٢٦٧٤٨٥٧	٢٧٩٣٠٠١	٣٠٢٩٤٤	١١٢٨١٩١٦	١٣٤٠٣٤٣٩	٤٨٩٣٥٥٧	الناتج عن استحواد بنك صفوة الإسلامي *
١٠٦٣٣٣٣٥	٢٦٢٣١٠٧	٣٩٦٠٠٠	٦٤٨٢٨٦١	١٠٧٥٧٢	١٠٢٣٧٩٥	اضافات
(١٤١٨٩٥٥)	(٣٤٨٩٤٨)	(٣٤٥٥٢٣)	(٧٠٥٠٢٥)	(١٩٤٥٩)	-	استيعادات
١٠١٩٥٥٣٤٦	١٢٠٠٧٨٣٧	١٢٠٤٩٩٧	٤٥٣٨٤٦٢٢	٢٢٦٢٩٨٠٢	٢٠٦٧٨٥٨٨	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم:						
٢١٦٣٧٨٠٦	٤٤٤٦٨٦٣	٥٥٥٤٠٦	١١٠٤٧٦٧٤	٥٥٨٧٨٦٣	-	الإستهلاك المتراكم في بداية السنة
٩٢٠٣٧٦٦	١٦١٧٣٤٩	١٥٦٧٤٨	٦٥٣٠٠٧٣	٨٩٩٥٩٦	-	الناتج عن استحواد بنك صفوة الاسلامي
٦٨٢٦٥٦٦	١٦١٥٢٤٥	١٤٩٨١٢	٤٦٢٩٨٣٠	٤٣١٦٧٩	-	استهلاك السنة
(٩٨٣٢٠٨)	(٣٤٤٨٣٦)	(٢٢٩٧٦٣)	(٣٩١٥٧٦)	(١٧٠٣٣)	-	استيعادات
٣٦٦٨٤٩٣٠	٧٣٣٤٦٢١	٦٣٢٢٠٣	٢١٨١٦٠٠١	٦٩٠٢١٠٥	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
٦٥٢٢٠٤١٦	٤٦٧٣٢١٦	٥٧٢٢٩٤	٢٣٥٦٨٦٢١	١٥٧٢٧٦٩٧	٢٠٦٧٨٥٨٨	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
٥٧٤٧٦٤٤	٤٤٠٨٣١	-	٥١١٠٨١٣	-	١٩٦٠٠٠	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات **
٧٠٩٦٨٠٦٠	٥١١٤٠٤٧	٥٧٢٢٩٤	٢٨٦٧٩٤٣٤	١٥٧٢٧٦٩٧	٢٠٨٧٤٥٨٨	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة

* يتضمن هذا البند الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة الناتجة عن استحواد على بنك صفوة الإسلامي (إيضاح ٤٢).

** تتضمن دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات مبلغ ١٠٧٠٧٢٧٠ دينار ناتج عن استحواد بنك صفوة الإسلامي.

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						- ٢٠١٦
						الكلفة:
٥٢٧٥٩٨٠٩	٥٦٣٢٧٥٨	٨٥١٠٦٧	٢٤٣٤٢٥٥١	٩٤١٨٢٤٨	١٢٥١٤٦٨٥	الرصيد في بداية السنة
٨٥٦٣٧٧٨	١٤٠٣٣١١	٣١٥٠٠	٤٨١٥٣٩٨	٦٧٠١٨	٢٢٤٦٥٥١	إضافات
(١٣٠٧٤٧٨)	(٩٥٣٩٢)	(٣١٩٩١)	(٨٣٣٠٧٩)	(٣٤٧٠١٦)	-	استبعادات
٦٠٠١٦١٠٩	٦٩٤٠٦٧٧	٨٥١٠٧٦	٢٨٣٢٤٨٧٠	٩١٣٨٢٥٠	١٤٧٦١٢٣٦	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم:
١٨٨٦٥٩٣٧	٣٥١٢٧٨٤	٤٦٧٤١٤	٩١٢٥٢٥٣	٥٧٦٠٤٨٦	-	الإستهلاك المتراكم في بداية السنة
٣٨٤٦٦٢٨	١٠٢٦٠٣٢	١١٣٩٩٢	٢٥٣٢٢٥٧	١٧٤٣٤٧	-	استهلاك السنة
(١٠٧٤٧٥٩)	(٩١٩٥٣)	(٢٦٠٠٠)	(٦٠٩٨٣٦)	(٣٤٦٩٧٠)	-	استبعادات
٢١٦٣٧٨٠٦	٤٤٤٦٨٦٣	٥٥٥٤٠٦	١١٠٤٧٦٧٤	٥٨٧٨٦٣	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
٣٨٣٧٨٣٠٣	٢٤٩٣٨١٤	٢٩٥٦٧٠	١٧٢٧٧١٩٦	٣٥٥٠٣٨٧	١٤٧٦١٢٣٦	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
٥٨٩٢٦٦٩	١١٤٢٨١	-	٥٧٧٤٢٨٧	٤١٠١	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
٤٤٢٧٠٩٧٢	٢٦٠٨٠٩٥	٢٩٥٦٧٠	٢٣٠٥١٤٨٣	٣٥٥٤٤٨٨	١٤٧٦١٢٣٦	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بمبلغ ١٠٥٠٨٥٢٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٥٧١٥٦٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وما زالت مستخدمة من البنك والشركات التابعة.

(١٣) موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	أخرى*	الشهري*	رخصة بنك (قيمة عادلة)*	أنظمة حاسوب وبرامج	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					- ٢٠١٧
٥٨٩١٢٢٣	-	-	-	٥٨٩١٢٢٣	رصيد بداية السنة
١٦٨٠٠٠٧٨	٣٧٤٩٠٠٠	١٣٨٠٥١٢	٩٩٢٨٠٠٠	١٧٤٢٥٦٦	الناتج عن استحواد بنك صفة الإسلامي*
١٧٦٠٠٣٩	-	-	-	١٧٦٠٠٣٩	إضافات
(٣٥٠٦١٠١)	(٦٢٤٨٣٣)	-	-	(٢٨٨١٢٦٨)	الاطفاء للسنة
٢٠٩٤٥٢٣٩	٣١٢٤١٦٧	١٣٨٠٥١٢	٩٩٢٨٠٠٠	٦٥١٢٥٦٠	رصيد نهاية السنة
					- ٢٠١٦
٥٥١٠٠٣٢	-	-	-	٥٥١٠٠٣٢	رصيد بداية السنة
٣٠٦٥٦٢٢	-	-	-	٣٠٦٥٦٢٢	إضافات
(٢٦٨٤٤٣١)	-	-	-	(٢٦٨٤٤٣١)	الاطفاء للسنة
٥٨٩١٢٢٣	-	-	-	٥٨٩١٢٢٣	رصيد نهاية السنة

* تمثل هذه البنود الموجودات غير الملموسة نتيجة استحواد المجموعة على بنك صفة الإسلامي خلال عام ٢٠١٧، بالإضافة الى ذلك يمثل بند الموجودات غير الملموسة (أخرى) القيمة العادلة لودائع عملاء أساسية كأصل غير ملموس والناتج من عملية توزيع مبلغ شراء بنك صفة الإسلامي (إيضاح ٤٢).

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(١٤) موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٢٤٨٩٧٢٧	١٠٥٩٢٢٢٠	فوائد وعوائد وإيرادات برسبم القبض
١٧٥١٧٧٦	٣٨٠٣١٢٩	مصروفات مدفوعة مقدماً
٢٧٤١٤١٥٧	٣١٩٩٢٥٥٤	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة*
١٤٨٠	١٨٤٣٤	حوالات وشيكات برسبم التحصيل
٩٦٩٠٦٦	١٦١٣٦٠	شيكات مقاصة
٣٩١٣٠٧٤	٥١٧٤٣١١	تأمينات كفالات مدفوعة
٧٠٨٠٠٠	٦٧٩٣٣٤٣	أوراق تجارية مخصصة
٢٨٧٦٨٥٣	٣٧٦٦٤١٢	أخرى
٥٠١٣٦٨٣٣	٦٢٣٠١٧٦٣	المجموع

* فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٣١٧٢٩٠٣٩	٢٧٤١٤١٥٧	رصيد بداية السنة
-	٣٩٦٩٣٥٥	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي
٦٨٧٣٣٦	٤١١٠٧٨٣	اضافات
(٤٢٥٢١١٦)	(١٧٤٨٢٧٣)	استبعادات
(٧٥٠١٠٢)	(١٧٥٣٤٦٨)	خسارة التندني
٢٧٤١٤١٥٧	٣١٩٩٢٥٥٤	رصيد نهاية السنة

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تندني العقارات المستملكة:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٨٤٣٢٢٢٨	١٥٩٣٣٣٠	رصيد بداية السنة
-	٣٤٣٤٤١	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي
٧٥٠١٠٢	١٧٥٣٤٦٨	المقتطع من الإيرادات
١٥٩٣٣٣٠	٣٢٩٠٢٣٩	رصيد نهاية السنة**

تتطلب تعليمات البنك المركزي التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها الى البنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ الاحالة للبنك المركزي الاردني في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد اقصى .

** بلغ مخصص التندني مقابل العقارات المستملكة مبلغ ١٧٩٠٨٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ كما بلغ مخصص العقارات التي تملكها البنك لمدة تزيد عن (٤) سنوات مبلغ ٢٦٠٩٣٦٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(١٥) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦			٢٠١٧		
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٤٧٤٧١,٠٨٨	٤٧٣٦٧,١٨٢	١٠٣,٩٠٦	٣٤٤١٦,٨٦٨	٣٤٤١٦,٨٤٠	٢٨
٧٥٦٣٦,٨٢٠	٦٢٦٠٠,٤٣٢	١٣,٠٣٦,٣٨٨	٢٤٤٥٧,٠٥٢	٢١٤٥٧,٠٥٢	٣,٠٠٠,٠٠٠
١٢٣,١٠٧,٩٠٨	١,٠٩,٩٦٧,٦١٤	١٣,١٤٠,٢٩٤	٥٨,٨٧٣,٩٢٠	٥٥,٨٧٣,٨٩٢	٣,٠٠٠,٠٢٨

(١٦) ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	الحكومة والقطاع		منشآت صغيرة		شركات كبرى	أفراد
	العام	الحكومة والقطاع	ومتوسطة	شركات كبرى		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٥٦٢,١٤٢,٩٣٥	٣,٨٧٣,٤٩٥	٧١,٦٩٢,٥٢٢	٢٣١,٩٥٥,٥٢٤	٢٥٤,٦٢٠,٨٩٤	٢٥٤,٦٢٠,٨٩٤	حسابات جارية وتحت الطلب
٥٤٥,٦٥٢,٣٠٦	١٧,١١٠,٥٥٠	٦,٣٢٧,٤١٩	١٠,١٢٦,٧٨١	٥١٢,٠٨٧,٥٥٦	٥١٢,٠٨٧,٥٥٦	ودائع توفير
١,٤٠٠,٩٠٩,٨٤٠	١٨٤,٦٦١,١٠٠	٩١,٨٦٢,١٢٧	٣٢٨,٢٠٢,٥٢٩	٧٩٥,٦٨٤,٠٨٤	٧٩٥,٦٨٤,٠٨٤	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
١٨٣,١٣١,٣٤٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٩٧,٢٢٤	١٥,٣٧٩,٠٠٠	١٥٣,٦٥٥,١١٦	١٥٣,٦٥٥,١١٦	شهادات ايداع
٢,٦٩١,٣٣٥,٩٢١	٢١٣,٦٤٥,١٤٥	١٧٥,٩٧٩,٢٩٢	٥٨٥,٦٦٣,٨٣٤	١,٧١٦,٠٤٧,٦٥٠	١,٧١٦,٠٤٧,٦٥٠	المجموع
٤٠٨,٤٢١,٩٩٨	٦,٦٢١,٧٨٨	٤٦,٦٦٩,٦٢٧	١٧٣,٥٠٠,٦٥٧	١٨١,٦٢٩,٩٢٦	١٨١,٦٢٩,٩٢٦	حسابات جارية وتحت الطلب
٣٥٠,٧٦٨,١٢٥	١,٤٠٢,٨٩٧	٤,٣٨٨,٧٦٩	١١,٧٩٦,٦٦٢	٣٣٣,١٧٩,٧٩٧	٣٣٣,١٧٩,٧٩٧	ودائع توفير
٩٩٨,٥٦٨,٧٣٣	٢١٣,٧٧١,٣٢٩	٢٦,١٧١,٠٠٩	٣٧٩,١٣٩,٥٣١	٣٧٩,٤٨٦,٧٦٤	٣٧٩,٤٨٦,٧٦٤	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٩٩,٠١٤,٧٥٠	-	١,٤٣٥,٩٧٠	-	٩٧,٥٧٨,٧٨٠	٩٧,٥٧٨,٧٨٠	شهادات ايداع
١,٨٥٦,٧٧٣,٦٠٦	٢٢١,٧٩٦,٠١٤	٧٨,٦٦٥,٤٧٥	٥٦٤,٤٣٦,٨٥٠	٩٩١,٨٧٥,٢٦٧	٩٩١,٨٧٥,٢٦٧	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية و القطاع العام داخل المملكة مبلغ ٢١٣,٦٤٥,١٤٥ دينار أي ما نسبته (٧,٩٤٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٢٢١,٧٩٦,٠١٤ دينار أي ما نسبته (١١,٩٥٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد او عوائد مبلغ ٥٧٣,١٥٥,١٦٤ دينار أي ما نسبته (٢١,٣٠٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٣٩٢,٢٣٩,٥٣٨ دينار أي ما نسبته (٢١,١٢٪) من إجمالي الودائع ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) مبلغ ١,٠٦٨,١٠٠ دينار أي ما نسبته (٠,٤٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٥٦٦,٥٠٧ دينار أي ما نسبته (٠,٣٪) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.
- بلغت الودائع الجامدة مبلغ ٦٥٩,٤٦٥,٣٣٣ دينار أي ما نسبته (٢,٤٥٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٤٥٠,٢٨١,٦٦٩ دينار أي ما نسبته (٢,٤٣٪) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.
- تشمل ودائع العملاء مبلغ ٦٤٧,٩٢١,١٣٩ دينار والذي يمثل استثمارات العملاء المشتركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(١٧) تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٨٢٥٨٥٣٦٦	٩٨٨٣٧٠٦٨	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
٨٣٠٦٠٣٤	١٠١٨٧٤٤٣	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
٥٠٦٩٨٢	٤٠١٥٤٦	تأمينات التعامل بالهامش
٥٤١١٠٦	٦٠٤٩٠٥٣	تأمينات أخرى
<u>١٧٦١٦٣٤٨٨</u>	<u>٢١٠٨٨٧١٠</u>	المجموع

(١٨) أموال مقترضة

تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	
			المتبقية	الكلية		
						- ٢٠١٧
١٠٠٪ - ٢٧٥٪	كمبيالات بنكية	شهرية	٣١١٨	٤٥٩٥	٢٨٧١٧٠٩٠	اقتراض من البنك المركزي الأردني
٢٢٥٪	كمبيالات بنكية	ربع سنوية	١٥	١٦	٣١٢٥٠٠	اقتراض من البنك المركزي الأردني
١٧٥٪	كمبيالات بنكية	دفعة واحدة	٤	٤	١٦٧٧٥٠٨	اقتراض من البنك المركزي الأردني
٢٠٠٪	كمبيالات بنكية	سنوية	٣	٤	١١٠٠٠٨	اقتراض من البنك المركزي الأردني
لايبور ٦ اشهر		نصف سنوية اعتباراً من ١٥ أيلول ٢٠١٨	٤٠	٤٠	٦٠٠٠٠٠٠	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
١٨٠٪	كمبيالات بنكية					الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
٢٥٠٪	كمبيالات بنكية	نصف سنوية	١٤	١٥	٢٧٩٠٠٠٠	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
٣٠٠٪	كمبيالات بنكية	نصف سنوية	٨٤	٨٤	١٥٨٩١٥١	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
٥٢٥٪	كمبيالات بنكية	نصف سنوية	٦	٦	٦٥٧٨٥٧١	الأردنية لإعادة التمويل العقاري
٤٥٠٪ - ٦٠٠٪	كمبيالات بنكية	دفعة واحدة	٤	٤	٤٠٠٠٠٠٠	أخرى
٦٠٠٪		شهرية، ربع سنوية	٤٧	٤٨	٤٣٧١٦٧	
					<u>٨٨٢١١٩٩٥</u>	المجموع

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	
			المتبقية	الكلية		
						- ٢٠١٦
١٧٥٪ -	كمبيالات					
٢٧٥٪	بنكية	شهرية	٢١٨٨	٣٠٦٤	١٩٢٨٩٣٣٤	اقتراض من البنك المركزي الأردني
٢٢٥٪	كمبيالات					
٢٢٥٪	بنكية	ربع سنوية	٧	١٦	٥٦٢٥٠٠	اقتراض من البنك المركزي الأردني
١٧٥٪	كمبيالات					
١٧٥٪	بنكية	دفعة واحدة	٥٤	٥٨	٢٦٨٨٥١٧	اقتراض من البنك المركزي الأردني
٢٠٠٪	كمبيالات					
٢٠٠٪	بنكية	سنوية	٤	٤	١٦٥٠١٢	اقتراض من البنك المركزي الأردني
١٧٥٪	بنكية	دفعة واحدة	٤	٤	١٦١٨٨٨٣	اقتراض من البنك المركزي الأردني
	كمبيالات	نصف سنوية اعتبارا				الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
١٨+٪	بنكية	من ١٥ أيلول ٢٠١٨	٤٠	٤٠	٦٠٠٠٠٠٠	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
٢٢٥٪	كمبيالات					
٢٢٥٪	بنكية	نصف سنوية	١٥	١٥	٣٠٠٠٠٠٠	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
٣٢٥٪	كمبيالات					
٣٢٥٪	بنكية	دفعتين	٢	٢	٣٥٤٥٠٠٠	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
٤٦٠٪	بنكية	دفعة واحدة	٢	٢	٢٠٠٠٠٠٠	المجموع
					٥٦٨٦٩٢٤٦	

- جميع المبالغ المقرضة لها دفعات ثابتة .
- تم إعادة إقراض المبالغ المقرضة لدعم الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبمتوسط سعر فائدة ٦٪ لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة ضمن برنامج السلف متوسطة الأجل.

(١٩) مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

الناتج عن استحواذ بنك	رصيد بداية السنة	صفوة الاسلامي	المكون خلال السنة	ما تم رده للايرادات	رصيد نهاية السنة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						- ٢٠١٧
	-	٢٣٨١٨	-	-	٢٣٨١٨	مخصص تعويض نهاية الخدمة
	٤٢٥١٦	٦٠٧٨٥	١١٢٤٩٦	(٥٠٠٠)	٢١٠٧٩٧	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
	٤٢٥١٦	٨٤٦٠٣	١١٢٤٩٦	(٥٠٠٠)	٢٣٤٦١٥	المجموع
						- ٢٠١٦
	١١٧٥٠	-	٣٧٢٦٦	(٦٥٠٠)	٤٢٥١٦	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
	١١٧٥٠	-	٣٧٢٦٦	(٦٥٠٠)	٤٢٥١٦	المجموع

(٢٠) ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٢ر٥٤٦ر٠٩٤	١٠ر٥٩٥ر٥٩٤	رصيد بداية السنة
-	٢ر٤٣٨ر٧٣٣	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي
(١٥ر٢٨٨ر٥٦٣)	(١٧ر٩٢٠ر٨١٩)	ضريبة الدخل المدفوعة
١٣ر٣٣٥ر٩٧٩	١٧ر٢٢٦ر٤٥٢	ضريبة الدخل المستحقة
٢ر٠٨٤	٢ر٤٣٣ر٩١٢	مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة
١٠ر٥٩٥ر٥٩٤	١٤ر٧٧٣ر٨٧٢	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٣ر٣٣٥ر٩٧٩	١٧ر٢٢٦ر٤٥٢	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
٢ر٠٨٤	٢ر٤٣٣ر٩١٢	مخصص ضريبة دخل عن سنوات سابقة
(٨٤٥ر٧٠٠)	(٢ر٣١٤ر٩٠٣)	إطفاء موجودات ضريبة مؤجلة
١٢ر٤٩٢ر٣٦٣	١٧ر٣٤٥ر٤٦١	

بنك الاتحاد
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

ج- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٤١٧٢٨١٨٥	٥٢١٤٤٥٤٤	الربح المحاسبي
(٦٧٩٢٤٥٨)	(٧٩٨٨٠٨٢)	ارباح غير خاضعة للضريبة
٤٣٩٥٩٩٠	٧٥٩٣١١٥	مصروفات غير مقبولة ضريبيا
-	(١١٥٠٠٤)	خسائر مدورة سنوات سابقة
٣٩٣٣١٧١٧	٥١٦٣٤٥٧٣	الربح الضريبي
%٢٩٩٤	%٣٣٢٦	نسبة ضريبة الدخل الفعلية
%٣٥	%٣٥	نسبة الضريبة القانونية

- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال بنك الاتحاد حتى عام ٢٠١٤ وقد قام بنك الاتحاد بتقديم الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٦ و ٢٠١٥ هذا ولم تقم دائرة ضريبة الدخل بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك عن عام ٢٠١٦ وجاري العمل على تدقيق ملفات عام ٢٠١٥ ولم يصدر عليها قرار نهائي حتى تاريخ اعداد القوائم المالية .

- تم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل و المبيعات حتى عام ٢٠١٣ لبنك صفة الإسلامي (شركة تابعة). تم تقديم كشوفات الضريبة لبنك صفة الإسلامي (شركة تابعة) لعام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وتم تدقيق كشوفات عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ من قبل دائرة ضريبة الدخل و المبيعات وقد صدر قرار اولي فيما يتعلق بضرية كل من عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وهي ما زالت في مرحلة الاعتراض , كما أنه لم يتم تدقيق كشوفات ضريبة عام ٢٠١٦ حتى تاريخ اعداد البيانات المالية الموحدة.

- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال شركة الاتحاد للوساطة حتى عام ٢٠١٤.

- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة ٣٥% للاستثمارات المحلية و ١٠% للاستثمارات الخارجية وفي تقدير ادارة البنك ان هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلا.

(٢١) مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١١٣٦٦٥٧٨	٢١٧٤٨١٣٩	فوائد ومصاريف برسم الدفع
١٤١٠٦٤٦	١٢٠٥٢٩٣	إيرادات مقبوضة مقدماً
٢٧٩١٦٥	١٩٤٩٧٨	ذمم دائنة
٤٤٠٦٧٣٤	٦٦٣٣٩٤٩	مصروفات مستحقة وغير مدفوعة
٢١٢٠٠	٩٣٦٧	حوالات واردة
٤٥٣٢٥٢٤	٤١٧٢٤٥٧	شيكات برسم الدفع
-	٥٣٤٤٢٠٩	رصيد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
٣٩٦٧٣٩٢	١٠٩٣٦٧٩٥	أخرى
٢٥٩٨٤٢٣٩	٥٠٢٤٥١٨٧	المجموع

(٢٢) رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

رأس المال
بلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ دينار موزعاً على ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧. حيث قام بنك الاتحاد خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٧ بالموافقة على زيادة رأسماله من ١٢٥ مليون سهم بقيمة ١ دينار لكل سهم الى ١٦٠ مليون سهم من خلال اصدار ٣٥ مليون سهم بقيمة اسمية ١ دينار للسهم الواحد مضافاً إليها علاوة اصدار ٠.٢٥٠ دينار لكل سهم، وتم إتمام عملية الاكتتاب بتاريخ ١٢ أيار ٢٠١٧.

علاوة الاصدار

تبلغ علاوة الإصدار مبلغ ٨٠.٢١٣.١٧٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٧١.٤٦٣.١٧٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. وتمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب المبالغ المقبوضة و الناتجة عن الفرق بين سعر الاصدار و القيمة الاسمية للسهم.

(٢٣) الاحتياطات

احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقرها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- ان الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	٢٠١٧	٢٠١٦	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	١٤.٠٣٤.٦٧٠	١٤.٧٣٠.٥٧٧	بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني
احتياطي قانوني	٤٢.٦٦٨.٨٤٩	٣٧.٣٤٠.٣٠٥	بناء على قانوني الشركات والبنوك
احتياطي القيمة العادلة	١.١٩١.٥٨٩	١.٥٥٥.٤١٧	بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية

(٢٤) الأرباح المقترحة توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين للعام الحالي ١٠٪ من رأس مال البنك أي ما يعادل ١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار وبلغت نسبة الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين في العام السابق ١٠٪ من رأس مال البنك أي ما يعادل مبلغ ١٢ر٥٠٠ر٠٠٠ دينار.

بلغت الأرباح القابلة للتوزيع حوالي ٣٠ مليون دينار.

(٢٥) احتياطي القيمة العادلة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٣٨٢٣٧٥	١٥٥٥٤١٧	الرصيد في بداية السنة
(٤٧٠ر٥٣٥)	(١ر٥٢٣ر٢٦٠)	خسائر غير متحققة
٥٠١٧٠٦	٤١٦٨٩	موجودات ضريبية مؤجلة
١٤١٨٧١	١ر١١٧ر٧٤٣	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
١٥٥٥٤١٧	١ر١٩١ر٥٨٩	الرصيد في نهاية السنة

(٢٦) الأرباح المدورة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٢٨ر٠٧١ر٤٠٨	٣٥ر٠٥٥ر٩٧٤	الرصيد في بداية السنة
٢٩ر٢٣٥ر٨٢٢	٣١ر٣٦٤ر٢٦٩	الربح للسنة
(١٤١ر٨٧١)	(١ر١١٧ر٧٤٣)	خسائر متحققة من بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر
(٩ر٦٠٩ر٣٨٥)	(٨ر٩٧١ر٨٤٤)	المحول الى الاحتياطيات
(١٢ر٥٠٠ر٠٠٠)	(١٢ر٥٠٠ر٠٠٠)	ارباح موزعة
-	(٥٨٧ر٣٠٣)	رسوم زيادة رأس المال
٣٥ر٠٥٥ر٩٧٤	٤٣ر٢٤٣ر٣٥٣	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٥٣٨ر٤٩٠ دينار والذي يمثل خسائر فروقات اعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

(٢٧) الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئياً

اولاً : النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين

التوزيعات	طبيعة النشاط	نسبة الملكية		اسم الشركة	بلد الإقامة
		لغير المسيطرين	غير		
-	تقديم جميع الاعمال المالية والمصرفية واعمال الاستثمار المنظمة وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية	٦٤ر١٦%		بنك صفوة الاسلامي	الاردن
-	غايات الشركة تملك الأسهم والسندات والحصص في الشركات	٤٢%		شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	الأردن

ثانياً : فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين جوهرية:

أ. قائمة المركز المالي للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

بنك صفوة الإسلامي (شركة تابعة لشركة الاتحاد الإسلامي) ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ دينار	
٩٢٦ر٠٠٨ر٦٩١	موجودات مالية
٣٠ر٧٢٣ر٤٨٦	موجودات اخرى
٩٥٦ر٧٣٢ر١٧٧	اجمالي الموجودات
٧٩٦ر٦١٢ر٤٤٠	مطلوبات مالية
٢١ر٩٧٤ر٢٤٧	مطلوبات اخرى
٨١٨ر٥٨٦ر٦٨٧	اجمالي المطلوبات
١٣٨ر١٤٥ر٤٩٠	حقوق الملكية
٩٥٦ر٧٣٢ر١٧٧	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
٨٨ر٣٥٥ر٩٨٩	حقوق الملكية العائدة الى غير المسيطرين حصه غير المسيطرين من خسائر شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار*
(٤٦٨ر٠٠٤)	مجموع حقوق غير المسيطرين
٨٧ر٨٨٧ر٩٨٥	

ب. قائمة الدخل المختصرة للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

بنك صفوة الإسلامي (شركة تابعة لشركة الاتحاد الإسلامي)	
دينار	
٣٦٠١٤٩٠٥٥٧	إجمالي الدخل
٥٧١٣٩٥٥	الربح للسنة
٥٧١٣٣٧٩	مجموع الدخل الشامل
٣٦٦٥٠٦٦٥	الحصة العائدة الى غير المسيطرين
(٢٣١٠٢٢١)	حقوق غير المسيطرين من خسائر الشركة التابعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ *
٣٤٣٤٠٤٤٤	حقوق غير المسيطرين

* بلغت موجودات شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار مبلغ ١١٣٠٣٩٠٢٨ دينار وتمثل في الاستثمار في شركة تابعة (بنك صفوة الإسلامي) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، وقد بلغت المطلوبات ١١٢٠٢٩٦ دينار وقد حققت خسائر بمبلغ ٥٥٠٠٥٢٥ دينار ومجموع حقوق الملكية مبلغ ١١١٩٢٤٠٧٣٢ دينار خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

(٢٨) الفوائد والعوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
		تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة للافراد (التجزئة):
١٠١٣١٣٢١	١٠٠٤٠٠٠٧	حسابات جارية مدينة
١٢٨٠١٩٨٨	٢٨٨٠٣١٩٩	قروض وكمبيالات
١٠٠٧٧١٩٠	١٣٠٤١٢٤	بطاقات ائتمان
١٧٥٢٣٦٨٢	٤١٨٣٠٨٩١	القروض العقارية
		الشركات الكبرى:
٩٩٥٢٠٧٠	٩٦٥٢٦٨٠	حسابات جارية مدينة
٤٣٧٧٣٨٠٣	٥٧٣٢٣٢٤٠	قروض وكمبيالات
		المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
٢٢٥٨٩٢٩	٢٨٩٧٥٠٩	حسابات جارية مدينة
٥٨٦٠٤٨٣	٧٤١٥٥٠٧	قروض وكمبيالات
		الحكومة والقطاع العام
١٤٣٠١٦٦	٧٣٤٣٧٨٣	أرصدة لدى البنك المركزي
٩٧٣١٥١	٨٧٢٨٦٣	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٩٧٧٤٨	١٩٥٥٠١٧٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٦٠٦٣٥٦	٤١٥٩٧٠	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٢٧٥٠٥٤٩٤	٢٥٠٦٦١٥٠٨	فوائد خصم مستندات بموجب إتمادات مستندية
٨٥٢٦٢	٣٤٢٥٧٣	
١٢٥١٧٧٦٤٣	١٨٦٨٥٩٠٣٣	المجموع

بنك الاتحاد
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(٢٩) الفوائد والمصاريف المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٢١٣١٥٦	١٣٥٤٣٠٨	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية ودائع عملاء:
٦١٠١٢٨	١٠٧١٦٤٥	- حسابات جارية وتحت الطلب
٣٨٠٤٥٥٢	٦٤٥٣٢٣٠	- ودائع توفير
٢٩١٦٤٥٦٩	٤٩١٣٠٤٥	- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٣٢٢٢٢١٢	٥٧٠٦٢٣٦	- شهادات إيداع
٢٤٠٥١١٩	٢٧٧٦٠٢٩	تأمينات نقدية
١٣٥٣٤٦٨	٢٥٩٧٦٦٠	أموال مقترضة
٣٣٦٧١٩٨	٣٠٧٩٨٠٦	رسوم ضمان الودائع
٤٥١٤١٠٢	٧٢١٦٩٠٥٩	المجموع

(٣٠) صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٣٥٩٦٧٧٧	٤٧٤٨٥٣٦	عمولات دائنة:
٧٧٨٨٦٠٨	٩٩٥٦٦٣٧	- عمولات تسهيلات وتمويلات مباشرة
٤١١٥٧٣٨	٧٤٣٤٩٧٩	- عمولات تسهيلات وتمويلات غير مباشرة
(٦٢٣٧٩٨)	(٧٤١٠٧)	- أخرى
١٤٨٧٧٣٢٥	٢١٣٩٩٠٤٥	ينزل: عمولات مدينة
		صافي إيرادات العمولات

(٣١) أرباح عملات اجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٩٣٠٦٧٨	٢٧٢٩٢٠٨	ناتجة عن التداول/ التعامل
١٣١١٨٢٥	٢٧٩٦١٩٦	ناتجة عن التقييم
٣٢٤٢٥٠٣	٥٥٢٥٤٠٤	المجموع

(٣٢) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	أرباح غير متحققة	أرباح (خسائر) متحققة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				- ٢٠١٧
١١٥٠٩٦٠	-	-	١١٥٠٩٦٠	أذونات خزينة وسندات
٢٧٦٦٦٢٧٠	١٩٤٠٨٠٦	(٤٦٣٠٤)	٢٦١٧٧٦٦٨	أسهم شركات
٤٧٨٠٥١١	-	٤٧٨٠٥١١	-	صناديق استثمارية
(٢٣٨٢)	-	-	(٢٣٨٢)	مشتقات مالية
٣٣٥٨٣٥٩	١٩٤٠٨٠٦	٤٣٢٢٠٧	٢٧٣١٣٤٦	
				- ٢٠١٦
٣٢٧٠٠٠٦	-	٥٦٦٢٢٦	٢٧٠٣٨٠	أذونات خزينة وسندات
(١٥٤٠٤٥)	١٦٣٠٨١٤	(٩١٥٣٢)	(٢٢٦٤٢٧)	أسهم شركات
٢٢٢٠١٧٥	-	٢٢٢٠١٧٥	-	صناديق استثمارية
(٩٧٠٥٥٨)	-	-	(٩٧٠٥٥٨)	مشتقات مالية
٢٩٧٠٤٧٨	١٦٣٠٨١٤	١٨٧٢٦٩	(٥٣٦٠٥)	

(٣٣) توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٢٧١٨٣٨	٩٣٨٧٧٢	عوائد توزيعات اسهم الشركات

(٣٤) إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٨٦٠٨٦٧	١٢٤٠٥٣٥	إيجار صناديق الامانات
٥٨٠٩٥٥	٨٥٠١٢١	حسابات جامدة
٤٠٦٦٩٣	٣٢١٠٢٩	إيرادات البوندد
٣٥٤٠٨٨٦	٣٧٥٠٢٩٢	إيرادات ديون معدومة مستردة
-	١٢٠٠٠٠	إيرادات تصفية شركات مستثمر بها
٧٠٠٧٤٠	١٧٥٠٤٥٢	إيرادات أخرى
٩٧٨٠١٤١	١٢٠١٤٢٩	المجموع

بنك الاتحاد
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(٣٥) نفقات الموظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٩٣٤٦٩٨٢	٣١٢٥٢٩٩٧	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
٢٠٠٥٤٥٦	٣٣٤٢٨١٨	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
١٤٦٠٢٤	١٢٨٠٠٠	مساهمة البنك في صندوق الادخار
٧٩٦٩٧٢	١٤٠٣٠٠٩	نفقات طبية
١٤٦١٨٤	٣٢٩٧٣٢	مياومات سفر
٤٨٠٥٦٧	٨١٢١٦٠	نفقات تدريب الموظفين
٣٢٩٨٩	٢٧٣١٧	ملابس المستخدمين
٨٦٠٩٢٠	١٢١١١٧٢	مصاريف تسويقية
١٥٠٣٥٧	٢٠٠٦٤٤	نفقات التأمين على حياة الموظفين
-	١٢٠٩٩٠	أخرى
٢٤٩٦٦٤٥١	٣٩٩٨٠٨٣٩	المجموع

(٣٦) مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
١٣٠٢٩٩٠	٢٠٥٣٣٦٣	بريد، هاتف، ورويتز
٧٩١٣٠٣	١٢٤٩١٩٩	لوازم قرطاسية ومطبوعات
١٨٥٩٧٦٠	٣٥١١٥٤٦	الايجازات
١٢٨٥٩٧٨	١٤٦١٧٥٤	كهرباء، مياه ومحروقات
٣٧٥٤٥٥٦	٥٦٣٤٥٤٨	اصلاح وصيانة الآلات والاجهزة
٢٣٨٣٣٤	٧١٣٠٠٥	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
٣١٥٥٨٠١	٢٤٣٠٢٣٠	اتعاب حمامة، تدقيق، صيانة، برامج واستشارات
٦٥٠٠٤٥	١٤٧٩٥٥٨	رسوم حكومية ورخص مهن
٢٠٢٧٤١	٢٦٨٤٦٣	خسارة بيع ممتلكات ومعدات
٧٦٣٤٤٧	١٢٤٤٨٥١	أتعاب وتنفقات اعضاء مجلس الادارة
٢٨٥١١٥٥	٤٧٣١٧٤٣	دعاية واعلان
٤٩٢٤٣٢	٦٦٧٨٩٤	اشتراكات وتبرعات
٥٥٠٠٠	١١٠٠٠٠	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
٦٦٩٥٤٣	١٤٧٧٩٣٠	أخرى
١٨٠٧٣٠٨٥	٢٧٠٣٤٠٨٤	

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(٣٧) حصة السهم من ربح السنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٢٩٢٣٥٨٢٢	٣١٣٦٤٢٦٩	ربح السنة (دينار)
١٢٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٣٦٤٢٨٤	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠.٢٣٤	٠.٢٠٩	الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

(٣٨) النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٢٨١٨٤٤٤٤٥٩	٣٣٨٣١١٧٤٣	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي تستحق خلال ثلاثة أشهر
٢٥٨٨٨٩٨٦١	٣٢٦٠٧٥٨٧٤	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
١٢٣١٠٧٩٠٨	٥٥٨٧٣٩٢٠	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
٨٦١٦٨٤٥	٨٤٩٧٤٩٤	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
٤٠٩٠٠٠٩٥٦٧	٦٠٠٠١٦٢٠٣	

(٣٩) مشتقات أدوات مالية

ان تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:

أجل القيمة الاسمية حسب الاستحقاق						
أكثر من ٣ سنوات	من سنة الى ٣ سنوات	من ٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ شهور	مجموع المبالغ الاعترافية (الاسمية)	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
						- ٢٠١٧
						تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء
						الأجلة
-	٢٨٩٩٦٨٠	٧٦٠٠٩٥٠	٢٥٥٦٥٧٧٦	٣٦٠٦٦٤٠٦	١٣٦٨٩٥	١٥٣٣٦٢
						عقود شراء عملة أجنبية
-	٦٣٨١٠٠٠	-	٣٥٤٥٠٠٠	٩٩٢٦٠٠٠	١٩٨٤١	٨٤٩
						تعهدات البنك مقابل عقود الشراء
						الأجلة
-	-	-	٨٠٥٣٤٦٦٧	٨٠٥٣٤٦٦٧	٧٩٠٦٨	٢٠١٨٣٢
						- ٢٠١٦
						تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء
						الأجلة
-	-	٤٧٤٥٩٦٧٨	١١٠٣٧٩٣٩٥	١٥٧٨٣٩٠٧٣	٣٢٣٦٥٨	١٨٩٦٤٩
						عقود شراء عملة أجنبية
-	٢٨١٢٧٠٠٠	١٠٦٣٥٠٠٠	-	١٢٧٦٢٠٠٠	٣٨٣٥٧	-
						عقود خيارات شراء عملات أجنبية
٧٠٩٠٠٠٠	-	-	-	٧٠٩٠٠٠٠	٣٦١٦	-

تدل القيمة الاعترافية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان.

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(٤٠) المعاملات مع اطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التالية:

اسم الشركة	نسبة الملكية	رأسمال الشركة	
		٢٠١٧	٢٠١٦
		دينار	دينار
شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	٥٨%	١١٣,٠٣٩,٠٢٨	٣٠٠,٠٠٠
بنك صفوة الإسلامي	٣٥%	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-
شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية	١٠٠%	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	١٠٠%	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠

قام البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات، باستثناء ما ورد أدناه:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

المجموع	الجهة ذات العلاقة				
	٢٠١٧	٢٠١٦	أخرى (الموظفين وأقربائهم وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا)	الشركات التابعة	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية العليا
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
<u>بنود داخل قائمة المركز المالي:</u>					
التسهيلات والتمويلات الائتمانية	٤٧,٠٢٥,١٧٣	٤٣,٧٧٩,٤٧٥	٤١,٧٦٤,٧٥٩	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٧٤٤,٤٩٣
الودائع	٢٧,٩١٤,٦٩٥	٣١,١٨٤,٧١٦	١٥,١٣٦,٥٤١	٣,٢٥٤,٩٥٣	١,٦٣٧,٣٣٦
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٣,٢٨١	-	-	٣٣,٢٨١	-
<u>بنود خارج قائمة المركز المالي:</u>					
اعتمادات	٢٤٧,١٥٧	٨٤٠,٦١٩	٢٤٧,١٥٧	-	-
قبولات	١٤٥,٠٢٤	١٨,٩٣٠	١٤٥,٠٢٤	-	-
كفالات	٤,٤٣٢,٦٢٩	٩,٢٥١,٦٧٥	٣,٦٤١,٦٦٧	٧٧٨,٠٠٠	-
<u>عناصر قائمة الدخل:</u>					
فوائد وحوافد وعمولات دائنة	٣,٦١٣,٣٦٨	٣,٠١٢,٥٢٧	٣,٤١٧,٢٣٤	٩,٥٨٨	٩٢,٤٧٠
فوائد ومصاريف وعمولات مدينة	١,٢٠٠,٨٤٢	٣٢٠,٥٣٨	٢١٣,٥٥٢	٤٦٦,٠٨٣	٦٣,٩٣٦
<u>معلومات اضافية</u>					
تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة	١,٩١٧	-	١,٩١٧	-	-
تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير عاملة	-	١,٩٠٩	-	-	-
مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة	٣١	-	٣١	-	-
مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير عاملة	-	١,٣٩٣	-	-	-
فوائد معلقة	-	٣٤٦	-	-	-

أعلى سعر فائدة دائنة ١٧% (الحسابات المكشوفة)
أعلى عمولة دائنة ١%
أدنى سعر فائدة دائنة ٣٠%
أدنى عمولة دائنة ٠%
أعلى سعر فائدة مدينة ٧٥%
أدنى سعر فائدة مدينة ٠%

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٢٨٠٤٥٨٢	٥٣٧٥٠٩٥	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا
٨١٨٤٤٧	١٣٠٢٧٧٧	بدل أتعاب وتنفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٣٦٢٣٠٢٩	٦٦٧٧٨٧٢	المجموع

(٤١) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

٢٠١٦		٢٠١٧		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٤٨٤٩٣٥٣٩٨	٤٧٩٦١٠٢٠٤	٦٢٤٦٤٦١٩٨	٦١٧٦٩٦١٢٨	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١٣٩٢٦٣٧١٣٣	١٣٨٥٦٦٦٦٠٨٨	٢١٠٠٣١٠٥١٢	٢٠٨٤٣٢٧٩٨٩	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
١٢٣١٨٠٥١٠	١٢٣١٠٧٩٠٨	٥٨٩٨٥٩١١	٥٨٨٧٣٩٢٠	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١٨٦٧٦٧٩٢٥٤	١٨٥٦٧٧٣٦٠٦	٢٧١٢٠٧٦٥٠١	٢٦٩١٣٣٥٩٢١	ودائع العملاء
٥٧٢٥١٥٢٨	٥٦٨٦٩٢٤٦	٨٩١٠١٣٢٧	٨٨٢١١٩٩٥	اموال مقترضة

تشمل هذه الأدوات المالية الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة، وودائع العملاء، وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية والاموال المقترضة.

(٤٢) شراء حصة مسيطرة في بنك صفوة الإسلامي

قامت الشركة التابعة (شركة الاتحاد الإسلامي للإستثمار) المملوكة من قبل بنك الاتحاد بنسبة ٥٨٪ في بداية شهر كانون الثاني ٢٠١٧ بتملك حصة مسيطرة بلغت ٦١٪ من اسهم بنك صفوة الإسلامي مقابل ١١٣ مليون دينار نقداً. وحيث أن البنك يمتلك السيطرة على الشركة التابعة وبنك صفوة الإسلامي فقد تم توحيد حساباتهما ضمن القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تم خلال العام ٢٠١٧ الانتهاء من توزيع مبلغ الشراء وعكس اثر ذلك على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

بنك الاتحاد
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

الجدول أدناه يلخص القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات لبنك صفوة الإسلامي بتاريخ الإستحواذ (٣ كانون الثاني ٢٠١٧) بعد إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في بنك الإتحاد:

القيمة العادلة	تعديلات القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
دينار	دينار	دينار	
			الموجودات:-
٢٠٤٠٢٨٣٥٨	-	٢٠٤٠٢٨٣٥٨	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
٢٨٥٣٠٩٣٧	-	٢٨٥٣٠٩٣٧	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٥٠٩٢٨٢٧	-	٥٠٩٢٨٢٧	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٦٩٥٧١٠	-	١٦٩٥٧١٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٧٩٠٤٢٨٨	-	٤٧٩٠٤٢٨٨	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة- بالصافي
٣٧٠٣٦٢	-	٣٧٠٣٦٢	استثمارات في شركات حليفة
٦٠٠٥٩٩٨٥٢	-	٦٠٠٥٩٩٨٥٢	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
٢٤٥٤١٨١٧	٢٧٦٣٣٣٧	٢١٧٧٨٤٨٠	ممتلكات ومعدات- بالصافي
١٧٤٢٥٦٦	-	١٧٤٢٥٦٦	موجودات غير ملموسة- بالصافي
٥٩٩٨١٥	-	٥٩٩٨١٥	موجودات ضريبية مؤجلة
٦٥٦٩٣٧٣	-	٦٥٦٩٣٧٣	موجودات أخرى
٩٢١٦٧٥٩٠٥	٢٧٦٣٣٣٧	٩١٨٩١٢٥٦٨	مجموع الموجودات
			المطلوبات:-
٢١٤٢٠٧٨	-	٢١٤٢٠٧٨	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٧٥٦٢٥٧٣٦٦	-	٧٥٦٢٥٧٣٦٦	ودائع عملاء
٨٢٢٤١٩٨	-	٨٢٢٤١٩٨	تأمينات نقدية
٨٤٦٠٣	-	٨٤٦٠٣	مخصصات متنوعة
٢٤٣٨٧٣٣	-	٢٤٣٨٧٣٣	مخصص ضريبة الدخل
١٧٣٣٣٤٧٩	-	١٧٣٣٣٤٧٩	مطلوبات أخرى
٧٨٦٤٨٠٤٥٧	-	٧٨٦٤٨٠٤٥٧	مجموع المطلوبات
١٣٥١٩٥٤٤٨	٢٧٦٣٣٣٧	١٣٢٤٣٢١١١	صافي الموجودات المستحوذ عليها
(٦٥٥٦٢٦٣٦)	-	-	ينزل: حصة بنك الاتحاد من المبلغ المدفوع
(٨٤٦٩٠٣٢٤)	-	-	ينزل: حقوق غير المسيطرين
١٥٠٥٧٥١٢	-	-	موجودات غير ملموسة ناتجة عن الاستحواذ *

* ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار	
٩٩٢٨٠٠٠	رخصة بنك صفوة **
٣٧٤٩٩٠٠٠	ودائع عملاء **
١٣٨٠٥١٢	شهرة **
١٥٠٥٧٥١٢	

تحليل التدفقات النقدية عند الإستحواذ:

٢٣٠١٧٢١٧	صافي النقد المستحوذ من الشركة التابعة
(٦٥٥٦٢٦٣٦)	صافي النقد المدفوع
١٦٤٨٥٤٥٨١	صافي التدفقات النقدية

** قام البنك بتقييد عمليات توحيد الاعمال بالقيمة العادلة لموجودات ومطلوبات بنك صفوة الإسلامي، وبعد اكتمال عملية توزيع مبلغ الشراء وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (٣) وتم الاعتراف وتسجيل الأصول المعنوية المذكورة أعلاه (إيضاح ١٣).

دراسة التدني للأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدد

تعتقد الإدارة بأنه لا يوجد تدني للأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحددة خلال العام ٢٠١٧.

اهم الفرضيات المستخدمة في الاحتساب

تم استخدام فرضية التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة لاحتساب القيمة العادلة.

(٤٣) إدارة المخاطر

يقوم البنك بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر والائتمان لضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته لضمان كفاءة عملية إدارة المخاطر والائتمان والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة عمليات البنك، تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر والائتمان على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

١. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بقبول المخاطر في كافة أعمال البنك وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته وإجراءاته.

ولضمان الإدارة الكفؤة للمخاطر يعمل البنك على الفصل الكامل لوظائف وحدات الأعمال عن وظائف إدارة المخاطر وعلى سبيل المثال فان دراسة وإدارة الرقابة على الائتمان مفصولة بشكل كامل عن إدارة علاقات العملاء ضمن وحدات الأعمال، الامر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها ونوعيه أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الوسطي (Middle Office) ويتبعيته لإدارة مخاطر السوق عن الخزينة.

٢. إدارة المخاطر والامتثال:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليتها وقدرتها على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من البنك ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الإدارة.

٣. التدقيق الداخلي:

ان دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالا كاملا من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطه تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حالة من حالات الخرق للنظام او عدم الالتزام بسياسات وإجراءات البنك او الاسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.

٤. لجنة إدارة المخاطر:

تعمل لجنة إدارة المخاطر بموجب ميثاقها المقر من قبل مجلس الإدارة والذي تم تطويره استنادا الى أفضل الممارسات في إدارة المخاطر بالإضافة الى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وقد تم تشكيلها بعضوية أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة الى مدير إدارة المخاطر بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر الى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولا بأول الامر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات او إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

٥. مجلس الإدارة:

يطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:

- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات البنك المختلفة.
- مراجعه سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
- الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل وتجديد الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعه أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعيه المحفظة الائتمانية.
- اقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقف الاستثمار والمتاجرة والتداول

٦. لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تتشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة رئيس مجلس الادارة وعضويه المدير العام وكل من مدراء وحدات الأعمال ومدير الإدارة المالية و مدير إدارة المخاطر. تقوم اللجنة بمراجعته بنية قائمة المركز المالي والتوصية باجراء اي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالاضافه الى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة و مخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعته سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ اي قرارات لازمه لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للبنك.

كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص راس المال لنشاطات البنك المختلفة بما يضمن اكفاً استخدام لرأس المال.

(٤/٤) مخاطر الائتمان:

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل البنك من خلال:

١. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك و أسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة الى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن اي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
٢. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل افضل و وجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وادارة هذه الحسابات بشكل كفاء.
٣. صلاحيات منح الائتمان: تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
٤. تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان: يقوم البنك باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة الى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الاساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.
٥. تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال: طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتمادا على بيانات البنك المتوقعه للسنوات الخمسة القادمة لاحتساب متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال للبنك والريح والسيولة.

٦. الرقابة على الائتمان:

- تقوم وحده مختصة تابعه لادارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية واعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص.
- يبدأ دور هذه الوحدة بإدارة المخاطر القانونية الناتجة عن منح الائتمان حيث تقوم الوحدة وبالتعاون مع المستشار القانوني للبنك بالتأكد من استيفاء كافة عقود التسهيلات والضمانات لكامل الشروط القانونية التي تضمن حقوق البنك.
- تقوم هذه الوحدة ومن خلال دورها المستقل بالتأكد من استيفاء كافة الشروط الخاصة بمنح الائتمان قبل تمكين المقترض من تنفيذ التسهيلات موضوع الموافقة الائتمانية وذلك انطلاقاً من أهميه وجود أكثر من جهة رقابية على هذا الإجراء عالي الحساسية.
- تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن اي مؤشرات يمكن ان تشكل دلالة على تراجع الوضع الائتماني للعميل، حيث تشمل هذه المؤشرات خاصة بالعميل من حيث عملياته وادائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة الى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدينا حيث يمكننا هذا النظام من الكشف المبكر عن اي تراجع في أداء الحساب وبالتالي يمكننا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من اي خسائر من الممكن ان تنتج عن ذلك.

٧. إدارة المحفظة الائتمانية:

تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعيه جيده للتعرضات الائتمانية.

ويراعى في إدارة المحفظة ان تكون موزعه بشكل متوازن لتجنب اي تركيز من الممكن ان يؤدي الى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة الى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للعميل الواحد الا في الحالات الاستثنائية وللعلاء المميزين.

٨. مخففات مخاطر الائتمان:

كخطوه أساسيه للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لاي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينيه حيثما تطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها و السيولة العالية لها بالإضافة الى التطبيق الكفاء للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسيلها حيث يتطلب الأمر.

بنك الاتحاد
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(١) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني ومخصص الفوائد والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى):

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي:
٢٤٧٧٥٣٣٤٠٦	٢٨٢٤٨٥٣٤١٨	ارصدة لدى البنك المركزي
٢٥٨٨٨٩٨٦١	٣٢٦٠٧٥٨٧٤	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	٨٣٢٥٠٩٨	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات والتمويلات الائتمانية
١٦٩٩٨٥٣٤١٢	٣٥٧٠٤١٨٣٢	للافراد
٢٩٢٩٥١٩٨٢	٥٧٤١١٥٢٣٢	القروض العقارية
٧٩١٤٨٥١٥٠	٨٩١٣٧١٨٢٠	الشركات الكبرى
١٠٤٣٩٤٧٨٤	١٢٦٤٩١٢٦٢	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
٢٦٨٤٨٧٦٠	١٣٥٣٠٧٨٤٣	الحكومة والقطاع العام
		سندات واسناد واذونات:
١٧٧٥١٧٩٩	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٤٧٩٦١٠٢٠٤	٦١٧٦٩٦١٢٨	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
٢٢٢٩٠٤٥٢	٢٧٧٥٧١٥٧	الموجودات الاخرى
٢٤١١٩٦١٨١٠	٣٣٤٦٦٧٦٦٤	اجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
		بنود خارج قائمة المركز المالي:
١٦٧٥٦٣١٤٨	١٧٨٤٢٢٩٨٨	كفالات
٢٠٠٣٤٣٩٠٧	١٦٢٢١٥٢٨٧	اعتمادات
١٢٨٩١٥١٤٧	١٨٢١١٦٤٢٥	قبولات
١٨٦٠١١٧١٣	٢١٢٣٢٦٨٤٨	سقوف تسهيلات غير مستغلة
٦٨٢٨٣٣٩١٥	٧٣٥٠٨١٥٤٨	اجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
٣٠٩٤٧٩٥٧٢٥	٤٠٨١٧٤٩٩٢١٢	اجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي

الجدول اعلاه يمثل الحد الاقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ و ٢٠١٦ دون اخذ الضمانات او مخففات مخاطر الائتمان الاخرى بعين الاعتبار.

بنك الاتحاد
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(٢) تتوزع التعرضات الائتمانية* حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الاجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-٢٠١٧							
١٨٤١٥٩٦٦٧	٢٠٧٧٤٢١٢	٢٧٤٣١٨٥٥	١٩٣٣٢٥٦٩	٨٩١٩٠٧٨٨٨	-	٩٥٩٨٦٢٤٩١	متدنية المخاطر
٣٤١٨٩٢٧٨٤	٥٥١٥٩٨٥٢٦	٧٩٨٩٠٦١٨٦	١٠٢٢٠٧٣٣٧	٦١٣٩٣٢٧٠	٤١٢٠١٥٧٠٦١	٢٢٢٦٨١٥٥١٦٤	مقبولة المخاطر
٢٢٦٩٥٧٤٨	١٠٢٤١٠٠١	٨٤٥٩٦٢٨٨	١٢٠٠٤٨٤	-	-	٩٩٥٢٣٣٥٢١	تحت المراقبة **
							غير عاملة:
٨٢٦٠٢٦	١٧٨١٥٨٧	٥٠٠٠	٥١١٨٣	-	-	٢٢٦٦٣٧٩٦	دون المستوى
١٣٩٧٥٠٩	٢١٦٠٢٨٠	٧٠٤٩٧٩٠	٢٩٦٣٨٢٦	-	-	١٣٥٧١٤٠٥	مشكوك فيها
٧٥٢٧٦٦٨	١٤٥٠٨٢٩٤	٦٠٣٠٤٩٥٥	٥٢٥٣٧٥٠	-	٣٢٥٠٧٤٠	٩١٢٤٥٨٠٧	هالكة
المجموع							
٣٧٢٧٥٥٧٠٢	٥٨٣٤٦٤٣٠٠	٩٧٨٢٩٤٩٠٧٤	١٣١٤٠٩١٤٩	٩٥٣٣٠١١٥٨	٤١٥٨٠٧٨٠١	٣٤٣٥٣٠٣٢١٨٤	يطرح:
١٢٦٦١٤٠٨	٤٨٠٩٥٢٤	٨٧٧٩٠٠١	٧٠٣٠٧٥	-	١١٥٥٦٢	١٦٠٦٨٥٧٠	فوائد معلقة
٧٢٦١٨٠٩٢	٣٧٠٠٠٩٢	٥٣٣٠٣٤٠٥	٤١٣٩١٨٣	-	٣٥٣٥١٧٨	٧٢٢٩٥٩٥٠	مخصص التدني
الصافي							
٣٦٣٤٧٦٢٠٢	٥٧٤٩٥٤٦٨٤	٩١٦٢١١٦٦٨	١٢٦٥٦٦٨٩١	٩٥٣٣٠١١٥٨	٤١٢٠١٥٧٠٦١	٣٣٤٦٦٦٧٦٦٤	
-٢٠١٦							
١٥٠٦٤٦٩٣	-	١٠٦٩٢١٥٦	١٥١٥٣٣٩٦	٦٨٣٧٨٩٧٦٧	-	٧٢٤٧٠٠٠١٢	متدنية المخاطر
١٥٥٣٧٥٨٤	٢٨٦٢١٥٣٦٣	٧٢٩١٣٢٥٠٢	٨٧٠٧٨٩٩٣	٢٦٧٧٨٨٥٠	٣١٢٤٠٦٢٦٥	١٥٩٧٠٤٩٣٥٧	مقبولة المخاطر
٤٣٨١٣١	٣٢١٧٤٤	٦٣٢٥٢٣٠٢	٥٠٥٥٨٣	-	-	٦٤٥١٧٧٦٠	تحت المراقبة **
							غير عاملة:
٤٠١١١٨	١٨١٩٠٩١	٧٠٩٣٢١٨	٣٢٦٥٤	-	-	٩٣٤٦٤٨١	دون المستوى
٥٧٢٤٧٩	٥٨١٣٨٤	٣٥٤٠٢٦٤	١٥٢٨٢٠٤	-	-	٦٢٢٢٣٣١	مشكوك فيها
٥٣٣٨٣٧٥٢	١٣٥١٨١٨٤	٥٩٢٧٧٨١٤	١٩٥٣٧٥٩	-	٣٢٥٠٧٤٠	٨٣٧٨٤٢٤٩	هالكة
المجموع							
١٧٧٢٩٧٧٥٧	٣٠٢٤٥٥٧٦٦	٨٧٢٩٨٨٢٥٦	١٠٦٢٥٢٤٨٩	٧١٠٥٦٨٢١٧	٣١٦٠٥٧٠٠٥	٢٤٨٥٢٠٢٩٠	يطرح:
١١٩٠١١٩	٤٤٤٠٥٢٢	٨٩٨٣٨٣٩	٤٥٩٨٧٧	-	١١٥٥٦٢	١٥١٨٩٩١٩	فوائد معلقة
٤٧٠٣٦٦٨	٣٧٩٣٢٤٢	٤٥٠٣٨٢٤٥	١٣٩٧٢٨	-	٣٥٣٥١٧٨	٥٨٤٦٨٥٦١	مخصص التدني
الصافي							
١٧١٤٠٣٩٧٠	٢٩٤٢٢٢٠٠٢	٨١٨٩٦٦١٧٢	١٠٤٣٩٤٧٨٤	٧١٠٥٦٨٢١٧	٣١٢٤٠٦٢٦٥	٢٤٩١١٩٦١٨١٠	

* تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات والتمويلات، الأرصدة والإيداعات لدى البنوك، السندات، اذونات الخزينة وأية موجودات لها تعرضات إئتمانية.

** يعتبر كامل الرصيد مستحق في حال استحقاق احد الاقساط او الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق اذا تجاوز السقف.

- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لبند الحكومة والقطاع العام موجودات مالية بالتكلفة المطفأة برصيد ٤٩٦١٨٧٩٦٥ دينار ذات تصنيف ائتماني BB- وودائع بنوك برصيد ٢٨٢٤٨٥٤١٨ دينار ذات تصنيف ائتماني BB-.

- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لبند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد ٤٩٥٣٧٥١٥ دينار ذات تصنيف ائتماني من AAA إلى AA-.

- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لبند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد ١١١٨٢٩٣٠ دينار ذات تصنيف ائتماني من A+ إلى A-.

- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لبند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد ٤٨١٦٢٤٧٧ دينار ذات تصنيف ائتماني أقل من BBB+ إلى B-.

- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لبند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد ٥٦١٠٩ دينار ذات تصنيف ائتماني B-.

- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لبند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد ٢٤٩١٥٠٨٩ دينار غير مصنفة.

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

فيما يلي توزيعات القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات والتمويلات:

الضمانات مقابل:	الافراد دينار	القروض العقارية دينار	الشركات الكبرى دينار	المنشآت الصغيرة والمتوسطة دينار	الاجمالي دينار
-٢٠١٧					
متدنية المخاطر	١٨٤١٥٩٦٧	٢٧٧٤٢١٢	٢٧٤٣١٨٥٥	١٩٣٣٢٥٦٩	٦٧٩٥٤٦٠٣
مقبولة المخاطر	٣٥٩٤٣٥٠٧٧	٢٨٠١٢٨٢٦٤	٢٢٨٧٢٤٧٤	٦٢٧٢٧١٤	٩٣١٠١٥٥٢٩
تحت المراقبة	٩٥٧٦٢٢٤	٢٢٨٤٢٢٢	١٣٨٩٩٢٨٦	٧٤٢٩٣٤	١٧٨٨٤٢٦٦
غير عاملة:					
دون المستوى	٢٧٧٩٨٥	١٣٩٣٣٠٠٤	٥٠٠٠	-	١٦٧٥٩٨٩
مشكوك فيها	٥٥١٢٤٩	١٧٧١٠٩٧	١٣٤٠٧٩١	١٣٩٤٠٣٨	٥٠٥٧١٧٥
هالكة	٢٨٤٩٥٦٠	٧٤٧١٧٥٠	٢٤٥٠٥٣٠٠	٢٥٣٢٩٩٧	٣٧٣٥٩٦٠٧
المجموع	٣٨٢٤٨٧٤٦٢	٢٩٥٨٢٢٧٤٩	٢٩٥٩٠٦٧٠٦	٨٦٧٣٠٢٥٢	١٠٦٠٩٤٧١٦٩
منها:					
تأمينات نقدية	١٨٤٧١٤١١	٢٧٧٤٢١٢	٢٧٥٩٩٧٩٣	١٩٧٩٤١٢٤	٦٨٦٣٩٥٤٠
كفالات بنكية مقبولة	-	-	١٠٧٨٩٨٧	٣٧٦٤٧٣٧	٤٨٤٣٧٢٤
عقارية	٢٣٠٧٢٧٦٢٦	٢٩٢٩٧٢٦٨٧	٢٢٨٣٦٥٢٦٨	٥٥٥١٢٤٢٤	٨٠٧٥٧٨٠٠٥
اسهم متداولة	١٧٠٥٠١٢	-	٢٢٧٦٩١١٣	٢٠٠٥٣٣٦	٢٦٤٧٩٤٦١
سيارات والات	١٣١٥٨٣٤١٣	٧٥٨٥٠	١٦٠٩٣٥٤٥	٥٦٥٣٦٣١	١٥٣٤٠٦٤٣٩
-٢٠١٦					
متدنية المخاطر	١٥٠٦٤٦٩٣	-	١٠٦٩٢١٥٦	١٥٠١٥٣٣٩٦	٤٠٩١٠٢٤٥
مقبولة المخاطر	٣٧٩٥٩٨٨١	٢٤١٩٥١٩٥٩	٢٢٣٥٢٤٢٧٨	٤٨٣٠٨٧٨٠	٥٥١٧٤٤٨٩٨
تحت المراقبة	٤٦١٦٢	١٦٠٠٥٣	٣٧٢٢٨٦٨٩	٦٥٢٩١٧	٣٨٠٨٧٨٢١
غير عاملة:					
دون المستوى	٢٤٩٢٧٧	١٥٧٠٨١٥	٥٣٥٢٦٦٤	-	٧١٧٢٧٥٦
مشكوك فيها	٢٠١٩٠٤	٥٣١٧٥٧	٣٠٨٠٩٩	١١٨٨٦٣٥	٢٢٣٠٣٩٥
هالكة	١٥٨١٦٦١	١٠٠٨٩٠٥٥	٢٨٣٠٠٩٠٨	٩٤٩٧٤١	٤٠٩٢١٣٦٥
المجموع	٥٥١٠٣٥٧٨	٢٥٤٣٠٣٦٣٩	٣٠٥٤٠٦٧٩٤	٦٦٢٥٣٤٦٩	٦٨١٠٦٧٤٨٠
منها:					
تأمينات نقدية	١٥٠٩٣٧٢١	-	٨٦٨٩٤٣٩	١٥٢٦٢٨٩٦	٣٩٠٤٦٠٥٦
كفالات بنكية مقبولة	-	-	٢٠٦٨٨٥١	٧١٤٠٢	٢١٤٠٢٥٣
عقارية	١٤٢٩٣٤٩٥	٢٥٤٣٠٣٦٣٩	٢٦٦٦١٥٦٣٤	٤٧٣٠٨١٥٢	٥٨٢٥٢٠٩٢٠
اسهم متداولة	٥٤٢٢٥٣	-	١٧١٦٩٢٣٠	١٨٥١٩٩	١٧٨٩٦٦٨٢
سيارات والات	٢٥١٧٤١٠٩	-	١٠٨٦٣٦٤٠	٣٤٢٥٨٢٠	٣٩٤٦٣٥٦٩

تم اخذ ما لا يزيد عن رصيد الدين القائم لكل عميل من القيمة العادلة للضمانات المقدمة.

الديون المجدولة

هي الديون التي سبق وان صنفت كتسهيلات وتمويلات ائتمانية غير عاملة واخرجت من اطار التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة اصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة وقد بلغت قيمتها ٤٦٩٤٧٩٥٨ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ مقابل ٣١٢٨٨٧٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦. يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة او حولت الى عاملة.

بنك الاتحاد
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

الديون المعاد هيكلتها

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات والتمويلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات والتمويلات الائتمانية او تاجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة خلال عام ٢٠١٧ نتيجة لذلك، هذا ويوجد حسابات تم تصنيفها تحت المراقبة خلال العام بلغ اجماليها ٣١ر٩٥٧ر٣٠١ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ مقابل ٢٢٥٨ر٤٢٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ بسبب إعادة الهيكلة.

(٣) **سندات واسناد وأذونات**

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	المالية بالتكلفة المطفأة	ضمن الموجودات
			دينار
AA+	S&P	٢٩٧٦٥٣٨٤	
AA	S&P	٧٠٩٣٩٠	
AA-	S&P	١٠٦٦٠٠٨	
A+	S&P	٤١٦٦٩٢٦	
A	S&P	٩١٢٠٤٠٩	
A-	S&P	٨٥١١٢٢٦	
BBB+	S&P	١٠٨٢٦٧١٣	
BBB	S&P	٢٥٢٩٤٨٣	
BB+	S&P	٣١٨٨٣٤٨	
BB-	S&P	٣٥٨٧٠٥٨	
B+	S&P	٩٣٧٧٨٤	
غير مصنف	S&P	٤٧٠٩٩٤٣٤	
حكومية	S&P	٤٩٦١٨٧٩٦٥	
المجموع		٦١٧٦٩٦١٢٨	

(٤) **التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:**

المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	الاطراف الاخرى	اوروبيا	اسيا*	امريكا	دول اخرى	اجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ارصدة لدى البنك المركزي	٢٨٢٤٨٥٣١٨	-	-	-	-	-	٢٨٢٤٨٥٣١٨
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٣٢٢٢٩١٦	٦٠٢١٨٨٩٦	١٣٥٣٥٣٧	٣٨٢٩٦٠٧٧	٨٧٣١٣٩٥٦	٥٠٨٤٩٢	٣٢٦٠٧٥٨٧٤
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٠٠٠٠٠٠	٥٣٢٥٠٩٨	-	-	-	-	٨٣٢٥٠٩٨
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:							
للافراد	٣٥٧٠٤١٨٣٢	-	-	-	-	-	٣٥٧٠٤١٨٣٢
القروض العقارية	٥٧٤١١٥٢٣٢	-	-	-	-	-	٥٧٤١١٥٢٣٢
الشركات الكبرى	٨٩١٣٧١٨٢٠	-	-	-	-	-	٨٩١٣٧١٨٢٠
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	١٢٦٤٩١٢٦٢	-	-	-	-	-	١٢٦٤٩١٢٦٢
للحكومة والقطاع العام	١٣٥٣٠٧٨٤٣	-	-	-	-	-	١٣٥٣٠٧٨٤٣
سندات واسناد وأذونات:							
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٥٣٨٧٢١١٠٧٠	٣٤٧٠٩١٠٧	٩٨٩٠١٣٤	٣٤٥٥٨٨٢	٣٠٨٢٩٩٣٥	-	٦١٧٦٩٦١٢٨
الموجودات الاخرى	٢٧٧٥٧١٥٧	-	-	-	-	-	٢٧٧٥٧١٥٧
الاجمالي للسنة الحالية	٢٩٤٠١٤٥٥٠	١٠٠٢٥٣١٠١	١٤٥٣٠٥٧١	٤١٨٤١٩٥٩	١١٨٤٣٨٩١	٥٠٨٤٩٢	٣٣٤٦٦٧٦٦٤
الاجمالي للسنة السابقة	٢١٥٠٢٦٧٢٤١	٤٦٠٣٨٨٦٥	٨١٤٧٥٦٨	١٨٤٠٧٧٧٠	١١٣١٨٨٧٠٩	٢٥٨٣٢٥٧	٢٤١١٩٦١٨١٠

* باستثناء دول الشرق الاوسط.

بنك الاتحاد
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٧

(٥) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

البنك/القطاع الاقتصادي	مالي	الصناعة والتعدين	التجارة العامة	تمويل شراء عقارات	الزراعة	شراء الاسهم	خدمات النقل	والمطاعم	السياحة والفنادق	الخدمات والمرافق	الحكومة والقطاع			المجموع
											العام	الافراد	اخرى	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ارصدة لدى البنك المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٨٢ر٤٨٥ر٤١٨	-	٢٨٢ر٤٨٥ر٤١٨
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٢٦ر٠٧٥ر٨٧٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٦ر٠٧٥ر٨٧٤
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٨ر٣٢٥ر٠٩٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨ر٣٢٥ر٠٩٨
التسهيلات والتسهيلات الائتمانية -	١١ر١١٧ر٧١٦	١٩٨ر٦١١ر٢٦٧	٤٨٨ر٤٤٧ر٢٥٣	٥٧٤ر١١٥ر٢٣١	٤٣ر١٧٥ر٣٢٦	٤٦ر٦٦١ر٤١١	٢٦ر٨٤٨ر٣٨٨	٣٦ر٩٣٩ر٦٢٨	١١٨ر٠٥٠ر١١٥	٥٥ر٢٩٤ر١١٩	٢٨٠ر١٤١ر١٥٧	١٣٥ر٣٠٧ر٨٤٣	٦٩ر٦١٨ر١٣٥	٢٠٨ر٤٣٢٧ر٩٨٩
بالصافي														
سندات واسناد واذونات:														
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة	٧٧ر٧٠٤ر٠٩٠	٥٣ر٠٧ر٠٧٩	-	-	-	-	-	-	-	٥٣ر٤٤ر٥٣	-	-	-	٥٣ر٤٤ر٥٣
المطفاة	٧٧ر٧٠٤ر٠٩٠	٥٣ر٠٧ر٠٧٩	-	-	-	-	-	-	-	٥٣ر٤٤ر٥٣	-	-	-	٥٣ر٤٤ر٥٣
الموجودات الاخرى	٨ر٥٦ر٠٠٠	٣٥٣ر٥٩١	٣ر٣٣٠ر٠٨٢	٨٣٩ر٤٥٣	٣٣٦ر٢١٣	٣٥ر٩٢٦	٦١ر٦٦٧	٨٠ر٣٥٦	٢٦ر٠٣ر٥٥٩	٢٤٥ر١٦٧	٤٦٨ر٩٩٠	٥٩٦٧ر٤٩١	٤٩٧٨ر٦٦٢	٢٧ر٧٥٧ر١٥٧
الاجمالي للسنة الحالية	٤٣١ر٦٧٨ر٧٧٨	٢٠٤ر٢٧١ر٩٣٧	٤٩١ر٧٧٧ر٣٣٥	٥٧٤ر٩٥٤ر٦٨٤	٤٣ر١١٣ر٣٣٧	٤٦ر٦٩١ر٠٥٥	٣٧ر٠١٩ر٩٨٤	١٢٣ر٤٤٠ر٢٣٥	٥٧ر٨٩٧ر٦٧٨	٢٨٠ر١٤١ر١٥٧	٢٨٠ر١٤١ر١٥٧	٩٥٣ر٣٠١ر١٥٨	٧٤ر٥٩٦ر٧٩٧	٣٣٤٦ر٦٦٧ر٦٦٤
الاجمالي للسنة السابقة	٣٢٤ر٠٥٢ر٥٥٩	٢٠٣ر٥٨٨ر٤٥٢	٣٣١ر٤٥٧ر٢٥٠	٢٩٤ر٢٢٢ر٠٠٢	٣٦ر٣٥٤ر٧٠٧	١٤ر٦١٧ر١٣٠	٢٧ر١٧٣ر٨٢١	٣٦ر٦٢٠ر٠٥٦	١٠٧ر٣٧٤ر٢١٣	٥٩ر٣٢٠ر٨٤٩	١٥٨ر٤٥٥ر٥٥٦	٧١٠ر٦٨٦ر١١٧	١٠٨ر١٥٦ر٥٩٨	٢ر٤١١ر٩٦١ر٨١٠

(٤٤/ب) مخاطر السوق :-

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك او على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في ادارته هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادنى المستويات.

(١) مخاطر اسعار الفائدة:-

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث ان معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعاده التسعير في المدى القصير مما يحد من اثر التغير في أسعار الفائدة على أرباح البنك او على أسعار موجوداته واستثماراته.

تتم ادارته مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة ادارته الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فحوه اعاده تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير ان اثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

- ٢٠١٧

العملة	التغير زيادة بسرعة الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف دينار	حساسية حقوق الملكية بالآلاف دينار
دينار أردني	%١	٣٣٥٨	٣٣٥٨
دولار امريكي	%١	١٠٨٤	١٠٨٤
يورو	%١	٤٤٦	٤٤٦
جنيه استرليني	%١	(٢٤)	(٢٤)
ين ياباني	%١	١٤٩	١٤٩
عملات اخرى	%١	٢٤٧	٢٤٧

- ٢٠١٦

العملة	التغير زيادة بسرعة الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف دينار	حساسية حقوق الملكية بالآلاف دينار
دينار أردني	%١	٣٠٤٨	٣٠٤٨
دولار امريكي	%١	١٤٦٧	١٤٦٧
يورو	%١	٢٤٦	٢٤٦
جنيه استرليني	%١	(٥١)	(٥١)
ين ياباني	%١	٣٨٤	٣٨٤
عملات اخرى	%١	٢٩	٢٩

- في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الإشارة.
- لا تخضع موجودات ومطلوبات البنك الإسلامية الى مخاطر أسعار الفائدة.

(٢) مخاطر العملات:-

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا.

ويتم إجراء تحليل باستخدام نموذج اختبار الحساسية بشكل دوري لقياس هذه المخاطر.

- ٢٠١٧

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	٪١	١٥٨٨٦٧	٣٥٦٩١
يورو	٪١	(٨٥٦٩٦٨)	-
جنيه استرليني	٪١	(٨٦٩٥٨)	-
ين ياباني	٪١	١٥١٥٠٦	-
عملات اخرى	٪١	٧٦٨	-

- ٢٠١٦

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	٪١	(١٢٣٣٥٦)	٣٩٦٩٨
يورو	٪١	(٢٩٧٢٥٩)	-
جنيه استرليني	٪١	(٣٨١٧٤)	-
ين ياباني	٪١	٣٧٧٦٢٩	-
عملات اخرى	٪١	١٠١٣٢	-

- في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار ١٪ فانه سيكون له نفس الاثر المالي اعلاه مع عكس الاشارة.

(٣) مخاطر التغير باسعار الاسهم:-

تتم إدارة المخاطر لمحفظه الاسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنوع ضمن المحفظه الاستثماريه حيث تقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات الأكثر استقرارا وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال:

- تحديد سقف الاستثمار المختلفة.

- تحديد سقف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة و الرقابة عليه بشكل يومي.

- التقييم الدوري لمحفظة الاستثمار من قبل جهة مستقلة (المكتب الواسطي).

- إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثير استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.

يتم إدارة هذه المخاطر من قبل إدارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينه ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

- ٢٠١٧

السوق	التغير في المؤشر	الاثار على الارياح والخسائر	الاثار على حقوق الملكية
		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%٥	١٥٩ر٥٦١	٥٠٤ر٨٤٦
بورصة القدس (فلسطين)	%٥	٢٣ر٣٨٦	٨٣٢ر٧١٠

- ٢٠١٦

السوق	التغير في المؤشر	الاثار على الارياح والخسائر	الاثار على حقوق الملكية
		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%٥	١٣٥ر٩٢١	٤٤٧ر٣٨٠
بورصة القدس (فلسطين)	%٥	-	٩٠٨ر٢٦٩
NASDAQ – USA	%٥	٤٣ر٨٢٧	-

في حال هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الاشارة.

فجوة إعادة تسعير الفائدة -

يتم التصنيف على اساس فترات إعادة تسعير الفائدة او الاستحقاق ايهما اقرب.

فجوة إعادة تسعير الفائدة

أقل من شهر	من شهر حتى ٣ شهور	من ٣ شهور الى ٦ شهور	من ٦ شهور الى سنة	من سنة الى ٣ سنوات	٣ سنوات وأكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات -							
٤٥٠.٠٠.٠٠٠	-	-	-	-	-	٢٩٣,٣١١,٧٤٣	٣٣٨,٣١١,٧٤٣
٢٦٩,٩٨٣,٣٦٧	٨,٥١٢,٧٧٧	-	-	-	-	٤٨,٠٦٤,٧٣٠	٣٢٦,٠٧٥,٨٧٤
-	-	٤,٢٦١,٩٩٨	-	٤,٠٦٣,٠٠٠	-	-	٨,٣٢٥,٠٩٨
-	-	-	-	-	-	٧,٠٠٩,٢٨٠	٧,٠٠٩,٢٨٠
٣٧,٥٨٥,١٢٥	٧٢,١٨٥,٠٦٧	١,٤٨٠,٠١٠,٧٨٨	٦٣,٤٠٨,٨٠٨	١٧١,٢٩٩,١٨١	٢٤٠,٧٢٢,٣٢٢	١٩,١١٦,٤٨٨	٢,٠٨٤,٣٢٧,٩٨٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل							
-	-	-	-	-	-	٣٠,٨٧٧,٧٣٦	٣٠,٨٧٧,٧٣٦
٦,٩١٧,٨٢٨	٢٩,١٤٩,٢٥٩	٢٠,٤٠٢,٧٦٧	٤١,٢٨٦,٠٨٢	١٩٩,٢٥٢,٤٤٠	٣١٩,٩٨٧,٣٥٢	-	٦١٧,١٩٦,١٢٨
-	-	-	-	-	-	٣٧٧,٢٦٢	٣٧٧,٢٦٢
-	-	-	-	-	-	٧٠,٩٦٨,٠٦٠	٧٠,٩٦٨,٠٦٠
-	-	-	-	-	-	٢٠,٩٤٥,٢٣٩	٢٠,٩٤٥,٢٣٩
-	-	-	-	-	-	٤,٥٥٩,٠٨١	٤,٥٥٩,٠٨١
٥١٦,١٧٩	٢,٢٩٦,٧٧١	٩٦٠,٢١٣	٤٠٢,٢٠٠	-	-	٥٨,١٢٦,٤٠٠	٦٢,٣٠١,٧٦٣
اجمالي الموجودات							
٣٥٩,٥١٧,٤٩٩	١١٢,٨٤٤,٢٧٤	١,٥٠٥,٣٥٣,٣٦٦	١,٠٥٠,٩٧,٠٩٠	٣٧٤,٦١٥,٢٢١	٥٦٠,٧٠,٩٨٤	٥٥٣,٨٥٦,١٩	٣,٥٧٢,٢٧٥,٢٥٣
المطلوبات -							
٩,٤٥٧,٠٥٧	١٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣,٠٠٠,٠٠٠	-	٣٤,٤١٦,٨٦٣	٥٨,٨٧٣,٩٢٠
١,٠٣٠,٢١٤,٦٩١	٤٠١,٥٨٤,٦٨٤	٢٩٤,٤٤٥,٣٩٨	٣٦٣,٢٢٦,١٦٨	٢٨,٩٢٢,٩٣٣	-	٥٧٢,٩٤٢,٠٤٧	٢,٢٩١,٣٣٥,٩٢١
١٠٢,٧٦٤,٥٨٩	١,٠٤١,٦٦٣	٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٧٦٧	-	-	١٠٥,٢٣١,٦٩١	٢١٠,٠٨٨,٧١٠
١٤٩,١٦٧	١١٣,٧٥٦	٥٦٥,٩١٧	٨٨٥,٧٧١	٥٠,٢٣٦,٤٦٣	٣٦,٢٦٠,٩٢١	-	٨٨,٢١١,٩٩٥
-	-	-	-	-	-	٢٣٤,٦١٥	٢٣٤,٦١٥
-	-	-	-	-	-	١٤,٧٧٣,٨٧٢	١٤,٧٧٣,٨٧٢
-	-	-	-	-	-	٥٠,٢٤٥,١٨٧	٥٠,٢٤٥,١٨٧
اجمالي المطلوبات							
١,٤٤٢,٥٨٥,٥٠٤	٤١٤,٧٤٠,١٠٣	٢٩٥,٠٦١,٣١٥	٣٦٥,١١٢,٧٠٦	٨٢,١٥٩,٣٩٦	٣٦,٢٦٠,٩٢١	٧٧٧,٨٤٤,٢٧٥	٣,١١٣,٧٦٤,٢٢٠
(٧٨٣,٠٦٨,٠٠٥)	(٣٠١,٨٩٥,٨٢٩)	١,٢١٠,٥٧٤,٠٥١	(٢٦٠,٠١٥,٦١٦)	٢٩٢,٤٥٥,٧٢٥	٥٢٤,٤٤٨,٩٦٣	(٢٢٣,٩٨٨,٢٥٦)	٤٥٨,١١٠,٠٣٣
فجوة إعادة تسعير الفائدة							
٢٠١٦ -							
٣١٥,٨٣٢,٢٦١	٢٤,٨٦٠,٥٥٣	١,٤٠٣,١٢٥,٢٤٥	٣٧,٥٢١,٨٦٨	١٩٠,٥٦٢,٩٨٥	٢٠٤,٥٢٢,١٤٨	٣٨٣,٣٦٤,١٩٠	٢,٥٥٩,٧٤٠,٣٥٠
١,٠٧٠,٧٢٦,٦٢٦	٢٢٤,٠٠٦,٤٢١	١١٠,٠٣٠,٤٦٧	١٥٣,٢٧٠,٦٣٦	٣١,٢٠٤,٣١٤	٤٧,٧٧٣,٦٨٣	٥٧٥,٨٨٣,٤٥٠	٢,٢٤٩,٣٦٦,٩٩٧
(٧٩١,٣١٤,٣١٥)	(١,٩٩,٢٤٥,٨٦٨)	١,٢٩٣,٠٩٤,٧٧٨	(١١٥,٧٤٨,٧٦٨)	١٥٩,٣٥٨,٦٧١	١٥٦,٧٤٨,٩٦٥	(١٩٢,٢١٩,٢٦٠)	٣١٠,٢٠٣,٦٥٣
فجوة إعادة تسعير الفائدة							

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

البنك/ العملة	دولار امريكي	يورو	جنيه استرليني	بين ياباني	اخرى	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
- ٢٠١٧						
موجودات						
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	٦٣٥١٥٩٨٢	٥٦٨٩٩٨٩	١٦٩٠٨٦٧	-	٨٩٧٠٦٦٢٣	٧٩٨٦٧٤٦١
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٢٢٥٤٣٠٤٥	٦٧٩٨٧٥٠٩	٧٠٤١٧٢٥	١٢٣٣٧٣٨	١٦٧٨٢٠٩١	٣٢٥٨٨١٠٨
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٣٢٥٠٩٨	-	-	-	-	٥٣٢٥٠٩٨
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣٨٥٠٣٣٢	-	-	-	-	٣٨٥٠٣٣٢
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	١٨١٢٧٨٣٧٨	٣٩٥٥١٧	٢٨١٩٦	٢١٣٩٨١٣٣	٣٠٥٢٣٧١٥	٢٣٣٦٢٢٣٩٣٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	٩٨٣٧١٧٠
الشامل الاخر	٩٨٣٧١٧٠	-	-	-	-	٩٨٣٧١٧٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	١٥٩٣٢٠٣٩١	٢٩٦٠٤٦٤	٩٧٤٩٣٠	-	-	١٦٣٢٥٥٧٨٥
موجودات اخرى	٧٣٤٣٢٠٥	٩٩٣٧٦٩	١٤٨٢٦	١٦٦٦٤	٣١٣٢٠٠٩	١١٥٠٠٤٧٣
اجمالي الموجودات	٦٦٣٠١٣٦٠١	٧٨٠٢٧٢٤٨	٩٧٥٠٥٤٤	٢٢٦٤٨٥٣٥	٥٩٤٠٨٤٣٨	٨٣٢٨٤٨٣٦٦
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٨٨٦٢٨٩٣	٧٩٢٣٨٦٨	٧٦٤٦	٢٩٧١٤١٤	٥٤٧١٩٦٩	٣٥٢٣٧٧٩٠
ودائع عملاء	٥٤٩٤٤٨٨٥٧	٧٢١٧٥٥٧٩	١٠٤٨٥٥١٩	١٣٤١٧٤٩	٥١٥٢٣١٠٢	٦٨٤٩٧٤٨٠٦
تأمينات نقدية	٧٧١٤٣٧٣٨	٦٣٥٩٣٦٠	١٤١٦٤٤	٣١٤٥٨٠٠	٢٢٨٩٧٢٢	٨٩٠٨٠٢٦٤
مطلوبات اخرى	١٦٧١٣٧٧	١٦٥٢٩٠	١١٥٠٦	٣٨٩٥٢	٤٦٨٥٩	١٩٣٣٩٨٤
اجمالي المطلوبات	٦٤٧١٢٦٨٦٥	٨٦٦٢٤٠٩٧	١٠٦٤٦٣١٥	٧٤٩٧٩١٥	٥٩٣٣١٦٥٢	٨١١٢٢٦٨٤٤
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	١٥٨٨٦٧٣٦	(٨٥٩٦٨٤٩)	(٨٩٥٧٧١)	١٥١٥٠٦٢٠	٧٦٧٨٦	٢١٦٢١٥٢٢
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٣٣٢٤٢٧٦٧٩	٣٩١٢٩٦٠٢	١٥٧٣٤٦	٢٠٢٤٧٥٠١	٨٦١٨٥٠٢	٤٠٠٥٨٠٦٣٠
- ٢٠١٦						
اجمالي الموجودات	٥٤١٩٠٠٣٤١	٧٣١٨٨٩٧٦	١٠٧٩٢٨٦٣	٤٦٨١٥٦٤١	٢٤٢٠٣٦٢٠	٦٩٦٩٠١٤٤١
اجمالي المطلوبات	٥٥٤٢٣٥٩٤٧	١٠٢٩١٤٨٢٧	١٤٦١٠٢٩٣	٩٠٥٢٦٩٤	٢٣١٩٠٤٦١	٧٠٤٠٠٤٢٢٢
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي	(١٢٣٣٥٦٠٦)	(٢٩٧٢٥٨٥١)	(٣٨١٧٤٣٠)	٣٧٧٦٢٩٤٧	١٠١٣١٥٩	(٧١٠٢٧٨١)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	٣٥٨٠٥٩٣٦٩	٨١٣٥٤٩٥٣	١٤٨٦٥٧	-	٢٠٣٠٥١٢٣	٤٥٩٨٦٨١٠٢

(ج/٤٤) مخاطر السيولة:

يعمل البنك بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتوزيع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى البنك نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية ، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقره من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر .

أولاً: ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول (على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق بتاريخ القوائم المالية الموحدة):

	أقل من شهر	من شهر حتى ٣ شهور	من ٣ شهور الى ٦ شهور	من ٦ شهور الى سنة	من سنة الى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٠١٧ -								
المطلوبات -								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٣٩١٧٣٩٦	١٢٠٣٩٠٣٥	-	-	٣٢٦٤١٦٧	-	-	٥٩٢٢٠٠٩٨
ودائع عملاء	١٠٢٨٣٩٣٧٤٠	٥٥٧٣٧٦٥٥٨	٤٢٢٩٩١٠٢٠	٤٦٧٤٤٠٠٦	٢٣٦٤٦٣٧٥	-	-	٢٧١٢٧٤٧٧٩٩
تأمينات نقدية	٥٦٧٢١٣٠	٩٣٢٢١٣١	١٤٠٩٤٢٠٢	١٤٣٥٢٩١٦	٢٢٤٦٩٨٣٧	١٠٩٠٧٥٦٥٧	-	٢٢٦٠٩٦٨٧٣
أموال مقترضة	٤٦٥٧٦٦	١١٤٤٤٤٢	٧٢٢٧١٠	٩٠٩٩١٢	٥٣٨٨٤٥٢	٤٠٠٥٠٧١١	-	٩٦١٤٧٠٣
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	٢٣٤٦١٥	٢٣٤٦١٥
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	١٤٧٧٣٨٧٢	١٤٧٧٣٨٧٢
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٥٠٢٤٥١٨٧	٥٠٢٤٥١٨٧
اجمالي المطلوبات	١٠٢٩٣٤٨٤٢	٥٧٩٠٦٢١٦٦	٤٣٧٨٠٧٩٣٢	٤٨٢٧٠٢٩٣٤	٣١٦١٦٤٩٣١	١٤٩١٢٦٣٦٨	٦٥٢٥٣٦١٧٤	٣٠١٥٩٤٦٦٨٤٧
اجمالي الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	٩٨٢٢٦٤٧٩٦	١٧٤٦٢٢٨٢٥	٢٠٧٩٥٩٦٨٤	٢٢٦٢٩٥٢٤٢	٥٣٩١٤١٢٢١	١٢٧٣٦٩٥٩٥٥	١٦٨٣٨٥٣٠	٣٠٧٢٢٧٥٢٥٣
٢٠١٦ -								
المطلوبات -								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٩٤٩٦٤٨١٩	٢٨٢٣٤١٥٥	-	-	-	-	-	١٢٣١٩٨٩٧٤
ودائع عملاء	١٠١١٧٩٢٢٢٢٨	٢٥٤٣٤٤٨١١	١٥٥٧٣٣٢٢٦	١٨٨٦٠٨١١٨	١٥٣٣٣٥٢٤٧	-	-	١٨٦٩٤٩٤٤٢٣٠
تأمينات نقدية	٣٣١٤٥٧١٩	١٣٧١٩٦٠٠	١٤٩٩١٠٩٢	١٥٤٤٧٦٧٨	١٩٨٧١٤٤٦	٩١٢٩٠١٦٨	-	١٨٨٤٦٥٨٠٣
أموال مقترضة	-	-	٧٥٦٣١٠	٦٦٨٤٥٩	٨٠٣٨١٣١	٥٧١٥٤٠٧٩	-	٦٦٦١٦٩٧٩
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	٤٢٧١٦	٤٢٧١٦
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	١٠٠٩٥٣٩٤	١٠٠٩٥٣٩٤
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٢٥٩٨٤٢٣٩	٢٥٩٨٤٢٣٩
اجمالي المطلوبات	١٠٢٤٦٠٣٢٧٦٦	٢٩٦٢٩٨٣٦٦	١٧١٤٨٠٩٢٨	٢٠٤٧٢٤٢٥٥	١٨١٢٤٥٢٢٤	١٤٨٤٤٤٢٤٧	٣٦٦٢٢٢٣٤٩	٢٢٨٤٨٤٨٣٣٥
اجمالي الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	٧٩٠٦٤٢٠٦	١٣٠٥٢٠٥٩	١٥٨٢٥٥٦٤٨	١٥٧٧٤٧٧٥	٣٣٨٠٣٩٤٩٢	٨٢٣٦١٦٥٥٥	١٦٠٩٦٤٨١٥	٢٠٥٩٧٤٠٢٥٠

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي:

المجموع	أكثر من (٥) سنوات	من سنة لغاية (٥) سنوات	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				- ٢٠١٧
٣٧٧٩٧٠٠١٦٩	-	١٧٧٢٥٠٠	٣٧٦١٩٧٦٦٩	الاعتمادات والقبولات
٢١٢٣٢٦٨٤٨	-	-	٢١٢٣٢٦٨٤٨	السقوف غير المستغلة
١٧٨٤٢٢٩٨٨	٢١٦٩٢٣	١٢٢٨٩٣٠٠	١٦٥٩١٦٧٦٥	الكفالات
٧٦٨٧٢٠٠٠٥	٢١٦٩٢٣	١٤٠٦١٨٠٠	٧٥٤٤١٢٨٢	المجموع
				- ٢٠١٦
٤٣٤٩٧٦٠٨٩	-	٣٧١٣	٤٣٤٩٧٢٣٧٦	الاعتمادات والقبولات
١٨٦٠١١٧١٣	-	-	١٨٦٠١١٧١٣	السقوف غير المستغلة
١٦٧٥٦٣١٤٨	٢١٦٩٢٣	١٥٤٣٥٧٨٩	١٥١٩١٠٤٣٦	الكفالات
٧٨٨٥٥٠٩٥٠	٢١٦٩٢٣	١٥٤٣٩٥٠٢	٧٧٢٨٩٤٥٢٥	المجموع

مراقبة الامتثال:

تقوم دائرة مراقبة الامتثال بالاطلاع المستمر على أية متطلبات رقابية أو قانونية جديدة لتعميمها على كافة الدوائر المعنية بالبنك للالتزام بها، بالإضافة إلى التنسيق بين دوائر البنك المختلفة والجهات الرقابية بالمملكة وخارجها.

قامت الدائرة بتطوير خطة امتثال لجمع دوائر البنك والشركة التابعة لقياس مدى إلتزام مختلف الدوائر بتعليمات وتعاميم البنك المركزي الاردني والجهات الرقابية النافذة، بالإضافة الى تحديد مخاطر عدم الامتثال وإيجاد الحلول للتقليل منها، ورفع تقارير للإدارة العليا و لجنة إدارة المخاطر.

قامت الدائرة بتحديث سياسة مراقبة الإمتثال اضافة الى تطوير اجراءات عمل بما يتناسب مع القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية المختلفة.

وتقوم الدائرة بالتنسيق مع إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة كافة الملاحظات وخطط العمل الموضوعية من الدوائر المختلفة للالتزام بتعليمات البنك الداخلية والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، ورفع تقارير الامتثال للإدارة العليا و لجنة إدارة المخاطر. وتقوم الدائرة بمتابعة ملاحظات تقرير التفتيش الصادر عن البنك المركزي الاردني والمدقق الخارجي للتأكد من تصويبها ضمن المدد الزمنية المحددة. وتقوم الدائرة بمراجعة كافة السياسات والإجراءات المعمول بها بالبنك للتأكد من انسجامها مع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.

مخاطر العمليات:

تقوم الدائرة المختصة بتطبيق نظام شامل على مستوى البنك يسعى لتحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك وعملياته بالإضافة إلى مخاطر السمعة، وأفضل الإجراءات والأدوات الرقابية التي تحد من أثر هذه المخاطر، للوصول إلى المستوى الأمثل من التوازن بين المخاطر و الإجراءات الرقابية. وتقوم الدائرة بعمل مراجعة دورية للإجراءات والضوابط الرقابية التي يقوم بها البنك وبالتعاون مع دائرة التدقيق الداخلي، للتأكد من مدى الالتزام بهذه الإجراءات ومدى فعاليتها.

وتعمل الدائرة بالتنسيق مع كافة دوائر البنك على جمع البيانات المتعلقة بالخسائر الناتجة عن مخاطر العمليات لبناء قاعدة بيانات كافية للتنبؤ بهذه المخاطر مستقبلاً وبشكل أكثر دقة وكفاءة.

وتقوم الدائرة بتطبيق سياسة شاملة لحماية معلومات وأصول البنك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، ويقوم موظف أمن المعلومات بالدائرة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة من خلال إجراءات العمل المتبعة والتنسيق مع دوائر البنك وخصوصاً دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة التدقيق الداخلي.

قامت الدائرة بتجهيز خطة الطوارئ واستمرارية العمل وجاري العمل على تجهيز موقع جديد بكامل المتطلبات حسب أفضل المعايير الدولية، لأهمية هذه الترتيبات في حال وقوع أزمات من الممكن أن تؤثر على سير أعمال البنك.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

قامت الدائرة بتعديل إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب و سياسة مكافحة غسل الأموال بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني والمعايير والتوصيات الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Financial Action Task Force) (FATF) والممارسات العالمية الفضلى.

يسعى البنك بشكل مستمر إلى عقد الدورات التدريبية لكافة موظفي البنك بهدف توعية الموظفين وتنقيحهم حول أساليب عمليات غسل الأموال وكيفية الوقاية منها.

قام البنك بشراء وتطبيق نظام مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بنظام (AML Profiling) حيث سيقوم النظام بتحليل العمليات المالية للعميل وتحديد العمليات المشبوهة أو غير الاعتيادية. ويسعى البنك بشكل مستمر إلى تطوير كوادرات الدائرة من خلال إرسالهم إلى دورات متخصصة وتحفيز الموظفين للحصول على شهادات مهنية متخصصة في هذا المجال.

الحوكمة:

أوجد دليل الحوكمة مرجعية أفضل لإدارة أعمال البنك ومخاطره من خلال:

- 1- إيجاد لجان عمل مختصة بمجلس الإدارة تتابع أداء الإدارة التنفيذية بشكل مستمر للتأكد من الالتزام بسياسات البنك وخطته المستقبلية.
- 2- تعزيز المجلس بأعضاء جدد ذوي مؤهلات متميزة ساهمت بتطوير الأعمال وتحقيق الأهداف.
- 3- تعزيز مبادئ الحوكمة المرتبطة بالإفصاح والشفافية بعلاقة أعضاء المجلس مع البنك، حيث أصبح المجلس على وعي ودراية كاملة بالعلاقات التي تربط أعضاء المجلس بالبنك، ومدى انسجامها وتوافقها مع سياسات البنك الداخلية وتعليمات الجهات الرقابية.

ويسعى مجلس الإدارة والإدارة العليا إلى تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بالحوكمة وبما ينسجم مع أهداف وإستراتيجية البنك، ويحافظ على حقوق كافة المساهمين.

أ. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
 - حسابات الشركات الصغيرة و المتوسطة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات والتمويلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات الصغيرة و المتوسطة.
 - حسابات الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات والتمويلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات.
 - الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- ان هذه القطاعات هي الاساس الذي يبني عليه البنك تقاريره حول معلومات قطاعات الاعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

المجموع		اخرى	الخبزينة	الشركات	الافراد	
٢٠١٦	٢٠١٧					
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٤٦٥٣١٢٠٨	٢٢٠٠٢٣١٤٩	٥٥١٧٨٥	٣٨٢٩٨٦٩٩	١١١٨٧٠١٣٧	٦٩٣٠٢٥٢٨	إجمالي الإيرادات
						مخصص تندي التسهيلات والتموليات الإئتمانية
(٨٠٩٣٥٣٥)	(١٥٢٢٩٦٢٨٥)	-	-	(١٣٣٧١٣٣٦)	(١٨٥٧٩٤٩٩)	الممنوحة للعملاء
٩٢٦٧٢٧٧٣	١٣١٨٨٣٦٩٨	٥٥١٧٨٥	٢٨٤٤٨٩٥٨	٧٦٨٨٤٩١٢	٢٥٩٩٨٠٤٣	نتائج أعمال القطاع
(٥٠٩٤٤٥٨٨)	(٧٩٧٥٦٠٥٤)					مصارييف غير موزعة
٤١٧٢٨١٨٥	٥٢١٢٧٦٤٤					الريح من التشغيل
						حصة البنك من أرباح شركة
-	١٦٩٠٠					حليفة
٤١٧٢٨١٨٥	٥٢١٢٧٦٤٤					الريح قبل الضرائب
(١٢٤٩٢٣٦٣)	(١٧٣٤٥٦٦١)					ضريبة الدخل
٢٩٢٣٥٨٢٢	٣٤٧٩٩٠٨٣					صافي ربح السنة
معلومات أخرى						
٢٤٥٧٨٣٨٥٤٨	٣٢٧٩٩٢١٣٥٦	-	١٢٠٥٩٢٦٤٨٠	١٢٨٠٥٦٤٣٧٣	٧٩٣٤٣٠٥٠٣	موجودات القطاع
						موجودات غير موزعة على
١٠١٩٠١٧٠٢	٢٩٢٣٥٣٨٩٧	٢٩٢٣٥٣٨٩٧	-	-	-	القطاعات
٢٥٥٩٧٤٠٢٥٠	٣٥٧٢٢٧٥٢٥٣	٢٩٢٣٥٣٨٩٧	١٢٠٥٩٢٦٤٨٠	١٢٨٠٥٦٤٣٧٣	٧٩٣٤٣٠٥٠٣	مجموع الموجودات
٢٢١٢٩١٤٢٤٨	٣٠٤٨٥٦١٠٦٧	-	٢٣١٦٤٢١٢٨	٩٩٣٢٧٧٨٩٧	١٨٢٣٦٤١٠٤٢	مطلوبات القطاع
						مطلوبات غير موزعة على
٣٦٦٢٢٣٤٩	٦٥٢٠٣١٥٣	٦٥٢٠٣١٥٣	-	-	-	القطاعات
٢٢٤٩٣٦٥٩٧	٣١١٣٧٦٤٢٢٠	٦٥٢٠٣١٥٣	٢٣١٦٤٢١٢٨	٩٩٣٢٧٧٨٩٧	١٨٢٣٦٤١٠٤٢	مجموع المطلوبات
١١٩١٧٣٣٥	١١١٧٧٦٢٢					مصارييف رأسمالية
٦٥٣١٠٥٩	١٠٣٣٢٦٦٧					الإستهلاكات والاطفاءات

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لإعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية والشركات التابعة له في المملكة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصارييفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:-

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
١٤٦٥٣١٢٠٨	٢٢٠٠٢٣١٤٩	٣٧٢٠٧٩٨	٨٢١١٩٩٢	١٤٢٨١٠٤١٠	٢١١٨١١٠٥٧	إجمالي الإيرادات
٢٥٥٩٧٤٠٢٥٠	٣٥٧٢٢٧٥٢٥٣	٢٨٢٧٧٦٧٠٣	٤٢٧٠٢٥٣٧٤	٢٢٧٦٩٦٣٥٤٧	٣١٤٥٢٤٩٨٧٩	مجموع الموجودات
١١٩١٧٣٣٥	١١١٧٧٦٢٢	-	-	١١٩١٧٣٣٥	١١١٧٧٦٢٢	المصرفيات الرأسمالية

(٤٦) ادارة رأس المال

تتضمن حسابات رأس المال بالاضافة الى رأس المال المكتتب به كلا من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الاصدار، الارباح المدورة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة، واسهم الخزينة.

يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي:

- ١- تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن ١٢٪.
- ٢- الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن ١٠٠ مليون دينار أردني.
- ٣- استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن ٥٠٪ من رأسماله المكتتب به.
- ٤- نسب حدود الائتمان "تركزات الائتمان" إلى رأس المال التنظيمي.
- ٥- قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة ١٠٪ من أرباح البنك قبل الضرائب.

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
		حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier Capital)
		رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١٢٥٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠٠	الأرباح المدورة بعد طرح قيمة التوزيعات المتوقعة
٢٢٥٥٥٩٧٤	٢٧٢٤٣٣٥٣	التغير المتراكم في القيمة العادلة بالكامل
١٥٥٥٩٤١٧	١٠٩١٥٨٩	علاوة الاصدار
٧١٤٦٣١٧٣	٨٠٢١٣١٧٣	الاحتياطي القانوني
٣٧٣٤٠٣٠٥	٤٢٦٦٨٨٤٩	الاحتياطي الاختياري
٢٤٩٣٢٢٠٧	٢٩٢٧١٤١٤	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
٢٠٤٢	٢٣٤٢٤٠٩٠	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
٢٨٢٨٤٩٢١٨	٣٦٤٠١٢٤٦٨	التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
		الشهرة والموجودات غير الملموسة
٥٨٩١٢٢٣	٢٠٩٤٥٢٣٩	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين
		ضمن ال CET1
١١٠٢٨٦٥	١٠٦٣٤٦٩٥	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات ضمن الحد الاول (١٠٪)
١٦٠٢٦٧٤	٤٥٥٩٠٨١	صافي حقوق حملة الأسهم العادية
٢٦٤٣٢٦٤٥٦	٣٢٧٨٧٣٤٥٣	
		رأس المال الإضافي
٣٧٨	٤١٣٣٦٦٣	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
		صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)
٢٦٤٣٢٦٨٣٤	٣٣٢٠٠٧١١٦	
		الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2
		احتياطي مخاطر مصرفية عامة
١٤٧٣٠٥٧٧	١٤٠٣٤٦٧٠	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
٥٠٤	٥٥١١٥٥١	إجمالي رأس المال المساند
١٤٧٣١٠٨١	١٩٥٤٦٢٢١	رأس المال التنظيمي
٢٧٩٠٥٧٩١٥	٣٥١٥٥٣٣٣٧	
		مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
٢٠٥٣١٩٧٣٦٠	٢٤٥٣٦٤٠٢٦١	نسبة كفاية رأس المال (%)
٪١٣٥٩	٪١٤٣٣	نسبة رأس المال الأساسي (%)
٪١٢٨٧	٪١٣٣٦	نسبة رأس المال المساند (%)
٪٠٧٢	٪٠٨٠	

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٢٦٤٣٢٦٨٣٤	٣٣٢٠٠٧١١٦	نسبة الرافعة المالية الشريحة الأولى من رأس المال
٣١٨٤٥٦٧١٢٧	٤١١٦٣٩٣٩٢	مجموع الموجودات داخل وخارج الميزانية بعد إستبعادات البنود المقتطعة من الشريحة الأولى
%٨٣٠	%٨٠٧	نسبة الرفع المالي

- تم إحتساب نسبة كفاية رأس المال كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٢٠١٦ بناء على مقررات لجنة بازل III.

(٤٧) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

- ٢٠١٧

المجموع	اكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
			الموجودات
٣٣٨٣١١٧٤٣	-	٣٣٨٣١١٧٤٣	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
٣٢٦٠٧٥٨٧٤	-	٣٢٦٠٧٥٨٧٤	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٨٣٢٥٠٩٨	٤٠٦٣٥٠٠	٤٢٦١٥٩٨	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢٠٨٤٣٢٧٩٨٩	١٢٢٨٧٩١٠٦٣٤	٧٩٦٤١٧٣٥٥	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
٧٥٠٩٢٨٠	-	٧٥٠٩٢٨٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٣٠٨٧٧٧٣٦	٣٠٨٧٧٧٣٦	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٦١٧٢٩٦١٢٨	٥١٩٢٤٢٧٢٠	٩٨٤٥٣٤٠٨	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٣٧٧٢٦٢	٣٧٧٢٦٢	-	استثمار في شركة حليفة
٧٠٩٦٨٠٦٠	٦٧٢٤٩٩٢٦٩	٣٧١٨٧٩١	ممتلكات و معدات
٢٠٩٤٥٢٣٩	١٨٧٧٠٣١٤	٢١٧٤٩٢٥	موجودات غير ملموسة
٤٥٥٩٠٨١	٨٩٧٣٨٥	٣٦٦١٦٩٦	موجودات ضريبية مؤجلة
٦٢٣٠١٧٦٣	١٥٢٣٦١٠	٦٠٧٧٨١٥٣	موجودات أخرى
٣٥٧٢٢٧٥٢٥٣	١٩٣٠٩١٢٤٣٠	١٦٤١٣٦٢٢٨٢٣	مجموع الموجودات
			المطلوبات
٥٨٨٧٣٩٢٠	٣٠٠٠٠٠٠	٥٥٨٧٣٩٢٠	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٢٦٩١٣٣٥٩٢١	٤٨٢٥٩٦٨٥٢	٢٢٠٨٧٣٩٠٦٩	ودائع عملاء
٢١٠٠٨٨٧١٠	١٢٩٠٩٧١١٨	٨٠٩٩١٥٩٢	تامينات نقدية
٨٨٢١١٩٩٥	٨٦٣٤١٣٨٤	١٨٧٠٦١١	أموال مقترضة
٢٣٤٦١٥	-	٢٣٤٦١٥	مخصصات متنوعة
١٤٧٧٣٨٧٢	-	١٤٧٧٣٨٧٢	مخصص ضريبة الدخل
٥٠٢٤٥١٨٧	٤١٥٠٤٣٠	٤٦٠٩٤٧٥٧	مطلوبات اخرى
٣١١٣٧٦٤٢٢٠	٧٠٥١٨٥٧٨٤	٢٤٠٨٥٧٨٤٣٦	مجموع المطلوبات
٤٥٨٥١١٠٣٣	١٢٢٥٧٢٦٦٤٦	(٧٦٧٢١٥٦١٣)	الصافي

المجموع	اكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
			الموجودات
٢٨١٨٤٤٤٤٥٩	-	٢٨١٨٤٤٤٤٥٩	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
٢٥٨٨٨٩٨٦١	-	٢٥٨٨٨٩٨٦١	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٣٨٥٦٦٦٦٠٨٨	٧٩٢٢٦٥٤٨٩	٥٩٣٤٠٠٥٩٩	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
٢٣٣٠٠٥٨٢	١٧٧٥١٧٩٩	٥٥٤٨٧٨٣	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٨٥٢٧٣٥٤	٢٨٥٢٧٣٥٤	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٧٩٦١٠٢٠٤	٣٧٧٣٣٣٣٣٤	١٠٢٢٧٦٨٧٠	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٤٤٢٧٠٩٧٢	٣٩٦٣٦٧٦٧	٤٦٣٤٢٠٥	ممتلكات و معدات
٥٨٩١٢٢٢٣	٣٠٩٥٤٧٥	٢٧٩٥٧٧٤٨	موجودات غير ملموسة
١٦٠٢٦٧٤	-	١٦٠٢٦٧٤	موجودات ضريبية مؤجلة
٥٠٣٦٨٣٣	-	٥٠٣٦٨٣٣	موجودات اخرى
٢٥٥٩٧٤٠٢٥٠	١٢٥٨٦١٠٢١٨	١٣٠١٣٠٠٣٢	مجموع الموجودات
			المطلوبات
١٢٣١٠٧٩٠٨	-	١٢٣١٠٧٩٠٨	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١٨٥٦٧٧٣٦٠٦	١٤٦٦٦١٩١٧	١٧١٠١١٦٨٩	ودائع عملاء
١٧٦١٦٣٤٨٨	١٠٠٣٧٠٣٩٤	٧٥٧٩٣٠٩٤	تامينات نقدية
٥٦٨٦٩٢٤٦	٥٥٤٦١٩٧١	١٤٠٧٢٧٥	أموال مقترضة
٤٢٥١٦	-	٤٢٥١٦	مخصصات متنوعة
١٠٥٩٥٥٩٤	-	١٠٥٩٥٥٩٤	مخصص ضريبة الدخل
٢٥٩٨٤٢٣٩	-	٢٥٩٨٤٢٣٩	مطلوبات اخرى
٢٢٤٩٥٣٦٥٩٧	٣٠٢٤٩٤٢٨٢	١٩٤٧٠٤٢٣١٥	مجموع المطلوبات
٣١٠٢٠٣٦٥٣	٩٥٦١١٥٩٣٦	(٦٤٥٩١٢٢٨٣)	الصافي

(٤٨) ارتباطات والتزامات محتملة

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية :

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٣٠٦٠٦٠٩٤٢	١٩٥٨٥٣٧٤٤	اعتمادات
١٢٨٩١٥٨٤٧	١٨٢١١٦٤٢٥	قبولات
		كفالات:
٦٧٩٠١٤٩٦	٤٨٢٦٠٢٧٢	- دفع
٦٧٤٨٨٥٦٠	٧١٣٠٧٧٨٠	- حسن تنفيذ
٣٢١٧٣٠٩٢	٥٨٨٥٤٩٣٦	- أخرى
١٨٦٠١١٧١٣	٢١٢٣٢٦٨٤٨	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
٧٨٨٥٥٠٩٥٠	٧٦٨٧٢٠٠٥	المجموع

ب. التزامات تعاقدية

٢٠١٦	٢٠١٧	
دينار	دينار	
٢٥٣٥٣٦٨	١٨٩٨٠٠٧	عقود شراء ممتلكات ومعدات
٩٨٧٣٢٤	١٥٠٥٨٨٢	عقود شراء موجودات غير ملموسة

(٤٩) القضايا المقامة على المجموعة

بلغت قيمة القضايا المقامة على المجموعة وذلك ضمن النشاط الطبيعي مبلغ ٣٤٩٧٥٥١ دينار و ٩٤٨٦١١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٢٠١٦ على التوالي وبلغت المخصصات المعدة ازاؤها مبلغ ٢١٠٧٩٧ دينار و ٤٢٥١٦ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ و ٢٠١٦ على التوالي وفي تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني ان المخصصات المقتطعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.

(٥٠) القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم البنك الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.
المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه:

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				٢٠١٧ -
				موجودات مالية
٣٠٨٧٧٧٣٦	٤١٢٦٦٠٥	-	٢٦٧٥١١٣١	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٧٥٠٩٢٨٠	-	٣٨٥٠٣٣٢	٣٦٥٨٩٤٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
<u>٣٨٣٨٧٠١٦</u>	<u>٤١٢٦٦٠٥</u>	<u>٣٨٥٠٣٣٢</u>	<u>٣٠٤١٠٠٧٩</u>	المجموع
				٢٠١٦ -
				موجودات مالية
٢٨٥٢٧٣٥٤	١٠٨٠٢٧٦	٣٣٤١١٣	٢٧١١٢٩٦٥	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٣٣٠٠٥٨٢	-	١٩٥٣٨٢١	٢١٣٤٦٧٦١	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
<u>٥١٨٢٧٩٣٦</u>	<u>١٠٨٠٢٧٦</u>	<u>٢٢٨٧٩٣٤</u>	<u>٤٨٤٥٩٧٢٦</u>	المجموع

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

• معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩

خلال شهر تموز من العام ٢٠١٤، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ (الأدوات المالية) والذي سيجل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المالية (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) وجميع الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ جميع جوانب المحاسبة الثلاثة المتعلقة بالأدوات المالية: التصنيف والقياس والتدني في القيمة ومحاسبة التحوط. قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ الصادر خلال عام ٢٠٠٩. وكان التطبيق المبدئي للمرحلة الأولى من المعيار في ١ كانون الثاني ٢٠١١.

ان النسخة الجديدة من المعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ تطبق على الفترات السنوية ابتداءً من ١ كانون الثاني ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر. يطبق المعيار بأثر رجعي باستثناء محاسبة التحوط وتضمن المعيار رقم ٩ اعفاء الشركات من تعديل أرقام المقارنة.

ستقوم المجموعة بتطبيق معيار الجديد بتاريخ التطبيق الإلزامي للمعيار ولن يقوم البنك بتعديل أرقام المقارنة. قامت المجموعة خلال عام ٢٠١٧ بعمل دراسة مفصلة لتقييم أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. ان هذه الدراسة المفصلة قائمة على الأرقام الحالية المتوفرة والتي من الممكن ان تكون معرضة للتغيير بسبب احتمال توفر معلومات جديدة عندما تقوم المجموعة بتطبيق المعيار في عام ٢٠١٨. بشكل عام لا تتوقع المجموعة تأثير جوهري على قائمة المركز المالي وقائمة حقوق الملكية ما عدا تأثير تطبيق متطلبات انخفاض القيمة الجديدة وفقاً للمعيار رقم ٩. استناداً على الأرقام الأولية تتوقع المجموعة زيادة في مخصص التدني يقدر بحوالي ١٨ الى ٢٠ مليون دينار والذي سيكون له أثر بتخفيض حقوق الملكية بنفس القيمة. بالإضافة لذلك فإنه قد يؤدي الى التأثير على الضرائب المؤجلة. وقد سمحت تعليمات البنك المركزي الأردني باستخدام رصيد احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ حوالي ١٤ مليون دينار لتغطية جزء من الزيادة في المخصص.

(أ) التصنيف والقياس

لا تتوقع المجموعة تأثير جوهري على المركز المالي او حقوق الملكية الناتجة عن تطبيق متطلبات التصنيف والقياس الجديدة للمعيار رقم ٩.

ان التسهيلات والتمويلات الإئتمانية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تتمثل بدفعات أصل الدين والفائدة. قام البنك بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات المالية وتوصل الى انها تتفق مع مواصفات قياس الكلفة المطفأة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، ولذلك فإن إعادة تصنيف هذه الأدوات غير مطلوب.

(ب) التدني في القيمة

ان المعيار الجديد يضع نموذجاً للخسارة الإئتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة او المصنفة كأدوات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر. بالإضافة الى ذلك فإن نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة يطبق على التزامات القروض التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارياح والخسائر.

الخسائر الائتمانية المتحققة مقارنة مع الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الجديد

ان تطبيق مبدأ الخسائر الائتمانية المتوقعة سيقوم بتغيير نماذج ومبادئ احتساب وتسجيل الخسائر الائتمانية بشكل جوهري. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة يمثل الخسائر الائتمانية التي يجب ان تعكس مبلغ من المخصص غير متحيز ويعتمد على عدة سيناريوهات بأوزان مختلفة الذي بدوره يعتمد على تقييم عدد من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية ومدى صحة المعلومات عن الاحداث السابقة والأوضاع الحالية والتوقعات المستقبلية عن الحالة الاقتصادية. بينما ومقارنة مع نموذج الخسارة المتحققة الحالية (الأدوات المتعثرة) تحت معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الذي يتضمن أفضل تقدير، القيمة الزمنية للأموال والمعلومات عن الاحداث السابقة ضمن الظروف الحالية. ان هدف تطبيق نموذج قياس التدني الجديد هو تسجيل الخسارة لكل الفترة على جميع الأدوات المالية التي حصل عليها زيادة جوهرياً في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الاولي.

وبالمحصلة فإن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة سيتم احتسابه اما بالخسائر الائتمانية المتوقعة لاثني عشر شهراً او بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الاولي فيها. وبالمقارنة مع النموذج الحالي للخسائر المتحققة الذي يعترف بالخسارة الائتمانية لكل الفترة عندما يكون هناك دليل على التدني بالإضافة الى المخاطر الائتمانية للأدوات المتعثرة وغير المحددة بعد. بسبب إضافة أو استحداث مفهوم تراجع أو زيادة

المخاطر الائتمانية والاختذ بعين الاعتبار المعلومات المستقبلية، ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يلغي الحاجة لوجود قيمة محددة او حدث مهم حسب نموذج الخسارة المتحققة حيث انه يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأدوات المالية حسب المعيار رقم ٩.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والترحيل من الفئة الأولى الى الفئة الثانية

* الأدوات المالية غير المتعثرة

المرحلة الأولى (الفئة الأولى) تتكون من جميع أدوات الدين المالية غير المتعثرة والتي لم يحدث عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الاولي. يجب الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر خلال اثني عشر شهراً للأدوات المالية في المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية (الفئة الثانية) تتكون من جميع أدوات الدين المالية غير المتعثرة والتي حدث عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الاولي، يجب الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر على مدى عمر الأدوات المالية. يتوجب على الشركات في الفترات اللاحقة لإعداد التقارير المالية، الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر خلال اثني عشر شهراً اذا كان هناك تحسن بالمخاطر الائتمانية للأدوات المالية بحيث لم يعد هناك زيادة جوهرياً بالمخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الاولي.

ان الأدوات المالية تصنف ضمن المرحلة الثالثة عندما يكون هناك ادلة موضوعية للتدني نتيجة لحدوث خسارة او أكثر (تعثر)، بعد الاعتراف الاولي مع وجود أثر سلبي على التدفق النقدي المستقبلي للقرض. ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى عمر أدوات الدين وذلك يشبه الى حد كبير معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

أما بالنسبة لمحافظة أدوات الدين الحكومية والشركات، فإن المخصصات التي تم تقديرها بشكل فردي للأدوات المالية المتعثرة المعترف بها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ سيتم استبداله بالمرحلة الثالثة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، بينما المخصصات المسجلة لجميع الأدوات المالية غير المتعثرة سيتم استبدالها بالمخصصات بناءً على المرحلة اما الأولى او الثانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). أما بالنسبة لمحافظ الافراد فإن الجزء المتعلق بالمخصصات الذي له علاقة بالأدوات المالية المتعثرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) سيتم استبداله بمخصصات المرحلة الثالثة، بينما الجزء غير المتعثر سيتم استبداله بمخصصات اما المرحلة الاولى او المرحلة الثانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

العوامل الأساسية المؤثرة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان العوامل التالية هي عرضة لدرجة كبيرة من الاجتهاد والتي سيكون لها تأثير كبير على احتساب وحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- ١- تحديد وقت حصول زيادة في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية.
- ٢- قياس الخسارة الائتمانية لمدة ١٢ شهرا ومدى عمر الأدوات المالية.
- ٣- استخدام المعلومات المستقبلية باستخدام عدد من السيناريوهات المتوقعة.
- ٤- جودة الضمانات.

بالإضافة، فإن المبالغ الأولية المذكورة أعلاه قد تتغير نتيجة العوامل التالية:

- إن برنامج الاحتساب الآلي وأنظمة الضبط الداخلية المرتبطة به لم يتم تفعيلها وتشغيلها لفترة طويلة من الزمن.
- إن البنك لم ينتهي بعد من تطبيق واختبار وتقييم أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بمعيار رقم ٩ بما في ذلك سياسات الحوكمة التابعة له.
- إن الفرضيات والاجتهادات والسياسات المحاسبية المستخدمة خاضعة للتقديرات والتعديلات الصادرة عن الجهات الرقابية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) الإيرادات من العقود مع العملاء

يبين معيار رقم (١٥) المعالجة المحاسبية لكل انواع الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، وينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود لتوريد الخدمات والبضائع للعملاء باستثناء العقود الخاضعة لمعايير اخرى مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) الايجارات.

يحل هذا المعيار بدلاً من المعايير والتفسيرات التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) عقود الانشاء
- معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) الايراد
- تفسير لجنة معايير التقارير (١٣) برامج ولاء العملاء
- تفسير لجنة معايير التقارير (١٥) اتفاقيات انشاء العقارات
- تفسير لجنة معايير التقارير (١٨) عمليات نقل الاصول من العملاء
- التفسير (٣١) الايراد - عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات اعلانية.

يجب تطبيق المعيار للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي (٢٨): بيع أو تحويل الموجودات بين المستثمر وشركائه الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي (٢٨) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والناجمة عن عملية بيع أو تحويل الاستثمار في الشركة التابعة الى شركة حليفة أو مشاريع مشتركة. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة - وفقاً لمعيار التقارير الدولية (٣) - بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة . في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة الى مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع مشتركة.

تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (٢) -تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (٢) -الدفع على أساس الأسهم- بحيث تشمل هذه التعديلات ثلاثة أمور رئيسية: تأثير شروط الاستحقاق على قياس المعاملة الدفع على أساس الأسهم مقابل النقد، وتصنيف معاملة الدفع على أساس الأسهم مع خيار التسوية مقابل التزامات الضريبة ومحاسبة التعديلات على أحكام وشروط معاملة الدفع على أساس الأسهم التي تغير تصنيفها من معاملة دفع على أساس الأسهم مقابل النقد إلى معاملة دفع على أساس الأسهم مقابل أدوات حقوق الملكية.

يجب تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر .

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) عقود الإيجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "عقود الإيجار" خلال كانون الثاني ٢٠١٦ الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الإيجار .

متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦) مشابه بشكل جوهري للمتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧). وفقاً لذلك، المؤجر يستمر في تصنيف عقود الإيجار على انها عقود ايجار تشغيلية او عقود ايجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذان النوعان من العقود بشكل مختلف .

يتطلب معيار أعداد التقارير المالية الدولية رقم (١٦) من المستأجر ان يقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات لجميع عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن ١٢ شهر، الا إذا كان الاصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الاعتراف بحقه في استخدام الاصل والمتمثل في الاعتراف بالأصل المستأجر والالتزام الناتج المتمثل بدفعات الإيجار .

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر .

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولية (٤) - عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. ان الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١، مع السماح بالتطبيق المبكر .

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) - تحويلات الاستثمارات العقارية

توضح هذه التعديلات متى يجب على البنك تحويل (إعادة تصنيف) العقارات بما فيها العقارات تحت التنفيذ أو التطوير إلى أو من بند الاستثمارات العقارية.

تنص التعديلات ان التغيير في استخدام العقار يحدث عند توفر متطلبات تعريف الاستثمارات العقارية (او في حال لم تعد متطلبات التعريف متوفرة) ويكون هناك دليل على التغيير في الاستخدام. إن مجرد التغيير في نية الإدارة لاستخدام العقار لا يمثل دليل على التغيير في الاستخدام.

يتم تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر لهذه التعديلات مع ضرورة الإفصاح عنه.

تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (٤) - تطبيق معيار التقارير المالية رقم (٩) "الادوات المالية" مع معيار التقارير المالية رقم (٤) "عقود التأمين"

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيلول ٢٠١٦ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (٤) لمعالجة الأمور التي قد تنتج من اختلاف تاريخ تطبيق معيار التقارير المالية رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الجديد لعقود التأمين رقم (١٧).

تقدم التعديلات خيارين بديلين للمنشآت التي تصدر عقود خاضعة لمعيار التقارير المالية رقم (٤): استثناء مؤقت من تطبيق معيار التقارير المالية رقم (٩) للسنوات التي تبدأ قبل ١ كانون الثاني ٢٠٢١ كحد أقصى، او السماح للمنشأة التي تطبق معيار التقارير المالية رقم (٩) بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة الناتجة عن هذه الموجودات المالية خلال الفترة من الأرباح والخسائر الى الدخل الشامل كما لو أن المنشأة طبقت معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) على هذه الموجودات المالية.

تفسير رقم (٢٢) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - المعاملات بالعملات الأجنبية والدفعات المقدمة

يوضح هذا التفسير أنه عند تحديد سعر الصرف السائد الذي سيستخدم عند الاعتراف الاولي المتعلق بأصل أو مصروف أو دخل (أو جزء منه) أو عند إلغاء الاعتراف بأصل أو التزام غير نقدي متعلق بدفعات مقدمة، فإن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بالاعتراف الاولي بالأصل او الالتزام غير النقدي الذي نشأت عنه تلك الدفعات المقدمة.

يمكن للمنشآت تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي أو مستقبلي.

يتم تطبيق هذا التفسير للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر لهذا التفسير مع ضرورة الإفصاح عنه.

تفسير رقم (٢٣) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تأثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي (١٢). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي (١٢) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبية الغير مؤكدة. يجب على المنشأة تحديد ما اذا كان يجب اعتبار كل معالجة ضريبية غير مؤكدة على حدى أو اعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى.

يتم تطبيق هذا التفسير للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٩ مع وجود إعفاءات محددة للتطبيق.

(٥٢) أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض ارقام المقارنة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ لتتناسب مع تصنيف أرقام السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة
في المملكة الأردنية الهاشمية

فروع العاصمة عمان:

فرع الشميساني

شارع عبد الرحيم الواكد - هاتف 06.70.11 - فاكس 06220573 - ص.ب. 30104 - عمان 11180

فرع جبل عمان

شارع ابن خلدون - هاتف 06.70.11 فرعي 8802 - فاكس 4647218 - ص.ب. 30104 - عمان 11180

فرع دابوق

شارع جمعة الشبلي - هاتف 06.70.11 فرعي 8826 - فاكس 05413086 - ص.ب. 30104 - عمان 11180

فرع الجاردنز

شارع وصفي التل / مجمع البركة التجاري - هاتف 06.70.11 فرعي 8800 - فاكس 0039039 - ص.ب.

11180 - عمان 30104

فرع الصوفية

شارع علي نصوح الطاهر / مجمع عادل حجرات - هاتف 06.70.11 فرعي 8806 - فاكس 0818016 -

ص.ب. 80222 - عمان 11180

فرع شارع مكة

شارع مكة / مجمع نسيم الدادا - هاتف 06.70.11 فرعي 8817 - فاكس 0012603 - ص.ب. 30104 -

عمان 11180

فرع الجبيهة

شارع ياجوز / اشارة المنهل - هاتف 06.70.11 فرعي 8819 - فاكس 0340790 - ص.ب. 30104 - عمان

11180

فرع سيتي مول

سيتي مول / شارع الملك عبدالله الثاني - هاتف 06.70.11 فرعي 8821 - فاكس 0824073 - ص.ب.

11180 - عمان 30104

فرع ضاحية الياسمين

شارع البادية/ مجمع اسماء - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٢٠ - فاكس ٤٢٠١٦٣٧ - ص.ب.٣٥١٠٤ - عمان

١١١٨٠

فرع مرج الحمام

مجمع النهار التجاري/ دوار الدلة - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٢٤ - فاكس 0٧٣١٩٩٣ - ص.ب.٣٥١٠٤ -

عمان ١١١٨٠

فرع وسط البلد

شارع الرضا - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٠٣ - فاكس ٤٦٣٩٦٦٩ - ص.ب.٤٧٧ - عمان ١١١٨٠

فرع الوحدات

شارع عباد بن بشر/ مجمع ابو عبدو التجاري - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٠٤ - فاكس ٤٧0٢٨٣١ - ص.ب.

١١١٨٠ - عمان 0٢١١٢

فرع ماركا الشمالية

شارع الملك عبدالله الاول/ دوار الطيارة - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٠٧ - فاكس ٤٨٧٤٢٣١ - ص.ب.

١١١٨٠ - عمان ٣٥١٠٤

فرع تاج مول

تاج مول/ شارع سعد عبد شموط- هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٣٩ - فاكس 0٩٣٠٥٧٤ - ص.ب.٣٥١٠٤ -

عمان ١١١٨٠

فرع عبدون

شارع سلمان القضاة/ مقابل Crumz - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٣٠ - فاكس 0٩٢٩٣٦٧ - ص.ب.٣٥١٠٤ -

عمان ١١١٨٠

فرع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي/ مجمع الفايز التجاري- هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٣٨ - فاكس 0٩٢٦٧0٣ -

ص.ب.٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع ام اذينة

شارع سماترا/ مجمع كرم امسيح - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٣0 - فاكس 00١٦٧٨٣ - ص.ب.

١١١٨٠ - عمان ٣٥١٠٤

فرع جو بارك

شارع اللاميرة تغريد/ الصويفية - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٠٨ - فاكس 0٨١١١٣٢ - ص.ب

٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع جبل الحسين

شارع جمال الدين الافغاني/ مقابل سي تاون - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٤١ - فاكس ٤٦٣٥٧٠٣

- ص.ب ٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع الرينبو

جبل عمان/ شارع الرينبو - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٤٣ - فاكس ٤٦٣٩٦٤٨ - ص.ب ٣٥١٠٤ -

عمان ١١١٨٠

فرع البيادر

شارع جمال قيتوقة/ مجمع الالاماني - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٤٠ - فاكس 0٨١٩٤٠٦ - ص.ب

٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع الرابية

شارع صقليه - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٤٢ - فاكس 00١٦٨0٧ - ص.ب ٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع خلدا

شارع نمر الحمود/ مجمع ابناء المرحوم نقولا جريسات - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٤٧ - فاكس

00٤٦١٨0 - ص.ب ٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع سحاب

المدينة الصناعية/ سحاب - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨0٠ - فاكس ٤٠٢٤١٤0 - ص.ب ٣٥١٠٤ - عمان

١١١٨٠

فرع طبربور

شارع ثمانه بن اليماني/ بالقرب من كارفور - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٤٩ - فاكس 0٠٦٢٨٣٧ - ص.ب

٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع الهاشمي الشمالي

شارع البطحاء/ بالقرب من مخابز تفاعه - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٣٢ - فاكس 0٠0١٨٤٢ - ص.ب

٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع ضاحية الرشيد

شارع عاكف الفايز/ بالقرب من سكن أميمة - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٦٤ - فاكس 0١٦٠٩٨٠ - ص.ب

٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع فرع صويلح

شارع الاميرة راية بنت الحسين/ مجمع المجدلاني - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨١ - فاكس 0٣٥٦١٩٣ -

ص.ب ٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع العبدلي مول

مشروع العبدلي الجديد/ العبدلي مول - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٤ - فاكس 0٦٦٦١٤٩ - ص.ب

٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع المقابلين

شارع الصخرة المشرفة / مجمع مدانات - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٥ - فاكس ٤٣٨٦٩٨٢ - ص.ب

٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع هاي وي مول

هاي وي مول - اوتسترد الزرقاء - هاتف 0٦٠٧٠١١ فرعي ٨٨٦ - فاكس ٤٨٩١٦٣٢ - ص ب ٣٥١٠٤

عمان ١١١٨٠

فروع المحافظات الاخرى:

فرع مادبا

شارع اليرموك - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٢٥ - فاكس 0٣٣٤٢٢٩٦ - ص.ب ٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

فرع الزرقاء

شارع السعادة - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٠٩ - فاكس 0٥٣٩٣٥٨٠٨ - ص.ب ١٥٠٧٧١ - الزرقاء ١٣١١٥

فرع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة/ مجمع الكردي بلازا - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٢٧ - فاكس 0٥٣٨٦١٤٩٤ - ص.ب

١٥٠٧٧١ - الزرقاء ١٣١١٥

فرع الرمثا

شارع نصر الطلاق - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨١١ - فاكس 0٢٧٣٨٢٤٩٧ - ص.ب ٥٨٣ - اربد ٢١٤١٠

فرع اربد

شارع الحصن - هاتف 0607011 فرعي 8810 - فاكس 027270197 - ص.ب 216 - اربد 21110

فرع الحصن

شارع الملك طلال - هاتف 0607011 فرعي 8813 - فاكس 027010906 - ص.ب 472 - اربد 21010

فرع العقبة

شارع السعادة - هاتف 032016700 - فاكس 032016701 - ص.ب 1702 - العقبة 7110

فرع ماحص

شارع البلدية/ مبنى حسين الشيباب - هاتف 0607011 فرعي 8846 - فاكس 4720680 - ص.ب 30104 -

عمان 11180

فرع مجمع عمان/ اربد

شارع مجمع عمان الجديد/ مبنى الصيدوي - هاتف 0607011 فرعي 8822 - فاكس 027208949 -

ص.ب 216 - اربد 21110

فرع المفرق

شارع جرش/ مقابل شركة خيرات الشمال - هاتف 0607011 فرعي 8860 - فاكس 026230090 - ص.ب

216 - اربد 21110

فرع السلط

السلط - مدخل مدينة السلط / مجمع دبابنة - هاتف 0607011 فرعي 8877 - فاكس 03032799 -

ص ب 30104 عمان 11180 الاردن

فرع الكرك

الكرك - مدخل محافظة الكرك - منطقة الثنية/ مجمع مدانات - هاتف 0607011 فرعي 8890 - فاكس

032387800 - ص ب 30104 عمان 11180 الاردن

فرع اربد - شارع جامعة اليرموك

اربد - شارع جامعة اليرموك مقابل بوابة كلية الاقتصاد/ مجمع نمير بدر - هاتف 0607011 فرعي

8893 - فاكس 027241790 - ص ب 30104 عمان 11180 الاردن

وحدة الصرافة:

وحدة الصرافة المركزية – الشميساني/عمان

شارع عبد الرحيم الواكد - هاتف 06٠٧٠١١ - فاكس 0٦٦٦١٤٩ - ص.ب.٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

البوندد:

مستودعات البوندد

مدينة عمان الصناعية - سحاب - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨١٦ - فاكس ٤٠٢٣٤٧٤ - ص.ب.٣٥١٠٤ -

عمان ١١١٨٠

الشركات التابعة:

شركة الاتحاد للوساطة المالية

مجمع بنك الاسكان/ عمان - هاتف 0٦٧000٨ - فاكس 0٦٠٦٩٩٦ - ص.ب.٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

شركة الإتحاد للتأجير التمويلي

شارع مكة/ مجمع الفيث - هاتف 06٠٧٠١١ فرعي ٨٨٠ - فاكس 0٨٢٤٠٦١ - ص.ب.٣٥١٠٤ - عمان

١١١٨٠

شركة الإتحاد الاسلامي للاستثمار

شارع عبد الرحيم الواكد - هاتف 06٠٧٠١١ - فاكس 0٦٢٢0٧٣ - ص.ب.٣٥١٠٤ - عمان ١١١٨٠

شبكة الصرافات الآلية الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية

العاصمة عمان:

- ١- مكة مول - شارع مكة.
- ٢- تاج مول - شارع سعد عبد شموط.
- ٣- كوزمو مول - الدوار السابع.
- ٤- مستشفى الخالدي - شارع ابن خلدون.
- ٥- فارمسي ون - صويلح شارع المدينة الطبية.
- ٦- فارمسي ون - وادي صقرة مقابل محطة توتال للمحروقات.
- ٧- مستشفى العيون التخصصي - شارع المدينة المنورة.
- ٨- مستشفى ابن الهيثم - شارع المدينة المنورة.
- ٩- ركن التسوق مول - ابو نصير بالقرب من السوق الشعبي.
- ١٠- سرايا مول - ضاحية الامير حسن.
- ١١- كلية القدس - مرج الحمام شارع المطار.
- ١٢- جوار سوبر ستور - عبدون بالقرب من مطعم الأسرة.
- ١٣- سيفوي - الشميساني.
- ١٤- سيفوي - شفا بدران.
- ١٥- سيفوي - الجامعة الاردنية.
- ١٦- كارفور - الشميساني.
- ١٧- كارفور - المختار مول شارع الجامعة الاردنية.
- ١٨- كارفور - شارع المدينة المنورة.
- ١٩- كارفور - ابو علندا.
- ٢٠- محطة جلف للمحروقات - شارع الجامعة الاردنية.
- ٢١- محطة جلف للمحروقات - شارع المدينة الطبية.
- ٢٢- محطة جلف للمحروقات - القسطل شارع المطار.
- ٢٣- محطة جلف للمحروقات - شارع ترخيص ماركا.
- ٢٤- محطة جلف للمحروقات - خلدا.

٢٥- جامعة العلوم التطبيقية - شفا بدران.

٢٦- جاليريا مول - الصويفية.

٢٧- مجمع الملك حسين للأعمال شارع المدينة الطبية.

٢٨- امسيح للمجوهرات - ام اذينة.

٢٩- مستشفى فرح - شارع الخالدي.

٣٠- شركة نقل - عبدون.

٣١- الاستقلال مول - شارع الاستقلال.

٣٢- غريس مول - ضاحية الرشيد.

٣٣- شركة الثقة - ترخيص ماركا.

٣٤- جامعة الاسراء - طريق المطار.

٣٥- محطة المناصير - الظهير طريق المطار.

٣٦- ناعور - مجمع جمال عميره واخوانه.

المحافظات الاخرى:-

١- محطة توتال للمحروقات - الفحيص.

٢- اربد سيتي سنتر - اربد.

٣- اربد مول - اربد.

٤- محطة الدجاني للمحروقات - اربد.

٥- شركة كهرباء العقبة - العقبة.

٦- الجامعة الامريكية - مادبا.

٧- محطة Go للمحروقات - الجيزة.

٨- محطة محروقات الذينات - اربد.